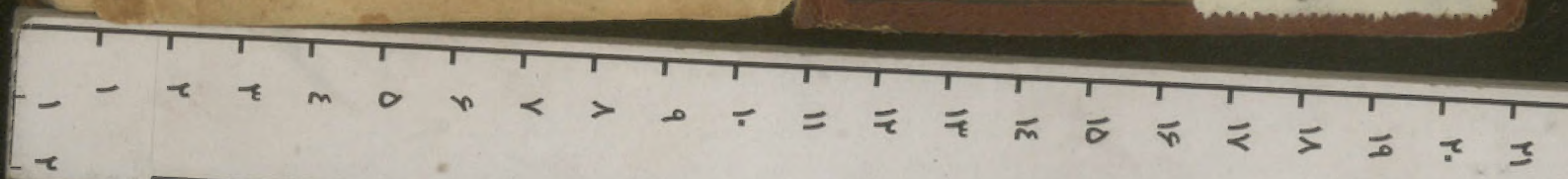


کتابخانه
موزه
اسلامی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی
۵۲۶	

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی
۵۳۶	

فبشكركم هذا الجليلي وسال متعديده
 صبح العفود للشيخ عبد
 وساله في هذا هاهن الضيق
 اوصال الانوار للمحقق الطوسي
 كتابا في الامامية للمحقق الطوسي
 كتابا في اقناع في اصول الفروع
 كتابا في الاصول
 كتابا في الاصول
 كتابا في الاصول



اعلم ان العقد على اربعة اشياء
 ١- ان يكون بين اثنين
 ٢- ان يكون بمقتضى العقل والعدل
 ٣- ان يكون بمقتضى الحرية
 ٤- ان يكون بمقتضى النية
 فان كان العقد على هذه الاشياء
 كان صحيحا وان كان على غير هذه
 كان باطلا

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله حمدا كثيرا كما هو اهله والمصلوة والسلام على رسوله محمد
 وبعد فهذه جملة كافية ببيان صيغ العقود والايقاعات اذ كان
 لا بد من معرفتها من اجل ان كل واحد من المكلفين يتوقف حصول
 الامور المطلوبة منها شرعا على الاتيان بها على الوجه المعبر الذي
 كونه مثيرا لمحضها دون غيره من الوجوه فان نقل الملك من عين او
 منفعة واباحه الفرج وقطع سلطنة النكاح والزمام الدائمة البرية
 بشئ من الحقوق واسقاط ما في الدائمة انما يكون بالطريق المعين لذلك
 شرعا دون مجرد القصد والرضا من المتعاقدين والمتكلمين الا ترى
 ان المرأة لو وصيت بالوطى لم يحل لذلك وان كانت خلية من الوانج
 صالحة لئلا لو قصد نقله الى غيره لم يكن ذلك ولم ينقل المالك من ملك
 المالك وكذا لو ان كل واحد منهما بغير اللفظ المعبر لذلك شرعا
 حدود الله فلا تعدوها **واعلم** ان العقد صيغة شرعية لا بد لها
 من محالين ولو بالقوة ويرتب عليها نقل ملك وسقوط حق
 فخرج او تسلط على تصرف والعقد عقد البيع والقرض والرهن والصلح
 والعتان والمحوالة والكفالة والوديعة والعارية والوكالة والبيع
 والرمي والمحاالة والشركة والمضاربة والاجارة والمزارعة والمساواة
 والعتان والصدقة والحجس والوقف والوصية والنكاح والكتابة وفي

حكم ذلك

مالك بن النخعي
 ٢٥٥
 ١٣٣

عقار
 حكم ذلك النكاح والمباراة والعقد على ثلثة اصناف لازم من الطرفين
 اصله وهو الذي لا يتسلط على فسخه الا بالجنس وذلك البيع والصلح
 العتات والمحوالة والكفالة والاجارة والمزارعة والمساواة والصدقة
 والعري والحجس والوقف والنكاح والبيع والرقابة والكتابة
 ولازم من احدهما خاصة وهو الذي لا يتسلط على فسخه من طرف الا
 الا بالجنس وذلك الرهن فانه لازم من طرف الراهن جاز من طرف
 المرتهن ويلزمه الخلع والمباراة فان الزوجة لما كان لها الزوج في الد
 وكان للزوج الرجوع معه فهو في قوة الفسخ فهو لازم من طرفه جاز
 من طرفها وغير لازم من احدهما وهو الجاز في اصله وحكمه تسلط
 الكل منهما على الفسخ وقد يعرض له الزوم بنذر وما جرى مجراه وهو
 العقود والايقاعات صيغة شرعا يكفي فيه الواحد بترتب عليها قطع
 او صلة او نقل ملك او استحقاق حق او عقوبة او سقوط ذلك
 والايقاعات الطلاق والرجعة والظهار والابراء والعتان
 والتدبير والايان والتدوير والعهود والحج والشفعة والحكم
 ومعلوم ان الحج للشفعة والفلس غير مأثور من الحكم وليس له اربعة
 من الايقاعات لانه اخبار والمفهوم من الايقاعات كونها اشياء
 اما **البيع** فاقسامه باعتبار القدر والنية في الثمن والمثلن باعتبار
 الاخبار براس المال وعدمه اربعة وباعتبار وجوبها واها الثمن
 والمثلن وعدمه فتان فهذه عشرة اقسام بعد المناظر لها

البيع
 اربعة
 اربعة

خيار القبن او خيار الرقبة كذلك او شرطت لنفسه بخيار مدة سنة
 او لك اولي ولك او بعك بشرط استيجار زيد الى سنة مثلا او
 بشرط ان يمتد ددت الثمن ومثله الى سنة استرجعت المبيع ونحو ذلك
 او بشرط البراءة من العيب كذا وكذا او بالبراءة من جميع العيوب على ما صح
 القولين او بعك ثمة البستان الفلاني الموجود بكذا او منضمة
 الى ثمة سنتين او منضمة الى شيء الفلاني او بعك هذه الاشياء
 ونحوها فانه يصح في هذه وان لم يكن قد ظهرت كل الوابع حاملها وقم
 اليها المحل ولو حصر العربة بغار مثلا قال بعك ثمة هذه الفخلة بغار
 ثم موصوف بصفات كذا وذكر صفات السلم ان كان الثمن مضمويا وانما
 الى معين **فصل** بيع النسيئة هو بيع عين ومضمون في الذمة حالا
 من مؤجل وصيغته بعك هذا المتاع بعشرة دراهم واجلتك في
 الى شهر وكل ما سبق من الشروط والاحالة والوكالة اب هنا ولا بد
 انه يشترط في الاجل هنا وفي كل موضع يذكر كونه محروما عن احتمال الزيادة
 والنقصان لكونه غير معين في مدته فلا يصح انما اجل باجر الفلاني
 وقد علم السابقون ونحو ذلك **فصل** بيع التلف هو بيع موصوف
 في الذمة الى اجل من حال معين او مضمون وهو مقابل النسيئة بشرط
 ذكر الصفات التي لها دخل في تفاوت القيمة بسبب تفاوت الرغبات
 وقد ذكر الفقهاء لكل نوع من الانواع التي يكثر دبرها ويجوز فيها
 السلم صفات مخصوصة على طريق التدرج للمكلف ليستعلم منها ما

سلة
 استيفاد
 كذا

صل

فصل

ذكره

ذكره في العقد من صفات ما لم يتعوضوا اليه ويجوز ايضا ان يذكر مبيع
 التسليم ان كان المتعاقدان بصدده مفارقة موضع العقد قبل المحل
 كما لو كانا غريبين مختارين وكذا احدهما والا حوط ذكره مطلقا او
 يعتبر في اجل التسليم ما سبق من كونه محروما عن الزيادة والنقصان
 وتسليم الثمن قبل الفرق ولا يجاب بالثمن يقع باسلفتك واسلمت
 اليك من المشتري وملكتك وما جرى مجراه من البايع فلو كان
 خطبة قال اسلمت اليك كذا من تغار خطبة يوسفية عرافة حمراء
 كبيرة الحب جد يدة جيت ضريبة الى شهرين مسك في موضع كذا
 فيقول البايع قبلت ولو اتى البايع بالايجاج فقال بعك تغار
 يوسفية الى اخرها مؤجلة الى كذا مسك في موضع كذا فقال المشتري
 قبلت صح والمرجع في ذكر الاوصاف الى العرف فكل وصف يختلف
 الاغراض بسببه وتزيد القيمة وتنقص باعتبار زيادة يعتد بها
 التعرض اليه وغيره لا يجب ذكره وجميع ما سبق ذكره من الشروط والخيار
 هي هنا والظاهر انه لا يجب في السلم فيه اشراط البراءة من العيوب لانه
 لا بد من اشراط ذكر الاوصاف التي يدخل في تفاوت القيمة والزيادة
 من العيوب في السلم فيه او كونه معينا مما تفاوتت به القيمة تفاوتا ظاهرا
فصل الكالي الكالي هو بيع الدين بالدين يجوز ههنا وتركه في
 قد ثبت في السنة المطهرة النهي عنه وكونه محرما وصيغته ان يقول
 بعك ديني الفلاني بدينك او بعك ديني الفلاني بعشرة دراهم

فصل

الفلاني

مؤجلة الى شهر فيقول قلت ومنه ان يلغه ديناله عليه
 بما يجوز السلم فيه على اصح القولين كالمسلفه العشرة التي قد
 في قمار خبطة موصوفا بصفاته مؤجلا الى كذا مسلم في موضع كذا
 ولو دعت الحاجة الى مثل ذلك اسلفه عشرة مضمونة غير مقيدة
 بكونها دينه ثم بعد تمام العقد وشوب العشرة في ذمة المشتري
 يقاسمه بها ولو باع الذين بمضمون حال جازا لا يعد ديناً او
 الظاهر انه يصح ذلك وان كان الدين مؤجلا لم يحل **فصل**
 المراجعة هي البيع براس المال مع زيادة فلا بد فيه من الاجارة
 براس المال ان لم يكن المشتري عالما به وتحقيقه انه ان جرى
 على ما وقع به الشراء للبايع فصيحته ان يقول بعد الاجارة
 بعثت بما اشتريته به وبيع عشرة او بعثت كذا بما بذلت من الثمن
 فيه الى خرصع البيع النافعة وهي شريك وملكت **فصل**
 صيغتان اخريان احدهما ان يقول بعثت بما قام على وبيع
 الثانية بعثت براس المال وبيع كذا والفرق بين هذين الصيغتين
 ان الاولى لا تقتل الا الشئ خاصة فلو بذل المالا في عمل فيه او
 عمل بنفسه فيه ما يبدل في مقابلة مال ولا يحكم مؤنه دلاله على
 اظهر القولين واما الثانية فانه يندرج فيها جميع ما لم يمتن
 التي يقصد بالتزامها الاسترباح مثل اجرة الدكالك والكبال
 الحمال والحارس القصار والمخياط وقيمة الصنع واجرة خال المالك

نزل
 بتار

كدام

وتطمين الدار

القول اصح في بيع الدين

وتطمين الدار ونحو ذلك اذا بذل اجرة ذلك كله ولا بد ان يكون
 تطمين الدار لا لكونها قد تجدد فيها عين ما يقضى التطمين
 وكذا اجرة الرقاع لو بذلها لو كان القماش مقطوعا ولم يحد
 ومن ذلك اجرة البيت الذي يحفظ فيه المتاع فانه من المون
 اللازمة للاسترباح بخلاف المون التي بها بقاء الملك كقفلة العبد
 التي بها بقاؤه عادة ومن جملتها اجرة مسكنه الذي لا بد منه
 كذا كونه الضرورية ومثله علف الدابة واجرة الاصطبل وجر
 الدابة ونحو ذلك والفرق بين اجرة البيت الذي يحفظ فيه المتاع
 واجرة مسكن العبد واصطبل الدابة لا يكاد يتحقق خصوصاً اذا
 كان استبقاء العبد والدابة ليس للتجارة ولو زاد في العلف
 القصار والتمين فهو مما يدخل وكذا اجرة الطبيب زل المرض
 لم يكن حادفاً في دين ولو عمل شيئاً من هذه الاعمال بنفسه او بغير
 له بها متبرع واراد ادخالها في البيع قال اشترته بكذا او عمت
 فيه ما يبايع كذا ثم يبيع به ذلك وبيع كذا واعلم ان بين صيغ
 الثلث السالفة فوقاً آخر وهو ان الاولى لا تنص الا حيث يكون المتاع
 قد انتقل الى بايعه بالشراء ولو انتقل اليه بالصلح او بالهبة المشروطة
 بالعوض ونحو ذلك لم يصح البيع مراجعة بالصيغة الاولى بخلاف
 الثانية ونبه على ذلك ان المبدول عوض العال اجرة مع انه
 يندرج في قوله تقوم على ولا يفتد الثالثة يجوز لو انتقل

بالصلح وفي القرض الحبسة المشروطة بالعوض نظر ولا يخفى انه لا
 راس المال والتمن وما يقوم به المتاع الا فيما قول به استقلال
 فيما اصاب المتاع بالتقط اذا جرى البيع على ذلك امتعة لا يبعد
 منها والمعاطة كالعقد في ذلك كله **فصل** التولية هي البيع براس
 المال من غير زيادة ولا نقصان فلا بد من الاخبار براس المال الا
 مع العلم به والصيغة بعثك بما اشتريت او لبنتك هذا العقد
 قاله الدرر بن لو قال ولتلك السلعة احمل الجواز والقبول ان
 قبلت او توليت وبلزمه مثل الثمن الاول جنباً وقد راو وصفاً
 ويشترط في التولية كون الثمن مثلاً لياخذ المولى مثلاً ما بذل المولى
 بعرض لم يحز التولية واستثنى من ذلك بعض ما اذا انتقل العرض من
 البائع الى انسان فولاة المشتري العقد وحكاه في التذكرة عن بعض
 الشافعية وحكى ايضا ما لو اشترى بعرض وقال قام على بكذا قد
 ولتلك العقد بما قام على وارادت المرأة عقد التولية على صداقها
 بلفظ القيام واراد الرجل التولية على ما اخذ من عوض الخلع قال ان
 في ذلك وجهين للشافعية وعندنا لا يجوز التولية في مثل هذه الاشياء
 ويجوز البيع بعض البيع تولية بلفظ بعثت وتوليت بشرط تعيين البعض
 وبلزيم فسطه من الثمن **فصل** والمواضعة هي المحلطة ما خذت من
 الوضع والمراد هنا ان يبيع راس المال ووضيعة معلومة وهي
 كالمرجحة في الاحكام والصيغة الا انه يضيف وضيعة كذا فيقول

بعثت

بعثت هذا بما اشتريته ووضيعة كذا ويكره في المرجحة والواضعة
 نسبة الترخ والوضيعة الى المال بان تقول بعثت براس المال وبيع
 تخ كعشرة درهم او وضيعه درهم من كعشرة **فصل** لو قال الثمن ثمانية
 بعثت براس المال ووضيعة درهم من كعشرة فالثمن تسعون
 ولو قال وضيعه درهم لكل عشرة فالخط تسعة دراهم وجزء من
 العشرة درهم ولو قال بوضيعة العشرة دراهم احتمل كلامه ان يكون
 ان يكون الاضافة بمعنى من او بمعنى الازم على ان يكون المراد بوضيعة
 من العشرة دراهم او العشرة دراهم وما قيل ان الاحتمال الثاني لا يأتي
 لان العبارة لا يحتمل حيث ان وضيعه العشرة دراهم لا يكون الا في
 العشرة الدرام دون ما سواها من اجزاء الدرام مدفع بان اللفظ
 لا بد فيه من تقدير هو ما بوضيعة كل عشرة دراهم او ببيان
 العشرة دراهم وما جرى هذا الجرى كل من التقديرين يحمل والمرجحة
 لاحد على الآخر **فصل** بيع المناومة هو البيع من غير تعرض الى ذكر
 راس المال وضيعة معلومة مما سبق وهو جود من باقى الاقام
 بما فيه من السلامة من الوقوع في الكذب تعمد او غلطاً واما بيع
 الرئي فلا يفرق بضيعة انما يجنب فيه الخوض في الزيادة مع اتحاد الجنس
 وانقضاء ما يجوز معه الزيادة كالابوة والزوجية وكذا القول في
 في الصرف فانه لا يخص بضيعة عن باقى اقسام البيع نعم ان شرطه
 القتا بقبول الفرق والسلامة من الزنا ان اتحاد الجنس من الجاهلين

وذلك ان
 اذا وضع
 راس المال
 والتمن
 وما يقوم
 به المتاع
 الا فيما
 قول به
 استقلال
 فيما اصاب
 المتاع
 بالتقط
 اذا جرى
 البيع على
 ذلك
 امتعة
 لا يبعد
 منها
 والمعاطة
 كالعقد
 في ذلك
 كله
فصل
 التولية
 هي البيع
 براس
 المال
 من غير
 زيادة
 ولا
 نقصان
 فلا بد
 من الاخبار
 براس
 المال
 الا
 مع العلم
 به
 والصيغة
 بعثك
 بما
 اشتريت
 او
 لبنتك
 هذا
 العقد
 قاله
 الدرر
 بن
 لو
 قال
 ولتلك
 السلعة
 احمل
 الجواز
 والقبول
 ان
 قبلت
 او
 توليت
 وبلزمه
 مثل
 الثمن
 الاول
 جنباً
 وقد
 راو
 وصفاً
 ويشترط
 في
 التولية
 كون
 الثمن
 مثلاً
 لياخذ
 المولى
 مثلاً
 ما
 بذل
 المولى
 بعرض
 لم
 يحز
 التولية
 واستثنى
 من
 ذلك
 بعض
 ما
 اذا
 انتقل
 العرض
 من
 البائع
 الى
 انسان
 فولاة
 المشتري
 العقد
 وحكاه
 في
 التذكرة
 عن
 بعض
 الشافعية
 وحكى
 ايضا
 ما
 لو
 اشترى
 بعرض
 وقال
 قام
 على
 بكذا
 قد
 ولتلك
 العقد
 بما
 قام
 على
 وارادت
 المرأة
 عقد
 التولية
 على
 صداقها
 بلفظ
 القيام
 واراد
 الرجل
 التولية
 على
 ما
 اخذ
 من
 عوض
 الخلع
 قال
 ان
 في
 ذلك
 وجهين
 للشافعية
 وعندنا
 لا
 يجوز
 التولية
 في
 مثل
 هذه
 الاشياء
 ويجوز
 البيع
 بعض
 البيع
 تولية
 بلفظ
 بعثت
 وتوليت
 بشرط
 تعيين
 البعض
 وبلزيم
 فسطه
 من
 الثمن
فصل
 والمواضعة
 هي
 المحلطة
 ما
 خذت
 من
 الوضع
 والمراد
 هنا
 ان
 يبيع
 راس
 المال
 ووضيعة
 معلومة
 وهي
 كالمرجحة
 في
 الاحكام
 والصيغة
 الا
 انه
 يضيف
 وضيعة
 كذا
 فيقول

فصل

فصل

وكذا بيع الثمار والحجوان وبيع المراتبة وهو بيع ثمرة النخل
 بعد خوصها بقدر خوصها ثم وان لم يشترط كون الثمرة
 وتلحق بها في ذلك ثمرة باقي الاشجار المثمرة وبيع الحماقة
 بيع الزرع بحيث من خوصه وان خوصه يبيع بقدر خوصه
 سواء شرط الثمن من الزرع او باع بحيث اخر على الاصح
فصل في صحة القبالة بين الشريكين في الثمرة والزرع بان
 يخرج حصته احدهما جاقفة ثم يقبلها شريكه بخوصها فيقبل
 وهي عقد صحيح لو ردد الثمن عليها ولازم لان الاصل في العقود
 اللزوم لا ما اخرج دليل وذلك قضية كلام الاصحاب
 قبلت في هذه الثمرة بكذا فيقول قبلت او قبلت وحكمها
 حكم العوض مع سلامتها من لاقه ولو تلفت فلا شيء ولو
 تلف البعض فان وفي الباقي بمال القبالة ولا سقط عنه قدر
 ما نقص متى زاد الخوص عن قدر مال القبالة قالوا لا يقبل
 اماه ولو نقص كله وهل هذه عقد براسه ام ضرب من الصلح
 قال في الدروس بالثاني فيصح بلفظ والنظر في ذلك مجال
 لان الرابع صلح على الاصح ولانه لا يبطل بتلف العوض بعد
 القبض وليس بعيد ان يكون ذلك عقدا براسه **فصل**
 بيع الغرافاء كبيع الملاقيح وهو بيع ما في بطون الامهات
 وبيع الضامين وهو بيع ما في اصلاص الفحول وبيع الحماة

فمنها

مما هو

فصل

مضيق

وجوب

الصلح

الصلح

فصل

فصل

الذي هو بيع الثمرات
 والثمار والطيور والحيوان
 والاعمال والاعمال
 والاعمال والاعمال

وهوان يقول ارج هذه الحماة فلي اتي ثوبت
 فهو لك بكذا وبيع الملاقيح وهو ان يبيعه غيبا
 على انه من ثمرته وقع البيع وبيع المنايا وهو ان يبيع
 ان يبيده الى فقد اشترته بكذا وبيع المعلق
 شرط وهو ممكن الحصول عادة مثل بيعك ان دخل زيد
 الدار وعلى صفة وهو معلوم الحصول مثل بيعك ان
 طلعت الشمس **تنبيهات** الاول المقبوض بالبيع الفاسد
 لا يجوز التصرف فيه للقباض وهو مضمون عليه عيني
 لو تلف او نقص مجال من الاحوال كان عليه ضمانه
 حين التلف كذا في الثاني الشرط الواقع في العقد
 اللازم يجب ان يكون لازما فلا مانع المشرط من فعل الشرط
 كان الاخر رفع الامر الى الحاكم ليجبر عليه لعموم قوله نعم او فوا
 بالاعقود والشرط من جملة العقود عليه وقوله صلى الله عليه
 واله المؤمنون عند شروطهم الا من عصى الله والاكره على
 العدم وفائدة الشرط عندهم تسلط الاخر على الفسخ الثالث
 لا يصح اشتراط شيء من الثمن على غير المشتري فلو قال بيع عبدك
 من فلان على ان علي خمسة مثاقيل فباعه على ذلك لم يصح
 خلاف مقتضى البيع بخلاف ما لو قال اعقبت عبدك وعلى كذا
 وطلق زوجتك وعلى كذا فانه اذا اعقبت او طلق لزمه العوض

فصل

الصلح
 والصلح
 والصلح

فان ذلك لما كان فكا ولم يكن معاوضة كان المبدول ضمن
من الجعالة ولو قال في الصورة الاولى ما قاله على طريق
منع البائع العبد زيد بشرط ان يضمن عمره والقدر المذكور من
ثمنه صح البيع والشرط وكان ينعابط **فصل** الاقالة
وليس بيعا في حق المبتاعين وغيرهما فلا يثبت بها خيار
المجلس ولا شقعه لو كان البيع شقفا مشفوعا ويصح في البيع
والبيع مع بقاء السلعة وتلفها فيجوز المثل والقيمة ولا يصح
زيادة في الثمن ولا المثل ولا ينقض احدهما وصيغتها ان يقول
تعايلنا في سعة كذا او تعايلنا او اقلنا فيقبل الاخر ولو لم
يقبل احدهما الاقالة قال الاخر اقلنا فيقبل الاخر في الاقالة
بالاستدعاء عن قبول الملتزم بزيادة ولا يريان القول في
القرض القرض عقد جائز من الطرفين ثمرته عليك العين
رد العوض في المثل المثل وفي القيمة القيمة ولا بد منه من ايجاب
وقبول فاما الايجاب فلا بد ان يكون بالقول فلا يكفي الدفع على
وجه القرض من غير لفظ في حصول الملك فم يكون ذلك في القرض
كالعاطاة في البيع فم فيتم اباية التصرف فاذا تلف العين و
العوض والذي ينساق اليه النظر ان المعاطاة في البيع تتميز
ملكاً متميزاً لا يستقر بذهاب احدي العينين او بعضهما
هذا ان التناء الحاصل من البيع قبل تلف شيء من العينين يجب
ان يكون المشتري بخلاف الدفع للقرض هنا فانه لا يشترط

ان يكون

ان يكون المشتري بخلاف الدفع للقرض هنا فانه لا يشترط
الاذن في التصرف وابطاحه الاتلاف فيجب ان يكون تمام العين
للقرض لبقائها على الملك اذ لا معاوضة هنا ولا عليك
بخلاف الاول وصيغة الايجاب اقرضتك كذا او ملكتك
كذا او عليك رد عوضه ولا بد من هذا القيد في الثاني و
الاول لان رد العوض جزء مفهوم القرض بخلاف الملكية
مثله اسلفت كذا وخذ واصرفه و رد عوضه او تضمن
و رد عوضه او اتفق به و رد عوضه ويخو ذلك ولا بد من
قبول اما قولك كقبلت او اقرضت ونحوها او هذا كالا
على وجه الرضا ولو لم يكن له ويصح في القرض اشتراط ما لا
ينافي مقتضاه كالوشرط رهنا او ضمنا به او بما لا يضر على
الاصح في الثاني بخلاف الوشرط زيادة في العين والصفة
وزيادة الصفة مثل الوشرط الدرهم الصحيحة عوض المكسرة و
عكس بشرط المكسرة عوض الصحيحة لغو الشرط و صح
القرض اما الاول فلان الزيادة في القرض والنقصه على احد
واما الثاني فلان الرضا بالمكسرة يقتضي الرضا الصحيح بطريق
ويصح اشتراط قرض اخر في عقد القرض للقرض والمقرض ولا يبعد
ذلك زيادة لانحصار الزيادة في زيادة العين والصفة ويصح
اشتراط ايفاء القرض في بلد اخر ولو طالت القرض في غير بلد الشرط
او في غير بلد القرض مع عدم الشرط وجب على المقرض الوفاء مع

عدم الضرر وتحقيق الضرر بان يكون قبة الثاني موضع المطالبة
 ازيد وصيغة الشرط مع ما سبق من صيغة القرض ظاهرة في
الرهن الرهن عقد لا يورث من طرف الراهن خاصة فائدة
 الوثوق للدين ليستوفي منه والايجاب فيه رخصت هذا على
 الدين الغلاني وعلى الحق جزء منه وشرطت لك ان ما يجزى
 من فناء يكون رهنا وان بوضع على يد العبد الغلاني او
 ان يكون يديك وان تكون وكيل في بيعه بعد شهر
 نحو ذلك والقبول قبلت وارخصت وما جرى مجراه ونحو
 في الايجاب هذا وثيقة عندك وهذا من عندك وكل ما اذن
 هذا المعنى بشرط وقوعه باللفظ العربي الصحيح المخرج من
 والطابق بين الايجاب والقبول وعدم تأخر القول بما يقتضيه
 في العادة وكوهم باللفظ الماضي الذي هو صريح في الانشاء
 ولا يقدح في ذلك صحة هذا وثيقة عندك لان اللفظ لا يشترط
 مع ما سبق من هذا المعنى فلا يطعن على الاكتفاء به هنا
 ولا يكتفى عقد البيع عن القول لوانه من الرهن عقيقه بغير
 ولو شرط فيه ان لا يباع الا باذن فلان فلا او ان لا يباع الا
 بكذا فيه تردد وفي البطلان قوة ولو شرط عليه الرهن في بيع
 فاسد فظن لزومه فمن فله الفسخ ومثله ما لو ابرأت قربة
 الزوج بظن صحة الطلاق فبين الفساد او وجبت واجبة بظن
 صحة الهبة الاولى ونحو ذلك وعقد الرهن قابل للشرط اذا

مثل

شرط الرهن في

لم يكن

لم يكن منافية لقصد العقد ولم يثبت في الكتاب السنة
 ما يقتضي منعها فلو شرط ان لا يباع اصلا لم يمنع للمنافاة
 مقصود الرهن وكذا لو شرط بيع العبد المسلم من كاف ولو شرط
 دخول الفداء المجزى في الرهن صح ولا يدخل فيه على الاصح
 كما لا يدخل الموجود ولو هو الى مدة معينة على انه ان لم يرد
 الاجل كان مبيعا فكل من الرهن والبيع فاسد وليس بمضمون
 المدة لانه رهن فاسد فيها بخلاف ما بعد فافاته ح مبيع فسد
 ومن اصول المقررة ان كل عقد يرتب على صحيحه ضمان العين
 المقبوضة به على القابض على معنى انها لو تلفت كان تلفها كما
 يضمن فاسدا وكل عقد لا يضمن صحيحه لا يضمن فاسدا ولا
 ينبغي اذ ارهن على الدين ان يرهن على كل جزء منه حذر من
 طرق احتمال الاتفكال باداء شي منه ولا يشترط الصحة
 الرهن قبض الرهن العين المرهونة على اصح القولين **الصلح**
 الصلح عقد لازم من الطرفين شرع لقطع تنازع المختلفين وهو
 على انواع صلح بين المسلمين لاهل الحرب على ترك الحرب او امد
 المصلحة و صلح بين اهل العدل واهل البغي و صلح بين اهل
 اذا خيف الشقاق بينهما ينولاه الحكام من اهلهم او صلح
 بين المختلفين في المال وقد يجري بين الغاملين اقبل غيرا
 منفعة من غير ان يسبق خصومة والصفة في الجميع متعارفة
 فالايحاجا حلت على استحقاقه في ذلك من جميع الحقوق الشرعية

مثل

كذا

ولو قال الآخر صالحك على ما استحقته في ذمتي من حرج الحق
 الشبهة بكذا صح ولو اراد الصلح لقطع المنازعة ظاهر خاصة
 قال صالحك على قطع المنازعة يعني من حيث وجهه كذا كذا
 ويجوز الصلح على الاقرار والاكذار والصلح اصل في نفسه ليس
 وقاعلى شيء من العقود على الاصح الا انه يفيد فائدة عقود
 الاول البيع وذلك فيما اذا كان بيدها فان عين فادعاهما
 او ادعى باني منه فاقترضا لحد على العين والدين معايقا
 عليه فان الصلح هنا بمنزلة البيع في نقل الملك ومثله ما اذا
 صالحه على عين او دين ابتداء من غير سبق خصومة بما يتقعا
 عليه عند الثاني الاجارة فذلك فيما اذا كان المصلح عليه
 منفعة كالوكان لا يدها عند الاقرار او عين او منفعة
 فسلطه على منفعة فان الصلح هنا يفيد فائدة الاجارة كذا
 الابراء والمخاطبة وذلك فيما اذا كان له في ذمتي من حرج
 ثم يباح له على سقائه بخصه واعلمه بغير هو هنا يفيد
 الابراء الرابع الحبس وذلك فيما ادعى عليه فلو ادين او
 دارين مثلا فاقترله بهما وطلبا منه ما على احد هما فانه
 هنا يفيد فائدة الحبس الخامس العارية وذلك فيما اذا ادعى
 عليه دارا مثلا فاقترله بها فضا لحد على سقائها سنة فان
 الصلح هنا يفيد فائدة العارية والصلح القويان الذي عليه
 المأد والرجوع خلاف للشيخ ويجوز الصلح المخلص من الرابا كالحبس

فان

في البيع على الاصح فلو تلف ثوابته دينار ثم صالح ما كالحبس
 دينارين لم يصح ان كان القدر الفاعل جنس ما صالحه عليه
 ما اذا فسد الجنس استويا بان كان دواهم وذا ينوع
 على مثل حتى الشقة لاسقاطه وعلى حق التجرى ولو لم يكن له
 ويجوزها وعلى سقاط الدين الجار وعلى العود الماء العين على
 الغير من معلومه ويجوز الاشتراط في عقد الصلح كما يجوز في البيع
الثامن الضمان عقد ثمة نقل المال من ذمة المضمون عنه
 الى ذمة الضامن وصيغته صممت لك ما استحقته في ذمة
 زيد او تحملت لك ما وصفت لك والتمت وانما صممت او
 ضامن او زعيم وما ادى هذا المعنى القول قبلت او صممت او
 صممت في نحو ذلك ولو قال اذمتي فانه لا يكون ضمانا ولا
 الضمان في الاشارة مع القدرة على النطق ولا اللفظ بال
 غير العربية مع القدرة عليها الى اخر ما سبق به انه مما يعبر في
 العقود اللازمة ويجوز الضمان بالآل وموجلا فان شرط اجلا
 وجب كونه مضبوطا لا كقولك اذمتك الفلاني وقدره الحاج
 شرط ما ياتي في مقصود العقد ولم يمنع منه شرعا ولم يرد
 الخيار مع تعيين المدة وكاشتراط الاداء من مال مضمون فبطل
 ولو تلف بغير تفرط في وجه وصيغته الضمان المؤجل والمشتراط فيه
 الخيار ما سبق مع استانافه ان قيل ان شرط الخيار كونه
 صممت لك الى كذا او شرطت لنفسي الخيار مثلا او

8

نقل

شروط

وشرطت الاداء من المال الفلاني ونحو ذلك ضمان المهددة قد
 للبايع عن المشتري بان يضمن الثمن الواجب البيع قبل تسليمه وان
 عهدت ان ظهر عيب بالنسبة الى الارش واستحق ونقص الصيغة
 فيه وقد يكون للمشتري من البايع بان يضمن الثمن بعد تسليمه
 متى خرج المبيع مستحقا للغير كذا الارش على المبيع ونقص الصيغة
الحالة الحالة عقد ثمرته تحول المال من ذمة الى اخرى
 العقد كلفظ يدل على النقل والتمويل مثل حلتك على فلان
 بكذا فيقول قلت واخلت ومثله قبلت وذكر في ذلك
 استقلت الى اخر الصيغة ويشترط فيه كل ما يشترط في العقود
 اللازمة من الايجاب والقبول وكونهما بالمرتبة وغير ذلك
 مما يشترط في باقي العقود **الكفالة** الكفالة عقد ثمرته
 التمسك بنفس من عليه حق وان كان ذلك الحق المحضو المحل
 الحاكم وصيغته قريبة من صيغة الضمان فانه تعهد بالمال
 والكفالة بالقبول فيقول ضمنت للناسخاء اما مطلقا او
 شهرا وفي الوقت الفلاني او تكفلت او التزمت بخضارة او تأجيل
 حال او مؤجلا لكن مع ضبط الاجل والحق الاضمار على انه
 اذا قال انا كفيل به على اني ان لم اخضره كان على كذا الزمة
 الاضمار خاصة ولو قال انا كفيل به على ان على كذا الى كذا
 ان لم اخضره لزمه المال الخاصة ولا يخفى انه لا بد من القول
 الشرط الواقعة في هذا العقد لزم اذا كانت بارزة كغيره من العقود

اللازمة

اللازمة **الوديعة** الوديعة من العقود الجارية من الطرفين
 وثمرته الاستئابة في الحفظ ويكفي في الايجاب كل لفظ يدل
 على الاستئابة في ذلك ولا يتعين له لفظ ولا عبارة مخصوصة
 ويكفي في القبول ما دل على الرضا من قول فضل وكثير
 فوريته ومتى شرط الحفظ على وجه مخصوص فيقول لم يكن له
 الحفظ الا على ذلك الوجه **العارية** العارية عقد جاز من
 الطرفين ثمرته تسوية الاستفاد بالعين مع بقائها اما مطلقا
 او مدة معينة ولا يتعين له لفظ بل كل ما دل على هذا
 كاف في ذلك ويكفي القول بالقبول **المضاربة** المضاربة
 فيها من الشروط الجارية نافذة ومنها اشتراط الضمان على
 المتعبر **المسالة** المسالة عقد جاز من الطرفين ثمرته
 استحقاق المال المحبوس له او المقدس شرعا او عرفيا في مقابل
 مقصود محال ولا بد من صيغة ويكفي في ايجابها ما دل
 العمل المحضو بعوض مثل من رز عدي او دخل دارى او بنى
 جدارى او من رز عديك من بلد كذا او في يوم كذا فله كذا
 او فله عوض والقبول يكفى فيه الفعل والكل منها
 الفسخ قبل الشروع في العمل وكذا بعد الا بالنسبة الى ما
 مضى من العمل فان فسخ الجاعل لا يقطع استحقاقه من الجعل
الاجارة الاجارة عقد ثمرته نقل المنفعة خاصة بعوض معلوم
 متمول والايجاب الجبرك واكرت لك الدار الفلانية شهر كذا او

ضل

ط

ضل

ط

ضل

ضل

ملكك سكنى هذه الدار شهر كذا ولا يستغنى بلفظ العا
ولا البيع بل يكون امانة فاستق ولا بد من القول وهو اللفظ
الذال على الرضا كقولك وانتاجت ونحوه والما
هذا من العقود اللازمة من الطرفين اعتبر به ما اشتركت
العقود اللازمة مثل فدية القول وكونهما بالعربية
اشترط ما لا ينافي مقتضى العقد من الشرط السابقة للقول
حتى الخيار وان يرضى الشرط **المراجعة** الزاوية معاملة
على الارض بحصة من ثمنها ونحوها والايجاب ان يرضى
عاملتك على هذه الارض وملكها اليك للزعم وما اشبه
ذلك من نصفته على ان لكل منها نصف اصلها
والقول قلت ونحوه وهو عقد لازم من الطرفين بطل القبا
ويعتبر به ما يعتبر في العقود اللازمة ويصح اشتراط
التابع الذي لا ينافي مقتضى العقد ولا يقضي بحاله ولو
مع الحصة شيئا من ذلك فانه جائز على كراهية **المساقاة**
المساقاة معاملة على اصول اشجار زائلة بحصة من ثمرها
جوى جوى التمر هو عقد لازم من الطرفين بطل بالتقابل
الايجاب سابقات وعاملتك او سلمت اليك هذا البستان
لتعلم فيه من كذا على ان لك نصف ثمره **المساقاة** وما جرى هذا
ولا بد من القول لفظا وصح الاشتراط فيه كما سبق **الشركة**
الشركة عقد جائز من الطرفين ثمره جواز الاذن في النحر

فصل

فصل

فصل

فصل

لمن امتزج

جوى
لمن امتزج مالهما بحيث لم يميزوا الصبغة فكلما اشتركا وماله
مجره فيجوز لكل منهما التصرف بما فيه العبطة ولو اخص
بالاذن حازله التصرف خاصة ومع اطلاق الاذن تصرف
مع العبطة كقوله متى شاء ولو قيد بوقت او موضع او
لمن تجاوزه ويجوز اشتراط التابع ولو شرط التفاوت في البيع
مع تناوى المالكين او التناوى في المالكين مع تفاوتهما
فلا يصح البطلان الا ان يخصص الزيادة بالعمل او بالزيادة
المضاربة المضاربة عقد جائز من الطرفين ثمره جواز التجارة
بالنقد بحصة من ربحه والايجاب ان يرضى او يضاربك
او عاملتك على هذا المال والمال الخلفى على ان الربح
نصفين مثلا والقول ما دل على الرضا ومهما شرط فيه
الشرط الجائز من البيع على وجه مخصوص او في جهة معينة
او على شخص معين والى مد معين لم يحل للعامل تجاوز **الوكالة**
الوكالة عقد جائز من الطرفين ثمره الاستئانة في التصرف
الايجاب ان يلفظ دل على الاستئانة في التصرف استئناك او
وكتلتك او فوضت اليك او بيع او اشركا كذا مثلا او
اعق عبدي او زوجي من فلانة او طلقها ونحو ذلك والى
الوكيل وكنت ان افضل كذا فقال نعم وشارع ما دل
على ذلك كنه في الايجاب الظاهر ان سائر العقود التي هي الجائز
كذلك ويصح في القول كل ما يدل على الرضا من قول افضل

فصل

فصل

ولا يشترط فورتيته ونفسه بغير كل منها فاذا افخ الموكل اشتراط
 علم الوكيل كذا يشترط علم الموكل الوكيل في يد من
 جواز الخرف لا بد من بحاله وان لم يكن وكذا ويجوز ان يشترط
 الموكل من الشرط الجارية دون غيرها ويلزم الجعل ولو شرط
 غاي الوكيل العمل الذي ندبا لجعل في مقابلة **الشرط في الرقابة**
 التيق والرعاية عقد لازم من الطرفين على اصح القولين ويشترط
 فيه ما اشترط في عقد اللزوم والايحاط على ملك على
 المساقعة على هذين الطرفين ما يركبه كل منهما فشا
 كذا فيعتد ابتداءها وانها تنها على ان من سبق منها كان له
 هذه العشرة البذولة من بيت المال او من الخيرة او العشرة التي
 الاخر اذا كان كل منهما قد اخرج عشرة ولو كان بينهما عمل على
 على ان من سبق منها ومن المحلل كان له ذلك والقبول ما
 دل على الرضا لفظا ولو كان رضىا قال عاملا ملك على الرامة
 من موضع كذا الى الغرض الثلاث عشرة رضىا عن غيره كذا
 ويعين جنبه بحيث يتساويان فيه وكذا التهم على ان من
 الى اصابة خمس من عشرين كان له كذا فيقول قبلت والاطلاق
 العقد ولم يقيد بمبادنة ولا عاظة حل اطلاقه على المحاطة
 ولا يتحقق فضل احدهما الا بعد الاكالا ان رضىا به فانه
الوقف الوقف عقد يقيد بخمس الاصل والطلاق والمفقة
 ولهذه الصريح وقفت وفي حديث من سئل قول والاول اختيارا
 ما يدل على الواقف اليها مثل لا يتباع ولا يوهب ولا يورث

فصل

فصل

واما

واما حرمت وتصدق وايدت فلا بد من اقرارهما بما يدل
 صريح على الوقف يشترط القول اذا اشترط الوقف عليه
 اما اذا وقف على جهة عامة ففي اعتبار القول من له امرها
 قول واعتباره اولى ولا بد من القبض من يعتبر قوله في صحة
 الوقف باذن الواقف لا يشترط فورتيته اما يشترط فورتيته
 كما يشترط في العقد ما يشترط فيه العقود اللازمة ويكفي في العقد
 ان يقول جعلت هذه البعثة مجدا اذا صلح فيه شخص صلوة
 صحته على قصد القبض باذن الواقف يكفي صلوة الوقف بعد
 القصد وقضيه الجا كذا بالخيلة المعبرة في قبض مثاله صح
 اشتراط ما لا ينافي العقد اذا كان سابقا واذا اتم الوقف بشر
 لم يطل بالقبيل والتفاسخ محال من الاحوال **الشرط في التكني**
 والرق في العتري عقد لازم ثمرته تليط الساكن على استيفاء
 المنفعة المدة المشترطة فان كانت مقرونة بالعرف في عمري
 او بالاسكان فهي سكة او بعد معينة فهي قوجعا
 والمقصود واحد ولا بد من ايجاب هو سكتك واعترتك
 او ارقبك هذه الدار مثلا مدة عمري او عمري او شهر او قول
 ومما دل على الرضا من الالفاظ التي تبيح غير مرة ويعبر فورتيته
 وكونهما بالعريته الى غير ذلك من الشرط وصيغته **الجعل**
 جعلت عليك كذا مدة جوتك فيقول قبلت واما صيغة
 الصدقة تصدقت عليك او على موكل كذا فيقول قبلت واما

يطه

والعصر

رات شق

لجيم

الصدقة

لا زمان من الطرفين فيشترط فيهما ما سبق **الحجة** لجهة
 عقد ينفذ انقال الملك ويقع على بصير الوجوه لازما وانما
 الى المزوج والايجاب قبلك وملكك واهديك اليك
 هذا وكذا اعطيتك وهذا لك والقبول قبلت ونحوه
الحجة الوضعية عقد ثمرته تملك العين والمنفعة بعد الموت
 فالايجاب وصيت بكذا او اضلوا كما او اعطوا فلانما
 بعد وفاتي او فلان كذا بعد وفاتي او جعلت له كذا ولول
 قال عذبت له كذا فهو كناية وانما يعقد مع اليه والقبول
 انما يكون بعد الموت ولا يشترط القول لفظا بل يكفي الفعل الدال
 عليه **التكليف** التكليف عقد لازم من الطرفين وهو اثم
 ومنعه وضيقه الدائم وتجبك وانجحتك او متعبتك فضي
 البعد وهذا ولو كان العاقبة وكيلها قال وتجبك
 الى انما ذكر ولو كان العقد مع وكيل الزوج قال وتجب
 فضي موكلتك لا تقول وتجبك فضي بخلاف غير التكليف
 العمود فانه يقع ان يقول الوكيل بملك والفرق ان الامر بالتكليف
 يقع على الاضطرار التام وعمل الزوج لا يقبل الفعل ولو كان العمل
 الوكيلين قال وكيلها فوجب موكلتي من موكلتك والقبول
 قبلت التزوج ويصح قبلت منه وكذا كل لفظ دل على الرضا
 بالايجاب لو كان العقد مع وكيل الزوج قال قبلت لوكلي ونحو
 كما قال العاقبة وكيل الحد الزوجين ووليته فلا بد من تعيينه بما

نسل

نسل

نسل

نسل

يرفع

يرفع الجهالة انما بالاشارة او بالاسم المميز او بالوصف المميز
 للاشتمال على وصيفة المنة وتجبك وانجحتك او متعبتك فضي
 او موكلتي فلا بد بقية هذا اليوم او هذا الشهر مثلا فضي
 فقول قبلت الى اخر ما سبق ولو قيل الولي فوجب قبلك من
 بكذا فقال الولي فضي على قصد الانشاء ايجابا فقال الزوج قبلت
 فالاصح عدم الانعقاد ولو قدم القول على الايجاب لا ينعقد
 جواز ولا بد من ايقاعه بالمرئية الامع التقدير وتكونه باقطة الا
 كسائر العقود اللازمة ولم يلزم نكاح المهر في العقد صحيح في
 المنة ولا يعقد ان كان بيع لا لفظا للمنة وضيقه
 احلت لك وطى فلانة او هذه او جعلت في حل من وطئها او
 لو اراد تحليل مقدمة المهر فاحتمل كالمهر والمهر القليل قال
 احلت لك النظر الى بدن فلانة او لمعا او قبيلها ولا يقع
 الاقتصار على لفظ التحليل فلا يقدى الى الاباحة ولو كان المهر
 وكلا في التحليل واحدا او قال كحل واحدة فهذا احلت لك
 وطئها ولا يكفى ان يقول احلت لك وطئ واحدة ولا بد من
 ولفظه مثل ما سبق ويجب مع اطلاق الشريكين قول التحليل
 كحل فلول ولا يشترط تعيين مدة بل يكفي الاطلاق ويستحب
 حكمه الى ان يمنع فاذا احل الوطئ حلت المقدمات دون
 العكس يجوز ان يجعل حق امته صداقها فيعتقها ويترجى
 ويجعل الحق مهرها ولا فرق بين تقديم الحق والتزوج وضيقه
 اعتقك وتزوجك وجعلت عتقت مولاك وفي اشترط

يكنى

قبيلها ترد واشترطها وط في قول قوي انه يكون في الايمان
 تزوجك وجعلت مهرك تحقك من دون ان يقول واعتقك
 وصيغة النسخ في النكاح بالعبث والعنف ونحوهما في النكاح
 الذي بيني وبين فلان او فلانة وما ادى هذا المعنى في نكاح
 العبد لامة مولاة فصح عقدك لوامر كل منهما ما غير الاثر
 وعقد النكاح باقامته قابل للشرط الثانية التي لا تأتي في مقتضى
 العقد وانما يجب اتمامه من قبل الزوج في من العقد ومن اراد
 اشتراط شيء من الاشياء غير المذكورة في الشرط بصفات العلم
 وهو ما يقع في الجاهل ولو اعترف بغير قيمته من العقد فاشترطه
 في العقد فهو حسن **الطلاق** لا بد منه من اللفظ وهو انت
 او هنت او فلانة او زوجتي طالق ولا يقع بغير هذا اللفظ مثل انت
 طلاق او الطلاق او من المطلقات او طلقت فلانة ولو قيل ان
 طلقت فلانة فقال نعم لم يقع وان قصد الانشاء وكذا لا يقع بالكتابة
 وان قارنها بالنية مثل انت غيبية او برية او امرأه او اعدى
 ولا يقع بالاشارة الا مع الغرض عن الضم كالاثر من لا بالكتابة مع
 على النطق نعم لو كتب المتزوج من الطلاق القادر على الاشارة لو كتب
 مع النية هل يقع نعم لا العاخر مع النية وقمع كالمعلق بشرط وصفة
 ولو قال انت طالق لرضي فلان فان قصد الغرض صح لا قصد
 القليل وان قصد القليل بطل ولو قال انت طالق ان كان الطلاق
 يقع لك فان جهلها لم يقع وان كانت طاهرة لان ذلك في
 الشرط يقتضي الشك في الشرطه كان عقدا مختلفا ما اذا علم

النسخ

النية في المهر

طهرها

فاته يقع ولو عقب الصيغة بالمطل كان قال الطاهر المذموم
 انت طالق بالدية لم يقع وتصح **الرجعة** في الرجوع باللفظ
 رجعتك ورجعتك ورجعتك ولو قال رد ذلك الى النكاح
 او امرتك كان رجعة مع النية ولا بد من مجرد الصيغة
 عن الشرط والفضل كالوطى والقبيل والثلث شهور اذا وقع من
 من نحو التام والتام في رجعة الاخرى بالاشارة وكذا العا
 عن النطق **الخلع** ولا بد منه من سؤال الخلع والطلاق
 يقع بملك من الرجعة او وكتبها او وليها الا ان
 مثل طلق على الف مثلا او اخلع على ك او على م في شك
 كان معلوما مملوكا وكذا ان شرط في كل فدية ولا بد من كون الزوج
 على الفور وصونه معلق على كذا وانت معلقة على كذا
 او انت طالق على كذا ويشترط سماع شاهدين عدلين لفظه
 كالطلاق وتحرير عن شرط لا يقتضيه الخلع بخلاف ما يقتضيه
 ان رجعت في البذل رجعت في الطلاق ولو كان السؤال من
 او وليها قال بذلك لك كذا على ان تطلق فلانة به او طلق فلان على
 كذا فيقول الزوج هي طالق على ما بذلك عنها او طلق لك فقلت
 طلاقا بعض فخلعها بحر اعلى الطلاق لم يقع وبالعكس يقع في
 البذل ان قلنا ان الخلع طلاق وهو الاصح **المساواة** مثل
 في الصيغة ويريد كون الكراهية من كل من الزوجين لصاحبه وفي
 الخلع يعتبر كراهية اياه وكون الفدية بقدر المهر او اقل لا يزيد
 بخلاف الخلع الا انه لا يقع بحره بل لا بد من اتباعه بلفظ الطلاق
 وصورة السؤال بالرجوع على كذا فيقول حينئذ يا ربك عدل لي
 فانت طالق **الظهار** صيغته انت على كذا فزوجا او زوجتي او

الرجعة

او فلاة ولا تحصر في هذه البارات بل كل لفظ واسماء تدل على
 تميزها **فقال** انت متى اوعدتى او متى كظهر افعى وقع
 وكذا الواقعة على قوله انت كظهر افعى **فقال** انت على كافي
 لم يقع وان صد الظهار في قول وكذا قوله انت افعى
 افعى **فقال** جلست او ذاك افعى او ذاك افعى او ذاك افعى
 وضع بخلاف **فقال** افعى افعى او مثل افعى وكذا **فقال** بل على
 كظهر افعى او فوجنا وبطننا وراسك او سلك وكذا
 لو عكس **فقال** انت على كذا افعى او شعرها او بطنها او
 وكذا **فقال** انت كذا افعى او شعرها فان اللفظ ليس محلا
 للاستماع **فقال** انت على حوائج لم يقع وان نوى به الظهار
 في انت على حوائج كظهر افعى **فرد** بخلاف **فقال** انت على
 كظهر افعى **فقال** انت حرام انت على كظهر وانت طالق
 انت كظهر افعى للرجعية وانت كظهر افعى طالق **فقال** ان
 طالق كظهر افعى قبل وقوع الطلاق خاصة وان صدقها وكان
 رجعا **فقال** على الظهار او الظهار بل نرى لم يقع **الاية**
 الاية هو الحلف على ترك الزوجة بلفظ الوطى او نسيب
 في النكاح وكذا الايلج واليك اما النكاح المباشرة والامانة
 والمباشرة يقع بها مع النية لا بدونها ولا تقع الا باسم الله
 الخاصة وسنة لا وطئت ايدا اوخته اشهر مثلا او حتى
 الى الصبر او عود بالمرأى والضابط في ذلك ان يزيد على اربعة
 اشهر علما او طنا بخلاف ما حلف على الانتاع اربعة اشهر فان
 او قال حتى عود من الموصل فهو بعدد شل فاته لا بعدد ايام
 وضابطه هذا ما يحصل في الاربعه علما او طنا او حصل المصير
 وعدمه على سواء ولو ذكر العين كذلك كما لو حلف لا متناع
 اربعة اشهر قبل خروجهما حلف كذا لم يكن بوليا ولو

بغير الله

بغير الله تعالى واسماؤه كالتحاق والظهار والصيغة والكعبة التي
 والائمة عليه وعليهم السلام والزام حنوم او صلوة او غير ذلك
 وكذا **فقال** ان وطئتك فله على صلوة او صوم ويطر بخبر
 الشرط **فقال** لا ربح والله لا وطئتكم لم يكن بوليا في الحال والله
 ثلث فاذا اهل كان حكم الاية ثانيا في الرابعة **فقال** لا وطئت
 ممكن فان راد تعلق اليه بكل واحد فالايلام من الجميع فان وطئ واحدة
 حث وانحلت وان اراد واحد مقبلة قبل قوله ولو اراد جميعه
 ونوع الاية وتعلقه بواحد منهن يعين تعيينه تطول واللفظ
 ولم يرد واحد من الامور الثلاثة لم يعد كونه بوليا من الجميع **اللعان**
اللعان ويصغره بعد العطف الزنا قبل او بدرا الزوجة الدائمة المانع
 الرشيد السليم من الجسم والكرام ان لم يكن مدخولا بها الا ان يكون
 اللعان على الولد فشرط كونه لاحبابه ظاهرا وذلك يستلزم الدخول
 ان يقول الزوج اربع مرات بلفظ الحاكما شهد بالله اني من الصادقين
 فيما ربيت فلاة او هذه او زوجي بحيث يميز ثم يعطيه الحاكم
 فان رجع او نكل من اكمال اليمين حن وسقط اللعان وان اصر امره ان
 يقول مرة ان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فاذا قال ذلك ترضى
 المرأة المدعى بها ان فقطع بان تقول اربع مرات شهد بالله اني من الكاذبين
 فيما رماى به فاذا قالت ذلك وعطها الحاكم وخونها وقال لها ان عدا
 الدنيا اهرق من عذاب الامة فان رجعت ونكلت عن اكمال اليمين
 وان اصر امرها ان تقول ان غضب الله على ان كان من الصادقين وتزوج

ان يكون ذلك عند الحاكم او منصوبه ولا بد من النطق بالمرية
مع الامكان ولتعمد هذا الترتيب رعاية لفظ الشهادة على
المذكور كلفظ الجلالة ولفظ اللعن والعن لفظ الصدق و
الكذب مع لام الابتداء والموالات بين الكلمات يستلزم ان
الرجل فيما مضى اعلم ان كل منهما العن وصيغته من جاز
النسب وان هذا او عتق فلان عتق او عتق ولا بد من
وخرج اللفظ على قصد الانشاء ولو قال لمن اسهاجرة انت خرج على
قصد الاجابة لم يصدق بخلاف لو قصد الانشاء للعن ولو جعل
وامكن استعماله مع اليه وقبل قوله وان قصد له بحكم العن مجرد
الاحتمال ولو قال ابر او ابر مقت لم يقع وان قصد الانشاء ولا بد من
كونه على وجه القربة وان مرع بها في الصيغة كان اكل ولا يقع في غير
والاعتناق سواء كان صريحاً بحرفك الرقية وازالة قيد اللعن والكتابة
نحو انت سائبة او لا سبيل عليك ولا يقع بالاشارة والكتابة الا
مع الجهر والنطق ولا يغير المرية مع العدة عليها ويحتمل اعادة
مادة اللفظ وصورة ويشتراط تجديده فلا يقع معلقاً على شرط او
مثل ان دخلت الدار واذا اطلعت الشمس لوقته بشرط غير مثل ان
على ان عليك خدمة سنة مثلاً او مائة درهم ويشترط قبول العبد
فالثاني فيبطل العتق ان لم يقبل بخلاف الاول ولا بد من افعال العتق على
الجملة او على جزء شاع مثل ضعفك او ذلك بخلاف ما لو قال بعت
او بعتك لو قال بعتك او بعتك لوقع قولي التدبير

العتق

التدبير

صيغة

التدبير صيغته يقتضي عتق المملوك بعد وفاة مولاه ومن جرى مجرى
كن جعلت له الخدية صيغته انت خرج بعد وفاتي او اذا مت فان
او عتق او عتق وتقال انت مدبر عتق وقوعه نظر لوعقته
فاذا مت فان خرجت اجماعاً ولا يفرق في ادوات الشرط بين ان
ان مت او اذا مت او متى مت او متى وقت مت وكذا اللفظ
التدبير مثل فان مت او فلان ويميزه او هذا والتدبير ينقسم الى
مطلق كما سبق ومقتد مثل اذا مت في سفرى هذا او في سنة
او في مرضى او شهري او بلدي فان خرج ولا يقع معلقاً بشرط او
مثل ان قدم زيد او اذا اهل شوال فان خرج بعد وفاتي وقيل بال
عن الفرق بين هذا وبين المقيّد ولو قال الشريك اذا مت فان
انصرف ففعل كل منهما الى نصيبه وضع التدبير لم يكن معلقاً
على شرط ولو في ثلث احدها نصيبه خاصة لخص بالانصاف
بخلاف ما لو قصد اعتاقه بعد موتها معا فانه يبطل التدبير
الكتابة وهي معاملة مستقلة غير البيع وهي عقد لازم من
الطرفين سواء كانت مطلقة او مشروطة على الاصح فانه يحل
العبد التي فيها ايضاً ويجوز عليه لو امتنع ويبطل بالتقابل وبالامراء
من مال الكتابة فيعتق بالاعتناق والفرق في الشرط فالاجنبا
ان يقول كاتبتك على الف مثلاً واطلقت فيها شهر اهل ان تؤدي
جميعها عند اخر الشهر وفي حين مثلاً او ثلثه ولا بد من تعيين النجز

الكتابة

كل من شره أيام أو شتمه عشرة أو قول قبح وكل ما جرى مما من
 الدالة على الرضا إذا كانت مطلقة ولو كانت شرطا أو
 إلى ذلك قوله فان عجزت فانت رضى الرق ومهما اشترط المولى
 على المكاتب العتق انما اذا رضى المشرع وهو يخرج كل من الصفتين
 إلى قوله فان أدبت فانت ترضيه احتمال فان لم يوجب فلا يندرس
اليقين اليقين وانما انعقد باللفظ الدال على الذات المقدسة مع
 مثل والله وبالله وبه والله وبالله وبه والله وبالله وبه
 والذي فيه بين ومثل القلوب الاضمار والاول الذي ليس
 والذي فلق الحبة وبها النبتة او باسمه المختصة به مثل الرحمن
 والاولى وباسمائه التي تصرف لظلالها اليه وان اطلقت على غيره
 عجزا مثل الرب والخالق والرازق بشرط القصد في الجميع لا بدوه
 ولا ينعقد بما لا يصرف لظلاله اليه كالموجودات والحق والصبر
 وان نوى به الحلف لا يقدر الله عليه اذا قصد المعاني بخلاف
 ما اذا قصد كونه فاقدره او اذا علم ولو قال وجلال الله وعظمة
 الله وكبرياءه لله وحرابه الله واحلف بالله واعقبت بالله و
 حلفت بالله وحق الله ان قصده الله الحق او المستحق للاعتقاد في
 قول لا ان قصده ما يحب الله على عباده وهذا لا ينعقد لو حلف بالطلائع
 والعناق او الخلوقات المشرفة كالنبي والائمة عليه وعليهم السلام
 او البراءة من الله تعالى او من رسوله او من احد ائمة عليهم السلام على
 وغرض ذلك والاستثناء بمشيئة الله تعالى يوفى العبد مع الاشياء

فلا يبر

فلا يبر النفس النعال ونحوها والظن به فلا اثر ليقينه من دون
التنذر التنذر الزام المكلف المسلم القاصد طاعة مقدرة ناهيا
 القربة بقوله ان غافاني الله مثلا لله على صدقة او صوم او غيرها
 مما بعد طاعته ومثله ان وفقني الله للبح او اعطاني مالا مثلا او
 اعانني على منع النفس من المعصية فله على صدقة وهذا نذر الرب
 والطاعة ولو قال ان عصيت الله فله على صلوة على قصد منع النفس
 من المعصية انعقد وهو نذر الجاهل والضيق منه ما لو قال ان
 لم ارجع مثلا لله على صلوة على قصد الحث على الفعل ومع النذر غير
 شرط على اصح القولين وهو المتبرع به ولا بد من اللفظ بالصيغة
 فلو نواه لم ينعقد على الاصح نعم يستحب الوفاء به ويشترط في النذر
 ان يكون طاعة مقدرة بخلاف اليقين فانها ينعقد على الجاهل او
 لتاوى ضله وتركه في الدين والدنيا **العهد** والعهد كالتنذر في
 وصيغته عاهدت الله او على عهد الله انه سى كان كذا فعلى كذا او
 عن الشرط مثل على عهد الله ان اهل كذا او بشرط فيه ما شرط في النذر
 والخلاف في انعقاده بالنية كالتنذر **الامانة** بالشفقة يكون فعلا
 ياخذ الشيع ويضع الثمن او يرضى المشتري بالشفقة كما سمع وقد يكون
 لفظا كقوله اخذته او تملكته او اخذت بالشفقة وبما اشترته
 ويشترط علم الشفع بالثمن والتمن معا ويجب تسليم الثمن ولا يلزم على
 المشتري الدفع قبله **عقد** عقد فعلن المبررة ان يقول احد البع
 عامدك على ان تصرفني وانصرفك وتضع عني وادفع عنك تقول
 عني واعمل عنك وترثني وارثك فيقول قبلت فهو من العتق والامانة

لا عقد

فيكون فيه ما يلزم منها **فصحة حكم الحاكم الذي لا يقص**
 ان يقول الحاكم بعد استيفاء القدمات حكمت بكذا او اذن
 او مضيت او الرضا وادفع اليه ماله او اخرج من حقه او امر
 بالبيع ونحوه ولو قال ثبت عندي او ثبت حقا وانت قلت
 بالحجة او دعوات ثابتة شرعا لم يصدق ذلك حكما والعرق بينه وبين
 الفتوى ان متعلقه لا يكون الا شخصيا وملتزم الفتوى حكم الحاكم
 لا مجرد البينة والفتوى ثم من الحكم وانما المال من الذين نحوه مفاصلة
 في موضع الجواز لا يشترط فيه اللفظ بل يكفي العمل المتعارف بما يدل
 على ارادة ذلك وان اتى بصيغة تدل على ذلك كان اولى وكذا
 الطلقات بعد الجاني عدا او خطاء واما الاقرار فليس من العقود
 والابقاعات في شيء لانه ليس بانشاء وانما هو اخبار ما زعم
 لازم للتبرير فصاحبه كل لفظ دال على اشتغال الذمة المتبرع كقوله
 على او عندي وفيه معنى وقيل كذا بالعريضة وغيره بشرط علمه
 بمداول ما لم يظنه ولو قال نعم او اجل حصتيك الدعي عليك
 فهو اقرار ومثله قوله حصتي صدقت او تبركتا وانا مقولك به
 بل عواك وكذا لو قال فصنتك يا به او بعيتك او وهنتك
 ونحوه وكذا لو قال ليلى عليك كذا قال كذا بل ولو قال اني
 اقرار او لان احصتهما المساواة بخلاف ما لو قال اتزبه او تزبه
 او عني او على الاقرار بشرط مثله على كذا ان دخل الدار واذا
 الشمس ان كان التعليق بمشيئة الله تعالى على الاصح لا ان يصح
 قصد التبرك وكذا لو قال اذا جاء راس الشهر لا ان يقصر ارادة التاجر
 ومثله ما لو قال ان شهد فلان فهو صادق وان شهد فلانة لا يكون

مؤنة الحكم
الامور
القاس
الاقوال

في شيء

في شيء من ذلك ولو قال له في دارى وفي ميزانى من ابي كذا قال
 بحى واجبك سبب صحيح ونحوه لزم وان اطلق في كونه اقرارا ولا
 احصتهما نعم ولو ايهما اقرار في شيئين لم يلزم بالبيان ولو اقر
 بلفظ منهم اقرتوا نواع ولو استثنى من المقربة فله اقسام احكاما
 وجميع ذلك مذكور في مقامه من كتب الاحكام **فصل في**
طلب من هناك ولا يمكن هذا اقراره له والمحمد لله رب
 العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله الطاهرين تمت الرسالة
 بعون الله وتأييد وتوفيقه في يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من
 شهر ذي حجة الحرام من شهر سنة تسع واربعين ومائة مائة
 من الهجرة النبوية على يد مضع هذه الاوراق الربيعي العفوري
 الخلاق الزرق في الدنيا يوم الثلاثاء على الحسنة الطائفة
 على الله عنه وعن والديه واحسن اليهما واليه محمد وآله الطاهرين
 صلوات الله عليهم اجمعين

٢٨



٢٧

٢٧

٢٧

٢٧

٢٧

٢٧

الحمد لله واسمع الرحمة وسابع النعمة وصلى الله على محمد وآله
 وآله وكما شق العهد والداوي العصمة ودوى الحكمة
 قال الحق الامام الحق المكل العلامة اكل العلماء والامم حجة
 الاسلام والمسلمين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله
 القس من هو واحد زمانه وافضل اقرانه وكان عند
 من اخوان الصفاء ودوى العهد والوفاء خير رساله وحي
 في معرفة الركن الثالث من اصول الدين وهو الكلام في امامة
 الائمة الطاهرين صلوات الله عليهم اجمعين بحسب ما تقتضيه
 الاقطار وترتضيه العقول دون ما يستفاد من المنسوخ
 والمنقول وذلك بحسب طئه وكريم خلدته لكن الطول يصعب
 ويخطئ والكريم يكتف ويحذف فاجبته مستغنيا عن
 ومتراهه مع اعترافى تعلقه المضاعفة وعدم المجازة
 في الصناعة واستيعاب المراتب التي تتحول بين الناظر والنظر
 من ضيق الوقت وتوزيع الخاطر والكون على جملة السفسر
 واوجزت الكلام فيه ايجازا يلبس الحال مقتصر على ما لا
 مله من اصول المتقال غير مذهب كثير الجواب والسؤال
 كما هو سنة اصحاب الاعتقاد والجدال فان اعجل الله
 وانجح العمل استأنفت فيه الكلام المنسوخ في المستقبل

هكذا

هذا امان الشروع في المقصود والله وفي الاحسان والوجود
 والوجود ينبغي ان يعلم ان لكل مسئلة موضوعا معلوما من العلم
 الذي هو كنهه لا يقدم عليه ولا يتفرع عنه بل يتبين فيها
 ما يتعلق بها دون ما فيها التي هي مسائل اخرى بوساطة
 اولوا حقها التي من حقها ان ينظر فيها الباطن فما هي مسئلة
 عليه وعلى الناظر فيها ان يسلم المبادئ التي عليها بناء المسئلة
 ولا يتفرع عن غيرها فبذلك لا يمنع منها ولا يعتراض عليها بتعلقها
 بنظر اخر غير النظر الذي هو ناظر به فان خالجه شكها
 او اعتراه وفيه فيها فليبرح الى المواضيع المخصصة لها
 ولياخر النظر فيما نظره الى ان يختص المبادئ التي هي
 كالقواعد لا ترى ان الباحث عن قدراته الله سبحانه لا يكتفي
 في حدود الاجسام ولا يبحث عنه بل يكون ذلك مستقرا
 عنده مسلما وكما في كل مسئلة من المسائل وعلم من العلم
 والمسئلة التي تحت البصيرة منها مرتبة على الترتيب والعدل
 والنبوة على الوجوه التي اقتضتها الادلة الحققة
 واعتقدتها الطائفة الحققة فليسلم هيبتها ان العلماء
 محدث والله سبحانه محدث وهو الواجب الوجود لثباته
 ان لا وايدافا دور على جميع المقدمات وعالم بجميع

المعلومات غني مما سواه من الطاعات كان له المعاصي **فصل**
 بالواجبات ولا يفصل المقيّمات ولا يريد ذلك قد كلف الصمد
 مصالحهم بقدر وسعهم وقام بالالطاف الواجبة عليها ما يتعلق
 بتكاليفهم وأراح عليهم ليس غرضه في ذلك إلا الإحسان اليهم
 وإعاضة النعم عليهم وتكليفهم بالوجه الأفضل والبلوغ إلى الثواب
 الآخر وقد انزل على رسول الله صلى الله عليه وآله ما كان بالحق قاتلا للعد
 وإنزل عليه الكتاب العزيز الذي لا يابئ الباطل من بين يديه ولا يخلف
 نوره من حكمه حديد وتنفخ بشاريته السرايع ويستنطقه السنين في
 هي باقية إلى يوم القيمة إلى غير ذلك من الأصول من كان في نفسه
 في شيء من ذلك فليس من الناظرين في الإمامة من لا ينتفع بالنظرية
 فيقرر هذا وذلك أو أنها بناء على اقتراح الكلام **فصل**
 ثم اعلم أن الكلام في الإمامة مبني على خمس مسائل يعبر عن كل واحدة
 منها بصيغة مفردة هي كذا تلك الكلمات ما وهل ولم وكيف
 ومن فإنها قولنا ما الإمامة وهي التي يبحث فيها عن تعيين الكلمة
 وحدها على حسب العرف والاصطلاح وثانيتها قولنا هل الإمام
 أي هل يكون الإمام موجودا دائما أو في بعض أحوال وهي التي يبحث
 فيها عن زمان خلو زمان التكليف عن وجود الإمام أو امتناعه
 وثالثها قولنا الم الإمام أي لم يجب أن يكون الإمام موجودا وهي

شكرهم

يبحث فيها عن العلة المقتضية لوجود الإمام وثانيها قولنا
 كيف الإمام وهي التي يبحث فيها عن الصفات التي ينبغي أن يكون الإمام
 موصوفا بها وثالثها قولنا من الإمام وهي التي يبحث فيها عن تعيين
 الإمام في زمان شريعة الإسلام وهذا الترتيب هو الصحيح إلا أنه
 ربما يقدّم الكلام في اللبنة والكيفية على الكلام في الثلاثة من بعض
 الوجوه لأنها أقرب بها ونحن نورد كل مستند في موضعها ونفرد بها
 بما يليق بها على شرط الأبحاث الموروثا الله تعالى **فصل**
 الإمام هو الإنسان الذي له الرئاسة العامة في أمور الدين والدنيا
 بالإمامة في دار التكليف وهذا الحداس لم يذكر في بعض الكتب
 واعلم أن الحد لا يقتضي بالبرهان بل هو الدين الذي يدين غيره فلا يرى
 عليه اعتراض وضعه إذا ما كان للصطلح من أن يضع لفظا بآراء ما يريد
 إلا أنه ينبغي أن يكون مطروقا في المواضع المستعمل في المعنى الذي هو غير
 مناقضة ومخالفة **فصل** لنا في إثبات المطم منها مسكنا
 الأول الإمام الذي حدّدناه إذا كان منصوصا بعمدة يقره المكلفين
 للقيام بالواجبات والآن نتأخر عن المقيّمات وسنجدهم عن الأخطال
 بالواجبات وإن تكا بالمقيّمات وإذا لم يكن كذلك فإن الأمر
 بالعكس وهذا الحكم ما قد ظهر لكل عاقل بالضرورة وصار ضرورة
 لا بحيث لا يمكن أن يدفعه وكل ما يقرب المكلفين إلى الطاعة
 ويبعدهم عن المعاصي فقد يسمى لفظا اصطلاحيا فظهر من ذلك

كون الامام منصوباً بمكانه في التكليف الواجب ثم الامام المذكور
 اما ان يكون بحيث يجوز عند ان يحل باجبا او يفعل فيجبا او يكون
 بحيث لا يجوز ذلك فان كان بحيث يجوز ذلك فيجب ان يكون
 نصبه لطفاً اي من باب بعد ولا لزم ان يكون واحداً فاما هو
 عند ان يكون من المحتاجين لكونه محتاجاً اليه والمحتاج اليه محتاج
 وسنبره بان فيه بعد اذا اتفق ان يكون من انفس الاول وجب
 ان يكون من انفس الثاني وجب لا يجوز ان يكون نصبه من فعل الله
 لا في المطلق على السر لا يكون مطلقاً على السر فلا يقدر
 ان يترى الموصوف بافتتاح وفي المعصية عند عن غير حتى
 اما ما ظهر ان نصب الامام ليس من افعال الله تعالى فاما
 فكيف يظهر على ما ثبت في العدل انه من افعال المكلفين ان المديح
 عليه والذم على غيره واجب النهر وما بين في باب العدل ان
 اللطف ينقسم على قسمين احدهما ما يكون من فعل الله تعالى
 والثاني ما يكون من فعل غيره وكل قسم منهما ينقسم ايضا الى
 قسمين احدهما ما يكون لطفاً في واجب والثاني ما يكون لطفاً
 في مندوب وبين ان كل لطف من فعل الله في واجب كلف العبد
 على وجه لا يقوم غيره من افعاله واما غيره مقامه فاما هو
 لطف فيه هو واجب على الله تعالى والا فمع التكليف بالبط
 فيه فاسقف غيره ونصب الامام فيما نحن فيه كذلك ثبت

ان نصب

ان نصب الامام ما دام التكليف قائماً واجب على الله ومن العلماء
 صيغتها المقررات في باب العدل انه سبحانه لا يحل باجبا على فيكون
 الامام منصوباً ما دام التكليف موجوداً فيكون الامام موجوداً
 هو المطلق فان قيل ولا لا يجوز ان يقدم غيره او جيبه على الله
 من افعاله واما في غير مقامه وجب لا يكون نصب الامام بغيره
 واجبا وانما متى يجب هذا النصب اذا كان حاله عن جميع وجه
 المفاضلة ومطلقاً الا في قسم والثاني منوع ولكن لا يجوز ان
 فيه مفقده خفية لا يعرضها وبسببها لم يجب عليه والثاني وجب
 وجود الامام معصية لكونه مقرباً بعد الوجوب ان يكون جميع قايده
 ونفساء القرى والتمسح بالحكم بأسرهم معصية من لان ذلك
 اشد تقرباً وتعبداً وثانياً نصب الامام منصرف لكل من
 ان كون الامام مقتدياً بمكانه لطف وعند عدم إمكانية التحصيل اللطف
 واذا علم الله ذلك كان النصب الذي لا يتم الا بالالطف عبثاً فلا يجب عليه
والقول من الاول ان قيام البديل مقامه لا يقتضيه الا في حال عدم
 وجوده فلما في صدر المسئلة انما تعلم ضرورة ان التبريد والتعبد
 عدم نصب الامام او تمكيسه على عكس ما ينبغي فيستحيل ان يكون له
 بدل وعن الثاني في جهتي الاول ان هو في المكلفين من الطاعة
 وبعدهم عن المعصية مما يطول غير خاضع الحكيم من التكليف ويقرب
 حضوره وعكسها مما نأقصد وببعد حضوره فلو كان فيما يبا

معرضه ويقرب حصوله منصفه لكان حصوله معرضا منصفه وذلك بالاطلاق
على ما ثبت في العدل لا سيما في القياس الثاني ان المنصفه ليست هي ان
يكون واجبة الحكم انما هو واجب الوجود لذاته غير ان غيره لا يقع عليه
حسب الحق ولا يقع خبره على كماله كانت واجبة الى غيره والذي في اعتبارها
من وجوب نصب الامام فيه للمصلحة العامة للكفاية فلو كانت فيه منصفه
واحدة اليهم لان عين واحد مصلح لهم منصفه لهم هذا هو وجه الثالث
انما اوجبنا عليه ما يقرب من القرب والتسوية لا ما من القرب والتسوية
فذلك غير وارر علينا ما كانا انما استوفيت نسبت الى ما يريد
الحكم منه والاعلان يريد في الحكم ان يقرب الى ما يريد ويعدله فما
لا يريد حتى يحصل ترجيح احد الطرفين المتساويين على الاخر والى ما يريد
الامر اما ان كانا الى ما يريد اقرب فالجميع حاصل وهو وجه من وجه
الوجوب وهو التساوي المانع عن الترجيح والى ما لا يجب عليه وعلى غيره
ان العكس ليس مما افضله تعالى فلا يمكن ان كل ما يجب عليه لا خلاف
غيره مما يجب عليه وخبر ما اذا كان الواجب للثقلين الغير موقفا
على الواجب المتعلق به لان ارجحه العادل واجبه عليه سبحانه وهو لا يحل
مصلح ما يلزم كل ما هو بالضرورة ان كل حاكم يستلزم حكمه من
احكام مما قد يكون اضرارا ذلك الحكم مصلح لهم والتوقف عليه
منصفه لهم ولا يبرر ما حكم الاما يقتضي مصلحتهم بغير منصفه ان لا يقيم
من ينفرد بالاحكام فممن انما لم يتولد ولذلك يذم من قولا في ارجحه
او بالثبوت لغيره عنهم غير مختلف من يقيم فممن مقامه مع عدم المانع

والله اعلم

ويجوزونه والداري سبحانه وهو احكام على الاطلاق وقبله تعالى به
احكام المكلفين بالسير على ما يقتضيه فيهم على الاطلاق وانقاد كل
ما يقيم الرئيس القاه الامم الزجر العام لمصلحة لهم وهو لا يريد
الاما يقتضي مصلحتهم ولا يقيم بنفسه جميع ذلك بغير منصفه ان لا يقيم
فيهم من يقيم بها اي يجب عليه نصب امام لهم وهو لا يحل ابراجب
فالامام من جود منضوب وهو المطلق ان قيل لم لا يجوز ان يحل
الاختيار في تلك اليهم قلنا لا نألفهم ضرورة ان كل حاكم يكون
اعلم برعيته منهم ما يقتضيه ولا يريد الا مصلحتهم بغير منصفه
الاختيار والذات القائمة بمصالحهم اليهم ان فيه حواجز وقوائم
فيما وجب الشك في وقوع فيه وليس كذلك اذ لم يحل ذلك
اليهم **مصلح** قد لا يحل كما سلف ان حواجز وقوع الاخلال
ما الاجابات واركان المقدمات جميع الى نصب امام بمصلحة المكلفين
من ذلك ونزجرا الخلق والمكلفين وبما يحلهم على اضرارها
ليصير المكلفين من غير الى الطاعات صعبين عن المعاصي
فذلك هو السبيل اليه مقتضى وجود الامام ووجوب نصبه على الله
ويكفيه على الخلق **مصلح** في الصفات التي ينبغي ان يكون
الامام على ثمانية الاول العصمة وهي ما يمنع المكلف من
من المعصية ممكنا منها ولا يمنع منها مع عدمه وبما لا يكون
الامام من صفة لها لوجوبها الاولى لانه لو كان غير معصوم

لكان محتاجا اما الى نفسه او الى امام آخر فلهذا لا يسلسل وهو محتاج
فذلك لوجوب العلة المحركة اليه فيه ان قبل اول المعصوم لا يخرج اما ان
على المعصية ولا يقيد فان يقيد فلا يميز اما ان يكون وقوعها عندا ولا يمكن
فان امكن فهو كسائر المكلفين في الحقيقة من غير امتياز وان لم يكن فقد
على ما لا يمكن وقوعه فلا يكون قدوة وان لم يكن فهو مجبور وليس ذلك
في شرفه وانما اذا جاز ان يقع وقوع المعصية من جهة المكلفين
فصل الله ولا يضر ذلك معتقدا وقد مر من الشرع ان الواجب ان يجعل
جميع المكلفين كذلك اذا كان العزم من وجود عدم البصايا التي هي
دور وقوع المعصية منهم وعقابهم عليها وانما لا يجوز ان يكون في
الانتهاء في الاحتياج الى النبي والقرآن وينقطع التسلسل احتسابا
عن الاول بان لا يقيد عليها ولكن لا يقع مقدوره لعدم قدرته
والعيا بها كما تقول في امتناع وقوع القبايح من الحكم تعالي
وكان تقول في عصية الانبياء فان القدرة على ما لا يمكن وقوعه
لذاته وعن الثاني انا لا نقول ان الحكم سبحانه جعل شخصا واحدا
يفعل معصوما من قبل استحقاق منه لذلك بل نقول لكل من يستحق
الالطاف الخاصة التي هي العصية كسبها فهو محتاج بخصيصه لها ثم
الامام بحسب ان يكون من تلك الطائفة فالمكلفون باسرها لو
استحقوا كسبها تلك الالطاف الخاصة كما في كلامهم معصوم ما من
فقط ان انحلت في عدم عصيتهم جميعا ان اجمع اليهم لا اليه تعالى وعن الثاني

ان نسبة غير المعصومين الى النبي والقرآن نسبة واحدة فلو جاز ان يكون
النبي الموجود في زمان سابق والقرآن مغنيا لمكلف مع حوان الخطاء ^{عليه السلام}
لجاز في الحق مثل ذلك ولا يجب احتياجه جميعا الى الامام وقد سبق
فما دلالاته فطهر فساد الملزم **فريق** ان ثبت وجوب نصب الامام
على الله تعالى بالطريق الثاني نقول انا نقول ضرورة ان الحاكم اذا نصب
وعينه من امرت منه انه لا يقوم بمصالحهم ولا يرضى عنهم ما لا يصلح
نصبه كان ضرورة من نصب الامام لمصالحهم وورعاية ما لا يصلح اختيارا
للمعصومين من ان يستقيم العقول منه ذلك النصب وينفر عنه
ونصب غير المعصوم من الله داخل في هذا الحكم معلنا انه لا يصح
غير المعصوم فكل امام ينصبه الله فهو معصوم **الثاني** العلم بما
يحتاج الى العلم به في امامته من العلوم الدينية والدنيوية كالشرعيات
والسياسات والآداب ونفع الخصوم وغير ذلك لانه لا يستقيم
القيام بذلك مع عدمه **الثالث** الشجاعة التي لا يحتاج اليها في
دفع الفتن وقمع اهل الباطل وذبح جرمهم اذ لا يتناهاه القيام بما يقيم
الاهل ولا نداه اذ يعرف ضرورة بخلاف ما اذا اخرج كل واحد من عيشه
الرابع كونه افضل من كل واحد من رعيته واجمع واسمى في الجملة
اكمل في كل ما يصدق من الكمالات لانه معصوم عليه وتصديق الرسل على
من اكل منه فينبغ عقلا **الامام** كونه مظهر من المظهر المنزه خلقا
وخلقنا واصلا وفرعا كالجذام والبرص في الخلقة والحد والخل

في الشبهة ودناؤه الذي يكونه ولد الزنا في الاصل والصناعة الشككية
والاعمال الخبيثة في الفرج فان جميع ذلك جاز مجرى الاطلاق في هذا
معنى الخلق الى تكليف واستمالة قلوبهم اليه وفي هذه **الاشارة**
دس كونه اقرب لخلق الى الله تعالى ولكنهم استحقوا العتاب
لانهم قدموا على كل واحد من رعيته بما رآه من نفسه اياه والله
لا يقدرهم عبدا على عبده على الاطلاق الا لما ذكرنا **التابع**
اختصاصه بآيات ومجرات يدل على امامته لا طريق الخلق
في بعض الاوقات الى قبوله الاطاعة فانها اذا ظهرت على وجه
مبين حجة اليها وقربت بدعوة الامامة على من يصدر من
عبد الله **الاشارة** كونه اماما في جميع ادراك التكليف وانفراد في زمانه
واستدلال بعض اهل النظر على ذلك بان كثرة الامة مع اختلاف
روايعهم فيكون ان يصير سبب هذا ومرتبة مدركة بتجديد ظهور
لبسها الفتنه والصناد وتجدد من وجودهم ما لا اجل لهم
عندهم فلا يجوز وجودهم ايضا وهو حال اما اذا كان الامام
واحدا يرتفع هذا الجواز ويحتمل المعصية على طريق القطع فاقول
اذا شرطت العصمة كيف كن الاخذل والموردى الى خطا بعض
يقول العصمة هي الاطلاق التي لا جملها لا يخلعون واعني منصوصا الى
فصل التعيين ومن تلك الاطلاق وعدم من يقع ولو وجد مع
الاعا ومرة ولا وليا يستدل في هذا المقام بالسمع فلهذا هي

لا وصافي الاثمة لكل امام من الائمة وذات ما ارادناه **مستدل**
انما يتبين زمان التكليف لا يح من وجه امام معصوم ممكن ان يكون **الاشارة**
كلما قالوا فعل اهل زمان ما بهم ضعفان عليه صدقا وحقا لدخول المعصية
فيهم قطعا ما قساع وقبح الكذب والباطل منه اما اذا اختلفوا اكل منفر
يخلو برأيهما او يفعل شيئا لا يكون قوله وفعله الذي انفر به الا كما بالاطلا
لان غير المعصوم الصادق المصطفى يكون ما اتفق عليه الباقون بعد هذا
المنفر صدقا وحقا ويكون الحق والصدق منبذما في اقوال الناقين
اذا كان بينهم مخالفة فان من ذلك ان اجماع اهل الدنيا ما سر صاقي قال
اختلفوا فالحق ما اجمع عليه اهل الاسلام وذلك غيرهم فان اختلف
اهل الاسلام فالحق ما اجمع عليه اهل الحق وهم القائلون بالتوحيد
العدل والنبوة والامامة على الوجه الذي اقتضاه العقل والكن العقل
فانما عرفت هذا فاعلم ان الناس قد اختلفوا في هذا الباب فذهب
بعضهم الى عدم وجوب نصب الامام اصلا وذهب بعضهم الى وجوب
على الناس وذهب بعضهم الى وجوبه على الله وقد سبق ما ذكرناه
من بيان صحة المذهب الاخير فسادا له ولين علم اختلفوا في تعيين الامام
فذهب الفرقة الاخيرة القائلة بوجوب النصب على الله ان اذ من انما اعش
نقيا من اهل بيت النبي صلى الله عليه واله وذهب الباقون الى غيرهم
كل فرقة الى فرقة وقد عرفت ان الحق لا يخرج عن اجمع فلما كان القائلون
لعدم وجوب نصب الامام على الله مبطلين طرأ حجة ما ذهب اليه

الاشعاعين وبوجه آخر ذهب بعض المسلمين الى ان العصية هي
 اللزوم للامام وانكرها الباقر ثم ذهب مشيئوا العصية الى
 ان شيئا من الباقرين الى غيرهم ومعلوم ان الحق معهم هناك
 فيجب ان يكون معهم هيئتها ولا يفتقر الامر على الضلال والباطل
 الدليل اوله من الخلل ان يكون قائل في امته محمدا صلى الله عليه واله
 ما سمعتم ويكون الحق هو دون غيره فان قلتم لو كان له فناء وصل
 النباخه قبل عدم معرفتهم اياه لا يقتضيه عدمه وما ساء ان حاصل
 كلامكم ان الامام للعصم فيشهد على كونه اماما معصوما فيكون اثبات
 الشيء بنفسه وما لنا الا سميئله من الشيعة فانزل انهم ان الامام
 منصوب من قبل الله تعالى فان لا عقل يلزم ولا يرتكب شيئا يوجب
 كونه على الحق اجماع الاول ان العلم من ذلك لا يستفاد الا بالدليل
 بل يحصل بسبب كثره تسامع التواريخ والسير وممارسة علومهم
 اختلاف الاهل والملة والعاصي في غير العلم عن غيرهم
 وانما جزم على امرنا انما امارته كان ذلك على ولا يفتقر
 الى الاحتياط الدافعه بل لك كما يفتقر الى الاحتمالات
 الدافعه للحسوسات وذلك ما نقول به في العلوم الخاصة
 على طرفة النواظر والتجربة ولا شك ان العترة اجازهم مثلا
 على امام يدعي به بعد النبي صلى الله عليه واله وغيره على

والمعنى

والعباس فكذلك في سائر الارضه ولا يندفع هذا العلم بالاحتمال المذكور
 وعن الثاني ان العلم بوجود الامام يدل على تعينه وذلك ليس بمشكوك
 وعن الثالث اهم خارجون عن الملة يادعاهم قدم الاجسام وغيرها
 من الخرافات ولا يفتقر اختلاف الراجبات وان كان بالمعجب
 عن الامام بانه لا يختاره بل يقولون كل ما يفتقره الامام طاعة ولا
 كذا او ظملا او شرب خمر او زنا مثلا فله ظهور بطلان قولهم بقده
 في سائر الاحوال **خاتمة** ما ما عتبة الامام الثاني عشر وطول امته
 فليس يستبعد عنه من اعتقاد ان الله قادر على ما يشاء وانما ثبت
 بالدليل فذلك هو الحق وبعنا من المستبعد من المسلمين بما ذكرنا
 الذين يقولون بطول المدة والعيبة عن الخلق في اخضر الياس
 من الانبياء والرجال والسامري من الاستقراء ويقع اذا جاز
 في الطرفين ذلك فلم لا يجوز في الواسطة مثله في الاولياء
 اما سبب غيبته فلا يجوز ان يكون من الله سبحانه ولا من عليه السلام
 كما عرفت فيكون من الكليان وهو الحق والغالب وعدم التمكن
 والظن يحجب عن ذلك والسبب في ذلك قد عرفنا ما وعدنا فقطع الكلام
 حامدا من الله على الامم صلوات على محمد سيد الانبياء ومسلمين على
 اوليائه واصفياءه داعين جميع المؤمنين والمؤمنات ملتزمين
 الناطق به اصلاح حالهم نظر عليه مستغفرين جميع ما كره الله
 وهو حسينا ونعم المعين والحمد لله رب العالمين

در وصف ان اسرار کبر در هر سوره

فائق

السلام و مستحقه لقلبه بالخاطر ما لا يشاغر
شاشي الطلح مستحقه والراي بعرب الاشان الطوار
والفؤاد محال القلب الصند ومحل الفؤاد وقد صير عنه
مجله كقولك لثقت به فؤادك وقال الرازي شرح لك صدر
يعني القلب الرضعين وهو بطن وروا به القول
المعروف بان في الشاكرى من كان له علم
والسلام على الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

لذلك صاحب الدنيا لا يلتفت إلى العباد ولا يحسن ولا يسيئ مع ما عدا من لا
الدنيا حتى أقول لكم إن الدنيا إذا لم تترك فكل من تركها فقد ضل سبيلها لذلك
القلوب لا تترك حتى يدرك الموت ويضيق العباد نفسوا ويقلظون ويقلون
لكن إن الأرق أو لم يحرق يوشك أن يكون وعاء العسل لذلك القلوب ما
لم تحرقها الشهوات وبديتها الصنع أو قبيها النعم فتكون أو
الكل يروى بها أرحم الله تعالى في دلو عليه السلام يا داود صعد
أنه راحته من كل الشهوات فإن القلوب لتعلق بشهوات الدنيا
عقولها حتى تفرق في الحديث من كل طامع للشهوات ثم الله عليه
العلمة وتحتاج صانها إلى التواضع **الأول** قطع النفس عن الخلق **الثاني**
أن يأس من كل شيء ويأمن بالله سبحانه كما يحق في صفاتهم حتى قال قاله
عزى القريب فاستأنست بالذي يدعى وصوت أضاف فقلت **الثالث**
المستحي لا يفتقر إلى الغنى في الدنيا أن يكون بين يديه شيئا منها فزما
ثالث ففسر واستمر برأيه واستغنى سمواته فحتاج إلى قوتها وتام بها
وعاجدها في ذلك شغل شاغل له وقد كان رسول الله صلى الله عليه
والرحمن يدخل إلى أعياد وجاته فيدخل عليها الشتر وفيه القضا ويقول
عقبه عني يا أي ذا نظرها ليرد كوشا إليها وذا دفعها **القطب الثاني**
في الأذن فيها والأخبار في ذلك لا تحصر كثرة فليكن كما تحضر **الأول**
وودي أبو عبد الله ابن أبي عمير عن أبي إبراهيم ابن محمد الحميري عن الربيع ابن
صبيح قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا الموضع الذي هو
وضع الله فيه ليرى أن يكون على رأس جبل لا يعرف الناس ولا يعرفون

الرد
الذين
الذين

القول

الذين

الذين

في الحديث

حتى ياتى الموت **الثاني** روى ابن بكير عن فضيل ابن يسار عن عبد الواحد
ابن عثمان الأضادي قال قال أبو جعفر عليه السلام يا عبد الواحد
ما يصيرك وما يصير رجلا أذكى على الحق ما قال للناس ولوقا لا تخون
وما يصنع ولو كان على رأس جبل بعد الله حتى يحيط الموت **الثالث** روى
فضيل ابن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال ما يصير المؤمن إذا كان
منفردا عن الناس ولو على قلة جبل فأعادها ثلاث مرات **الرابع** عن
عن أبي جعفر عليه السلام ما يصير من عرف الله الحق أن يكون على قلة جبل ما
من بيان أن لا يرضى حتى يحيط الموت **الخامس** روى ابن فضال عن زائدة ابن يحيى
عن عبد الله ابن أبي يعفور قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ما
من كان على هذا الأمر أن لا يكون له ما يستظل به إلا الشجر ولا يأكل إلا
من ورقه **السادس** روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا
أخبركم بخير الناس منزلة أنه رجل محسبك يعان فرسه في سبيل الله حتى
يموت أو يقتل إلا أخبركم بالذي يليه قالوا بلى يا رسول الله قال جل
في جبل يعصم الصلوة ويؤتي الزكاة ويقول شرف الناس إلا أخبركم
بشرف الناس منزلة الذي يسأل الله فلا يعطيه به **السابع** الحسن
ابن محبوب عن عبد الله ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال
طوبى لعبد مؤمن عرف الناس فضا حتى فر من ربه ولم يصا جهنم عليه
فغفوه في الظاهر عن نفسه في الماكن **الثامن** روى أبو عبد الله عن
ابن سنان عن محمد بن أبي جابر وأبي بصير عن محمد بن محمد
الديلمي قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا عليك أن لا يعرفك

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

الذين

قالوا بلى يا رسول الله
قال الذي يشكك
في ذلك

الذين

الناس ثلثا يا عبد الله ان الله قد استعمل في رسله مستحقين فاذا
 سألته عن المستحقين فاسأل الحق للمحقين **الشيخ** ابو عبد الله عن
 ابن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله تبارك وتعالى
 ان من عبدا ولى ابى عبد الله مؤنا وخط من صلى احسن عبادة وعبود
 عبد الله في السبع وكان فاضلا في الناس ثم كثيرا اليه بالاضايغ وكان
 رزقه كافا فاضلا عليه ففعلت له الجنة ففعل تبارك وتعالى **الشيخ**
 ابو عبد الله عن الحسن بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم
 ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله قال الله
 تبارك وتعالى ان اعطيت اولى عدي رجل ضعيفا وخط من صلى
 احسن عبادة وعبود في الغيب وكان فاضلا في الناس جعل رزقه كافا
 عليه حتى مات ففعل تبارك وتعالى **الشيخ** ابو عبد الله عن عبد الله
 ابن عمر قال انما نحن حول رسول الله صلى الله عليه واله اذا ذكرنا الفقه
 او ذكرنا عنه الفقه قال فقال اذ لم يزل الناس يترجمونهم ويترجمون
 اما انهم وكانوا هكذا وسيدنا ساجدة قال فقمت اليه فقلت كيف افعل
 عند ذلك جعلوا الله قد قال قال الله تبارك وتعالى **الشيخ**
 خدمنا من رزقه ما نكسر عليك باخر حاشته نفسك ودمعك في
 العامة **الشيخ** عن النبي صلى الله عليه واله الراجل الناس الى منازلهم
 في من ياتيه ورسوله وبعيم القليل وفي في الزكوى وفي في الله وحفظ
 دينه ويعتزل الناس **الشيخ** ابو عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان
 ابن الزبير عن من ركب عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان من ركب

الناس

الله

الشيخ

الشيخ

الشيخ

بنا لادام

تبارك وتعالى على عبده يوم القيمة ان يقول ألم اعمل ذكرك **الشيخ**
 روى عن الصادق عليه السلام انه قال المحقق بن عياض في وصية
 له لمولاه يا جعفر كن ذميا ولا تكن راسا **الشيخ** عن عبد الله عليه السلام
 للمعالي بن خنيس في كلام له من جلس به ما على ان الله يحب ان يعبد في السر
 كما يحب ان يعبد في العلانية **الشيخ** عن عبد الله عليه السلام انه قال امرت
 انك اني اوصي بالبن رسول الله قال عليه السلام اقل امعا ربنا
 ودي قال انك من عرفت منهم قال ندي قال **الشيخ** الساجد
 عن النبي صلى الله عليه واله كفي بالرجل ان يشا ذاك اليه بالاضايغ في
 دين ودنيا **الشيخ** الثالث في فوائدها وهي امور **الشيخ** انما من
 حقايق الايمان روى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال لا يستكمل
 العبد حقيقة الايمان حتى يكون ان لا يعرف احبا اليه من يعرف
 وحتى يكون قلته النبي احبا اليه من كثر **الشيخ** السلامه عن الرضا
 فقد قبل من استوحش من الوجه واستأمن الناس لم يسلم من الزمان
 ابو عبد الله وابن فضال عن علي ابن نعمان عن زيد بن خليفة قال
 قال ابو عبد الله عليه السلام ما يقتر احدكم ان يكون على قلته جرحي
 ينهني اليه ابله ان يريدون الناس ان من يعمل للناس كان ثوابه على الناس
 من عمل لله كان ثوابه على الله ان كل ما يشرك **الشيخ** السلامه من
 الخلق وحفظ الدين بالهروب منهم روى عن ابن مسعود قال قال
 رسول الله صلى الله عليه واله لا ياتين على الناس زمان لا يسلم ادي
 دين دينه الا من يفر من شانهن الى شانهن ومن تجر الى حجر كالعطب

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

بأشياء قالوا متى ذلك الزمان قال ذلك لم يزل المعيشة لا معاشي
فقد ذلك تحت العرش قالوا يا رسول الله أو ما لنا بالزوج قال لي
ولكن إذا كان ذلك الزمان فإني لا أخل على من لا يؤمن بالله
لأنه في ذلك الزمان لا يكون له زوج ولا ولد ولا حظ
في شيء من أمره وحياته وكفى ذلك يا رسول الله قال يعتررونه
بعض المعيشة ويكفونهم ما لا يطيق حتى يورثوه وأولئك
الرابع أتاهوا في العرش وشقوا الفاقة وترفع مثل المكافاة تراو
القرني براه فقال يا رايه لم تخليت من الدنيا وزمت الوجه فها
يا فتى لو زمت جلاوة الوجه لا كنت بها من نفسك يا فتى لو زمت رأس
العصاة ما أنتها الفلق قال يا رايه ما أفل ما أجد العبد في الوجه
قال الراهب من هذا ويا فتى الناس والسلامة من شرهم وقال بعضهم
جربنا الناس منذ سنين مستحقا وحديثنا في الجاهل مستحقا
لا عجز له ذمنا فما ألقوا به ولا وصلنا إذا قطعنا ولا آمنه
إذا غصبنا فلا نستغاث به ولا نؤم حتى أشبه **الخامس** السلامة
من أظام الخلق والواقع فيهم والمخلص من تعاتهم ولهذا قيل
أن كانت الفضيلة في الجماعة فإن السلامة في العزلة قيل
لرايه في صومعة أو منزل فقال من متى على وجه الأرض عز
وقيل لرايه من زمان الصين يا رايه قال لم أستبرأها إنما
الراهب من رغب الله في معانته ويحبه على بوائقه وصبر على عياله
فلا يزال فازا إلى ربه مستغفرا لذنبه وإنما أنا كلك صومعيت

قالوا
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

نفس في هذه الصومعة للأعقر الناس **السادس** أتاهوا
السلامة ودليل قوة العقل قال الصادق عليه السلام عزت السلامة
حتى لا يخفى مطلبها فإن كان في شيء مؤشك أن يكون في الحمول فما
حلت في الحمول فلم يؤجل مؤشك أن تكون في الصفت فإن طلبت في
الصفت فلم توجد مؤشك أن تكون في الخلق فإن طلبت في الخلق فلم توجد
مؤشك أن تكون في كلام السلف الصالح والسعيد من وجد في نفسه
طوبى يستغل بها ذكره في كشف القدر عن سفيان الثوري في غمهم **السادس**
الصبر على المحنة دليل قوة العقل **السابع** أتاهوا في العرش
الضياع وتقصير عن مصالح الآخرة وروى الربيع بن النضر والفكر
والاعتبار والذكر قيل لرايه ما أصبرك على الوحدة قال أنا
جليس في رشتك أن ياجني قرأت كتبوا وأدانت وأنا جيبه
صليت وقال بعضهم أنت صفتها فكيف في أنته يقبض فقلت
له كأنك تلو أن ترقى إلى أجل فقلت فيما استوحش قال فكيف استوحش
وهو يقول عز من قائل أنا جليس في رشتك وقال بعضهم من ربي صديقي
له وهو خلف سارية وصوت فقلت جئت فقال لها الطمس إلى
قلت رأيتك وحدك فاعتقت وحدك فقال أما أنك لو لم تخلص
إلى مكان خمر لا وخير لك فاحتراما أن أقوم عندك وهو والله
خير لك ولما إيمان تقوم عني فقال بل أقوم عندك فأوصيني بوجه
ينفعني الله بها فقال يا عبد الله أحضرك مكانك واحفظ لسانك و
استغفر الله لك منك وللمؤمنين والمؤمنات كما أمرك وكتب

صوت يسمعه
وصوت يسمعه
بلغ

حكيم الخ لا يراى اى اياك والاخوان الذين يكرهونك بما انهم يخلصوك
 يومئذ فانما ذهب يومك فقد حشرنا الدنيا والاخرة وخرجت يوم
 الى السير فزاروا عن الطريق ما تنهى الى موعدة رايها فقالوا يا رايها
 ابن الطريق فنادى بها اسد الى السقاء ففعل القوم ما اراد فقالوا يا رايها
 اما ساء لك فعل انت عجبنا فقال ساءوا ولا تكثر واذا ان القه لا رجوع
 والمغفر لا يعود والطالب حيث فقالوا لعلنا الخلق غدا عندكم
 فقالوا لعلنا هم يجمع القوم من كلامهم قالوا ايضا فقال تروى واعلم
 قد مر كرهنا فخر الزاد ما بلغ البقعة ثم ارشدهم الطريق وادخل
 داسر في صومعة وقيل لرايها صبرته على عذوبة من شعروا بها
 الذي جعلك من ليل الشواذ حال هربنا من الخوف والنا الكرم
 فقبل له ومن اى شئ انت مخوفون قال لا فى اميت في نفسي وذلك
 اتي فلتتها في معركة الذنوب فانا نحن عليها ثم اسبل وسقط
 له ما الذي انك لا ان فقال وكنت يوما قضى من اهل الجحيم
 فيه على فكا في قلعة الزاود وبعل الحفارة وعقبة لا يه من صمودها
 ثم لا ادرى اين مضى لها الى الجنة ام الى النار ثم استند ياما السقا
 يطوى المسافة جميع بالله هل يهوى مكان نزولها شمة
 وقمر من قبل حظك في الشرى في ضيق بلى بطول حلولها وقال
 امير المؤمنين عليه السلام في كلام طويل في ذم الدنيا انما الدنيا
 ثلثة ايام يوم منقذ بما فيه فليس بها ثلثه يوم في حق عليك
 اعتناءه ويوم لا تلهى به من اهله وعلوك اهل فيه فاما امين

ل
 نزلها
 طويها

فج

فلم يصدق واما اليوم فصدق بصدق واما غدا فاما في بل
 من الامل فان يكن امس بينك وبين نفسك فقد ايق في يدك حكمة
 وان يكون يومك هذا بينك وبين نفسك كان طويل الغيبة عليك وهو سر الزخلة عليك
 فزود من واخبر واغفر قد بال ثقة في العمل وياك ولا اعتبار
 بالامل ولا بدخل عليك اليوم ثم غدا لك اليوم هه وعذا اذا حل
 لشغل انك اذا جعلت على اليوم ثم غدا زدت في حزنك ونكد
 وتكلفت ان تجمع في يومك ما يلفيك اياما فاعلم ان حزن وراذل
 واستند القرب وضعف العمل للامل ولو اقبلت فلك من الامل
 بعد ذلك العمل والامل منك في اليوم فاعلم انك في وجهي شئت
 به في العمل ونزعت به في الهمة والحزن الا ترى ان الدنيا ساعة
 من ساعدين ساعة مضت وساعة بقيت وساعة انت فيها
 فاما الماضية والباقية فليست تجد لهما شيئا الدة ولا تستد بها الا
 فانزلا الساعة الماضية والساعة التي انت فيها فاعلم انك الضيفين
 نزل لك فظن الزامل عنك بغير اياك وحل النازل بك بالخير ذلك
 فاحشا نلقا الى الشاوي فحي اسالك الى الماضى فاذكر لك ما صنعت
 باقتنا ملك فيما استقبلت واحذر ان تجتمع عليك منها ذمها
 فوفاك ولو ان مقبور من الاموات قبل له هذه الدنيا اولها
 الى اخرها تجعلها الولد الذي لم يكن لك هم غيرهم او يوم يرد
 اليك فعمل فيه لنفسك لا حذار يوما يستغيب فيه من شئ ما
 اسلف على جميع الدنيا يورثها الولد ومن خلفه فاعلم انك ايضا

يجمع

الثان

ابن علي القمي في كتابه المسمى عن زهد النبي صلى الله عليه واله قال حدثنا احمد بن علي بن بلال قال حدثني عبد الرحمن بن حمدان قال حدثني الحسن بن محمد قال حدثني ابو الحسن بن ابي بصير البصري قال اخبرني الوليد بن عبد الواحد قال حدثنا حبان البصري عن اسحق بن فوخ عن محمد بن علي عن سعيد بن زرارة عن ابن عمر بن ابي نضيل قال سمعت النبي صلى الله عليه واله يقول و اقبل على اسماء بن زيد فقال يا اسماء عليك بطهرني الحق و اياك ان تحتلج دونه برقعهم رعبات الدنيا و غرضان ففهمها و بائلي سرورها و بائلي غشها فقال اسماء يا رسول الله ما اسماء ما ينقطع به ذلك الطريق قال السهر الدائم و القطع في العوالم و كلف النفس عن الشهوات و ترك اتباع الهوى و اجتناب ابناء الدنيا يا اسماء عليك بالصوم فانه قربة الى الله و ليس بشيء اطلب هذا الله من ربح فيه ضائع ترك الطعام و الشراب لله رب العالمين و اتق الله على ما سواه و اتباع آخرته بدينه فان استطعت ان تأتيك الموت وانت جافع و بكبك فطمان فافعل فانك تنال بذلك الله و المنازل و تحل مع الانبياء و الشهداء و الصالحين يا اسماء عليك بالسجود فانه امر ما يكون العبد من تربة اذا كان ساجدا و ما من عبد سجد لله سجدة الا كتبت له بها حسنة و نقي عنه بها سيئة و من رفع له بها ذنبا و اقبل الله عليه فوجبه و باهي به ملائكة لا يسلون

عن

عليك بالسلق فانها من افضل اعمال العباد لان السلق رأس الدين و عودته و ذممه و سبانه و احسن دعاة عباد الله الذين اقبلوا الايمان و صاحبا الاخران و اقولوا للقوم و اذا نزلوا الحرام و اضعوا الكفور و اخرجوا المخلوق بالرياح و التمام حتى غشت منهم الامانة مشوقا الى الواحد القهار فان الله اذا نظر اليهم نأههم الملك و غشاهم بالرحمة بهم يدفع الله الزلازل و الصلوات ثم يلى رسول الله صلى الله عليه واله الحق و لا بكثرة و اشتد تحية من فتره و شهيقه و خاف الموت ان يكلمه و طقوا الله لا يمتدح من السماء ثم انهم رفعوا راسهم فنفخ الصعقة ثم قال يا امة يؤمنون الله ما ذا يلقي منهم من الطاع الله كيف يطيق الله و يصرون و يذنبون من اجل انهم اطاعوا الله فادبوهم بطاعة الا ولا تقوم الساعة حتى يبعث الله من الناس من اطاع الله و يحبون من عصى الله فقال عمر بن الخطاب رسول الله و الناس يؤمنون على الاسلام قال و ان الاسلام يؤمنون يا عمر ان المسلم يؤمن بالله و ما ربه في ذلك الزمان يذهب فيه الاسلام و لا يبقى الا اسمه و يذنبون فيه القرآن فلا يبقى الا الله فمما قال عمر يا رسول الله و فيما يذنبون من اطاع الله و يظفرونهم و يبعثونهم فقال يا عمر ترك القوم الطريق و تركوا الى الدنيا و تركوا الاخر و اكلوا الطيبات و ليسوا ثياب المزنيات و من مهم ابناء ناس و القوم ففهم يبعثون في طيب الطعام و لذى من الشرب و ذكى الريح و مشيد

قالوا

فتمن من الله ما عمل عليه السلام وبطل واحد منكم اني عنكم الفاضل
 في شئ اعطتكم فقال سبحان الله مثل قولي سبحان الله ما ارحم خلقه
 والطفه واكرم على خلقه فقال النبي صلى الله عليه واله العجبون
 من قولي وان شئتم حتى اريككم قال ابو ذر نعم يا رسول الله زدنا فقال
 النبي صلى الله عليه واله يا ابا ذر لو ان كل من استهوى شهوة من
 شهوات الدنيا ففسدها ولا يظلمها كان له من الاجر بذكر اهل بيته
 ثم يفسد ويقتل كذا الله لا يكل نفس الا الف حسنة ويحوي عنه
 الف الف حسنة ورفع له الهى الف درجة وان شئت حتى اريك
 يا ابا ذر قلت نعم جدي يا رسول الله زدني قال لو ان احد منهم
 يصبر مع اهل بيته لا يقطع عنهم ويصبر في مثل امرهم وفي مثل عقم
 كان له من الاجر كاجر سبعين ممن غوامع غيرة مؤمن وان شئت
 حتى اريك قلت نعم يا رسول الله زدنا قال لو ان احد منهم وضع
 حبلته على الارض ثم يقول آمنت بالله الملكة السقاء ارحمهم عليهم
 فقال الله يا ملائكتي ما لكم تكونن فيقولن يا الهنا وسيدنا
 وكيف لا نبكي ووليك على الارض يقول في وجعته فيقول الله
 يا ملائكتي اسهروا انتم اتي راض عن عبيدي بالذي يصبر في
 الشدة ولا يطلب الا ارضه فيقول الملائكة يا الهنا وسيدنا لا
 تضرب الشدة عبيدك ووليك يقول فيقول هذا القول فيقول
 الله يا ملائكتي ان ولي عندى كمثل مني من انبيائي ولو دعا
 ولحق ومنق في خلقه شقته في اكثر من سبعين الفا ولعبدى و

شدة

الشيء

جدة

ولحق حتى حتى ما يقتى يا ملائكتي وعزنى وجلالى لا انا ارحم بولي
 واذا خول من المال للناجر والكسب للكاسية والاخرة لا بعدت
 ولي ولا خوف عليهم ثم قال يا رسول الله صلى الله عليه واله الطوبى لهم
 يا ابا ذر لو ان احد منهم صلى ركعتين في احياء افضل عند الله من كل
 عبد الله في جبل لبنان عرج ورج وان شئت حتى اريك يا ابا ذر لو ان
 احد منهم شبع شبع خبز لم يرض مع جبال الدنيا ذهباً ونظرة
 الى واحد منهم احب الى من نظرة الى بيت الله الحرام ولو احد منهم
 يموت في سنة بين اهل بيته لم يرض بمقتول بين الركن والمقام ولم يرض
 بموت في حرم الله ومن مات في حرم الله امنه الله من الفزع الاكبر
 يردله الجنة وان شئت اريك يا ابا ذر قلت نعم يا رسول الله قال
 طمس اليهم في قصور منقلون من الذنوب فلا يقعون من
 عندهم حتى ينظر الله اليهم فيرحمهم ويغفر لهم فترى بهم للمصيبة
 ثم قال النبي صلى الله عليه واله المقصود فيهم افضل عند الله من الصيام
 من غيرهم يا ابا ذر تحاكمهم عبادة وحرمة شيع ونومهم صدقة وانفا
 جهاد ونظير اليهم في كل يوم قلت بركات يا ابا ذر اني اليهم لستاق
 ثم غمض عيني وبكى شوقاً ثم قال اللهم احفظهم وانصرهم على
 من خالف عليهم ولا تخذلهم واقنعني بهم يوم القيمة الا ان
 اوليائهم الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال رسول الله صلى
 عليه واله من عرف الله صنع فاه من الكلام وطمع من الطعام الله
 وغو نفسه بالصيام والقيام فالو ان ابا اسنا وامها تناكبا



71 45

71 45



بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي ونعم الوكيل
 العبد الفقير الى الله تعالى عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي
 الذي ارشد له بكتابه هذا الفقه وتفضل بالعرفان
 صدر عن العبد على وجه السجود الغلط والشكر لله
 الا الله وحده لا شريك له شهادة له وكس فيهما ولا شطط
 والشهدان بيدهما تحتها حبه ورسوله افضل من عليه جبرته
 بالوجه هبط صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الذي
 لا تاجهم خير فخره كتاب غريب الرفع عجيب الصنع
 لطيف المعنى ظريف البني لم تسج قريته بمثاله ولم
 يسج تاج علم منزه في علمه اسبق لا ترتيبه ولم يقدم
 على تعذيب وهو اصول النحو الذي هو النسيب الى النحو
 كما هو الفقه بالنسيب لا انفعه وان وضع في متفرقات كلام
 بعض المؤلفين وشئت في اثناء كتب المتصنفين فجمعه و
 ترتيبه منع محتج وتاميله ونجوسه وضع بفتح
 لا بد من كل حين للطلاب ما تبشع به النفس الواثقة
 وقد سميت بالافلاح في علم اصول النحو وترتبه على مقدمة
 وسبعة كتب واعلم اني قد استمدت في هذا الكتاب كثيرا من
 كتاب الخصايع لابن جني فانه وضعه في هذا المعنى وسماه اصول
 النحو لكن في خارج عن هذا المعنى وليس مرتباً بوجه الغث

والسمين والاسطرادات فكففت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى
 ايجز عبارة وارشفها وانجها معز اليه ونمت اليه نفايس
 اخي فلنرتبها في متفرقات كتب الفقه والعربية والآداب
 واصول الفقه وبدايع استخرجتها بفكري وترتبه على غير
 ترتيب اصول الفقه في الآداب والاصول والترجيح كما سبقت
 او انما يتبين ان شاء الله تعالى بعد جملة تلك الكمال ابن
 الانباري قال في كتابه نزعة الآداب في طبقات الادباء علوم
 الادب ثمانية اللغة والنحو والتصرف والعروض والقوافي
 وصناعة الشعر واخبار العرب واسبابهم قال والمقنن بالاصول
 الشانية علمين وضعناهما علم الجدول في النحو وعلم اصول النحو
 فيعرف به القياسي وتركيبه واسماه من قياس العلة
 وقياس الشبه وقياس الخطر الى غير ذلك على ما هو في اصول الفقه
 فان بينهما من النسبة ما لا يخفى لان النحو معقول من متقول
 هذه عبارة تتطلب هذين الكتابين حتى رقت عليهما
 فاذلهما لطيفان جدا واذا في كتابي هذا من القواعد المهمة
 والقرارد ما لم يسبق اليه ولم يعرج في واحد منهما عليه
 فاقا الذي في اصول النون في كتابين صغيرين سماه لمع
 الاول وترتبه على ثلثين فصلا الاول في معنى اصول النحو
 والثاني في اقسام اول النحو الثالث في النظم الرابع في

انقسام النقل الخامس في شرط نقل التواضع السادس في شرط نقل
 الاحاد السابع في شرط نقل احوال الالهية الثامن في شرط النقل
 والجهول التاسع في جواز الاجازة العاشر في القياس الحادي عشر
 في تركيب القياس الثاني عشر في الرد على من انكر القياس الثالث
 عشر في حل شبهة ثمة على القياس الرابع عشر في اقسام القياس
 الخامس عشر في قياس النظر السادس عشر في كون النظر شرطاً في العلة
 السابع عشر في كون العكس شرطاً في العلة الثامن عشر في جواز
 نقل الحكم بعشرين فصاعداً التاسع عشر في اثبات الحكم في محل
 النقل بما يشترط انتقال القياس العشرين في العلة القاصرة
 الحادي والعشرون في ابراز الاخالة والمناسبة عند مطالبة الثاني
 والعشرون في الاصل الذي يرد عليه الفرج اذا كان مختلفاً فيهما الثاني
 والعشرون في الحاق الوصف بالعلم مع عدم الاحالة الذي يرد عليه العشرين
 في ذكر ما يلحق بالقياس ويخرج عليه من رجوع الاستدلال الى امر
 والعشرون في الاستحسان الثالث والعشرون في المعارضة الرابع
 والعشرون في معارضة النقل بالنقل الثامن والعشرون في معارضة
 القياس بالقياس التاسع والعشرون في استحباب الحال الثلاثة
 في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نظيره وانما الذي في جملته
 الخوف انه في كراسه لطيفة سماه بالاعراب في جملته الاعراب
 من حيث هو على اثني عشر فصلاً الاول في السؤال الثاني في وصف

القياس

التايل الثالث في وصف السؤال الرابع في وصف السؤال
 الخامس في وصف السؤال عند السادس في الجواب السابع في
 الاستدلال الثامن في الاعتراض على الاستدلال بالنقل التاسع
 في الاعتراض على الاستدلال بالقياس العاشر في الاعتراض على
 الاستدلال باستحباب الحال الحادي عشر في ترتيب الاستدلال
 الثاني عشر في توجيها الادلة انتهى وقد اخفيت من الكتاب
 الاول الباب وادخلته مع غيره في جملته في هذا الكتاب وسميت
 خلاصة الثاني في مباحث العلة وسميت اليه من كتاب الانصاف
 في مسائل الخلاف في جملة ولم نقل من كتبه حرفاً الا مقروفاً بالعرف
 واليه يعرف مقام كتابي من كتابه ما بين عند اولي التبيين
 جليل بكتاب والي الله الصاعقة في حسن الختام والقبول فلا ينفع
 العبد الا ما من بقبوله والسلام فيها مسائل
 الاولى اصول الفقه علم يبحث فيه عن ادلة الفقه الاجمالية من
 حيث هي ادلة وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل فتقوى علم
 اي جماعة فلا يرد ما اورد على الشيعيين في حواشي الفقه من
 كونه يلزم عليه فقهه اذا فقه العالم به لانه صاعقة مدققة مقترنة
 وجعل العالم به ام لا وقول عن ادلة الفقه يخرج كل صاعقة سواء
 في الفقه فادلة الفقه الغالبة اربعة قال ابن جني في الخصايع
 الفقه ثلاثة نقل وقياس واستصحاب قالوا والاستصحاب ولم يذكروا

الاجماع فكانه لم يرد الاجماع به في العربية كما هو في الروم وقد
 تحصل مما ذكرناه اربعة وقد عرفت لها اربعة كتب وكل من
 الاجماع والقياس لا بد له من استدلال من التماثل كما هو في الفقه
 كذلك وقد نهى الاستدلال والاستحسان وعدم النظر وعدم الدليل
 المعقود لها النجاسة الخامس وقول الاجمالية احترام البحث
 عن التفصيلية كما بحث عن دليل خاص لمواز العطف على الضمير
 المجرى من غير عادة الجواز ضمير جازم في باب الفاعل
 والمفعول لجواز تجسي الحال من البداهة والجواز تجسي التمييز
 ونحو ذلك فبدره ونيل علم النحو نفسه لا اصوله وقول
 من ادلى بان لجملة البحث عنها الى البحث عن القرآن بانه حجة
 في القول انه اوضح الكلام سواء كان متواترا ام احاد او عن
 السنة كذلك بشروطها الا في كلام من يوثق بعينه كذلك
 وعن اجماع اهل البداهة كذلك ان كلاما ذكر يجوز الاجماع
 به دون غيره وعن القياس وما يجوز من العدل فيها وما لا يجوز
 وقول كيفية الاستدلال بما في عند تعارضها ونحوه كالتقديم
 التماثل على القياس واللغة واللجاجة على التسمية اللامعة والنحو
 العدلين على اضعفهما واخف الاجتهاد على اشد جهاتهما الى غير
 ذلك وهذا هو المعقود له الكتاب السادس وقول وحال الاستدلال
 في المشتبه بالسائل من الأدلة المذكورة في صفاته وشروطها وما

ينبع ذلك من صفة التقليد والسائل وهذا هو الموضوع له الكتاب
 السابع وبعد ان حريت هذا الحق بفكرى وشرحه وجبت
 ابن الانباري قال اصول النحو التي تفرعت منها فروعه ونسبته
 كما ان اصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملة وتفصيله
 وبما يثبت التعويل في ثبات الحكم على المجتهدين والتعديل والارتقاء
 عن خصائص التقليد الى بقاء الاطلاع على الدليل فان المخالفة
 الى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الثواب ولا ينفع في
 أكثر الامر عن عوارض الشك والارتباب هذا جميع ما ذكره في
 الفصل الاول بحروفه المسئلة الثانية للنحو حجة شافعية
 بهذا الكتاب قول ابن جني في الخصايع انما سميت كلام العرب
 في تصرفه من اعراب وغيره كالشبهة والجمع والتحقير والتكثير
 الاضافة وغير ذلك للنحو من ليس من اهل اللغة العربية باهلهما
 في الفصاحة واصله مصدر عنيت بمعنى قصدت ثم خص به انما
 هذا القليل من العلم كما ان الفقه في الاصل مصدر رفقت بمعنى
 فهمت ثم خص به علم الشريعة انتهى وقال صاحب الشوقي العلم
 صناعة علمية ينظر بها اصحابها في الفاظ العرب من جهة ما يناف
 بحسب استعمالهم ويعرفون النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى
 فيترصد باحداها الى الاخرى وقال الخفاري النحو علم باقية
 تعيين ذوات الكلام واخرها بالنسبة الى لغة لسان العرب

ابن حزم في الخو علم يستخرج بالمقاييس المستنبط من استقراء
 كلام العرب الموصلة الى معرفة احكام اجزا ثلثي ايتلوا منها
 واستقدوا من الحاج بانه وكروما يستخرج به الشيء ليسوق الحقيقة
 الخروبان فيه ان المقاييس شيء غير الخو وعلم مقاييس كلام
 العرب هو الخو واستقد بان وقال صاحب البديع الخو
 صناعة علمية يعرف بها الخو كلام العرب من جهة ما يصح
 ويقصد في التأليف ليحذف الصحيح من الفاسد ويحذف العلم ان
 السواد العلم المصدر به حدود العلوم الصناعة ويندفع الا
 يراو الاخر على كلام ابن عصفور وقال ابن السراج في الاصول
 الخو علم استقراء المستقراء من استقراء كلام العرب
 قال في الخصايع حقا لفظ اصوات يعبر بها
 كل قوم عن افهامهم واختلفت هذه في بوضع اسما والبشر على
 مذاهب احدثها وهو مذهب الاشعرى انها بوضع الله واختلفت
 على هذا هو أصل الينا علمنا بالوحي الى بنى من انبياءنا وبنى
 اصوات في بعض الاجسام تدل عليها واسما علمنا من عن هذا
 نقلها او بنى العلم الضرورى في بعض العباد بها على كنهه الاء
 رتبها الاول ويدل له ولاصول المذهب قوله تعالى وعلم آدم الاسماء
 كلها الا اسماء المسميا قال ابن عباس اسم الصفوة والقدر حتى
 الفسوة والفسوة في رواية عنده عن جده اسماء ولده انسانا

انسانا والدواب فقال هذا الخمار هذا الخمر هذا الفرس افرج حفا
 ابن ابي حاتم وفي تفسيره وتعليمه قال على انه الواضع ذلك
 البشر وان يصحها بالوحي الى آدم وقال الى هذا القول ابن حنبل
 نقله عن شيخه ابي علي الفارسي وها من العترة والمذهب
 الثاني انها اصطلاحية ومعرفة البشر ثم قيل وضعها آدم قال
 ابن حنبل الا على ان معنى علم آدم اتمده على وضعها قيل لعلمه
 كان مجتمع حكمان اوله ثمة فصاعدا فيمتاحون الى الا يات عن
 الاشياء للعلمة فوضعوا لكل واحد منها لفظا اذا ذكر عرف
 به وقيل اصل اللغات كلها من الاسماء المسموعة كدتم والرج
 والرعدي وخيرين الماء ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونعيق
 الخمار ونحو ذلك ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد واستحدثه
 ابن حنبل والمذهب الثالث الوقت اي لا يدري احيى من وضع
 الله والبشر لعدم دليل قاطع في ذلك وهو الذي اختاره ابن حنبل
 اخرا زعم بعضهم انه لا فائدة لهذا الخلاف و
 ليس كذلك بل ذكر له فايدان الاول فقهية ولذا ذكرت عندنا
 السلك في اصوله والاخرى فخرية ولذا ذكرتها في اصوله تعالى
 حتى في الخصايع وهي جواز قلب اللغة فان قلت انها اصطلاحية
 جاز ولا فلا وطباق اكثر الخفاء على ان المصنفات ليست بكلام بنى
 ان يكون من هذا الأصل قال ابن حنبل الفتاوى في

الى السرا لا خضش سواء قلنا بالتشبيها بالاسطرلاب في اللغة
 لم يوضع على خلاف واحد بل وقعته مثلا حقة متتابعة تاثير
 الاخضش اختلاف لغات العرب انما جاء من اقلع ان وضع
 منها وضع على خلاف وان كان كله مسوقا على حدة وقياس ثم احد
 ثا من بعد اشياء كثيرة للحاجة اليها غير انها على قياس ما من كان
 وضع في الاصل مختلفا قال ويجوز ان يكون الموضع الاول ضربا
 واحدا ثم راي جاسم بعد ان خالف قياس الاول الى قياس ثان
 جاز في الضم يجرى الاول قال وانما اى الاجناس الثلاثة لا اسم
 والفعلي والمعرف وضع قبل فلا يدري ذلك ويحصل في كل من الثلاثة
 انه وضع قبل وجه صحيح ابر على قال وكان الاخضش بين هب الى ان
 ما غير لكثرة استعمالها فنسقت الى العرب قبل وضعه وحدثت
 اقلية من كثرة استعمالهم اياه فاستندوا بشيعة علماء بان لا يبعد
 من كثرة الداعية الى تغييره قال ويجوز ان يكون كانت تدعى
 يعبر به فلما كثرت عزيت فيما بعد قال والقول صدى هو الاول لانه
 اول على حكمها واشهد لها بعد ما علمنا من انها قد كثر استعمالها
 في شيا غير معرب نحو ما بين وكيف وكما واذا حيث وقبل علمنا
 بانهم يسمون كثرة من منها بما بعد فيجب كذلك تغييرها
 في مناسبة الالفاظ للمعاني قال في الخصايص هذا موضع شريف ينبغي
 عليه التدبر في سبويه وتعلقه بالمعاني بالتدبر قال الحسين كانهم انهم

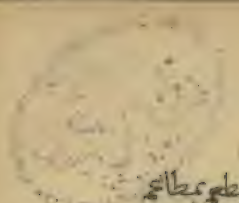
في صوت الجند بيا شطال فقال اوصرف في صوت الباري في قطيعها
 فقال صرير وقال سبويه في المصادر التي جاءت في الفعلان الفا
 تاتي للاضطراب والحركة نحو العديان والغيثان فقايلوا بوقال
 حركات المثال تاتي حركات الافعال قال ابن جني وقد وجدت
 اشياء كثيرة من هذا النمط من ذلك المصادر التي باعية للفتحة
 تاتي التكرير والزغرة نحو القلقنة والصلصلة والقعقعة و
 الفرقرة والفعلى تاتي السمة نحو الجري والوقي ومن ذلك باب
 استعمل جعله للطلب لما فيه من تقدم حروف زائدة على
 الاصول كما يتقدم الطلب الفعل وجعلوا الافعال الواقعة عن
 غير طلبا لما يتجأحرفها الاصول او ما صانع الاصول من خروج
 واكرم وكذلك جعلوا تكرير العين والاعلى تكون الفعل نحو خرج
 وكسر فجعلوا قوة اللفظ لقوة المعنى وخصوا بذلك العين لا الفاء
 اقوى من الفاء والله اعلم اذا سطر لهما ومكتوفة بهما فصارا كما هما
 ساج لهما ومبذوران للعوارض وولغا وكذلك بعد لا علال يا
 لمخفف فيهما دونها ومن ذلك قولهم للخصم لاكل الرباط والقسم
 لاكل اليايس فاخترنا الفاء لرجا ولما للرباط والقاف لصلابها
 اليايس والنسخ للماء وغيره وللنسخ اقوى منه فجعلوا للماء
 لوقتها للماء للتفتيح والخاء لعلها الماهر اقوى ومن ذلك
 قولهم القدر طول والقسط عرض لان الطاء اخضر والقوة والبرق

قطعه من الدال المستطيلة فجعلوها القطع العنقودية
 سرهته والبال المستطيلة لها طال من الاشياء وقطعة هوائية
 وهذا الباب واسع جداً لا يمكن استقصاؤه
 الدلالة الضمنية ثلثة لغظية وصناعية ومعنوية فالرسم في
 الخصائص وهي في القوة على هذا الترتيب قال دائماً كانت
 الصناعية اقوى من المعنوية من قبلها وان لم تكن لغظاً
 فانها مبنية عليها اللفظ وتخرج عليها ويعبر على المثال ا
 المعنوية بما فيها كانت كذلك لحقت بحكمه وجرى مجرى اللفظ
 للسطوح به فدخلت بذلك في باب المعنوية بالشاهد وانما
 العنقودية لانه لا حقيقة يعلم الاستعمال وليست في جوارضه
 مثال ذلك الافعال ففي كل منها الدلالات الثلاث فانه يدل
 بلفظه على معنوية ومعنائه وصيغته الصناعية على زمانه
 ومعناه على فاعله فالاولان مسمومان والثالث انما يذكر
 بالنظر من جهة ان كل فعل لا بد له من فاعل لان وجوده فعل من
 غير فاعل محال وقال الخليلي في الاقصاد ودلالة الصيغة
 هي السمة ودلالة التضمن والدلالة المعنوية هي السمة ودلالة
 الزهر وقال ابو حنيفة في تكملة في دلالة الفعل ثلثة مظاهر
 احدها انه يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته
 او يكون على شكل مضموم وذلك لان تختلف الدلالة على الزمان

باختلاف الصيغ ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها
 الثاني انه يدل على الحدث بالصيغة واختلافها من كونه واقعاً
 او غير واقع ويخبر مع ذلك الزمان فيدل عليه الفعل بالزمن
 دلالة السقف على الحائط والثالث عكسه انه يدل على الزمان
 بذاته لان صيغته تدل على الزمان الماضي والمستقبل بالذات
 ودلالته على الحدث بالانجرار الحكم الضمني
 ينقسم الى واجب ممنوع وحسن ورتب وخلافه الاول واجب
 على السواء فالواجب كرفع الفاعل في اخره عن الفعل ونصب
 المفعول وجر المضاع اليه وتكثير الحال والتميز وغير ذلك
 والمنوع كاضداد ذلك والخسار في رفع المضارع الواقع جزاء
 بعد شرط ماضٍ والصيغ كرفع بعد شرط مضارع وخلاف
 الاول كقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيداً والحائز على
 السوء كخلف المبتدأ او الخبر باثباته حيث لا مانع من الخبر
 ولا مقتضى له وقد اجتمعت الاقسام الستة في عمل الصفة
 المشبهة فاعلم ان يكون بالاول ومعملها اما مجزئة او
 مقرونة بالامتنان الى ماضيه الاول ضمير والى مضان
 الى الضمير او الى مجزئة فهدية اثني عشر تمراً وعملها اما
 رفع او نصب او جر فتلك ستة وثلثون واحجر ممنوع في
 الرفع صولان يكون بالوالعول حال ماضٍ ومن اضافته انما



حيث انه بان يكون مجردا او مضافا الى مجردة او الى ضمير الى مضاف
 للضمير وخلاف الاولى في صورتين ان يكون الصفة مجردة
 والمعمول مضافا الى ضمير او الى مضاف الى ضمير والرفع متبع
 في اربع صور ان يكون المعمول مجردا او مضافا الى مجرد سواء
 كانت الصفة بالام دونها والمحسن فيها النصب والجر
 والنصب خلاف الاولى في اربع صور ان تكون الصفة مجردة
 والمعمول بالام او مضافا الى ما فيه الا ان الضمير او الى مضافا الى
 ضمير وداجية صورتين ان تكون الصفة بالمعمول مجردة
 او مضافا الى مجردة وبجوز الثلاثة على السواء في صورتين
 ان تكون الصفة بالمعمول مقرون بها او مضافا الى معرف
 بها تنقسم ايضا الى خمسة وجوه بالاختصاص
 ما جاز استعماله للضرورة الشعرية وتفاوت حسنات وبيجا
 وقد يلحق بالضرورة ما في معناه وهو الحاجة الى التحسين
 التثنية بالازدياد فالضرورة الحسنة ما لا يستحسن ولا يستقبح
 منه النفس كصرفت ما لا ينصرف وقصر المبحر الممدود بعد الجمع
 المقصود واسهل التعريف ان تكون عين فعله في الجمع بالالف
 والتاء حيث يجب الاتباع كقوله فتسبح النفس من زفواها
 والضرورة المستفحة ما لا يستحسن منه النفس كالاجزاء
 المعدولة وما ادى الى التباس جمع جميع كورد مطاعم الى



مطاعم او عكسه فانه يؤدي الى التباس مطعم بمطاعم
 بمطعام قال حاتم في منهاج البلغاء واستدماست حنة
 النفس تزيين فعل من قال بالفتح ضمير الزيادة المؤدية
 الى التباس صلة في كلامهم كقوله من حيث ما نظرا
 ادنوا فانظروا اي انظروا او الزيادة المؤدية لما يقل
 في الكلام كقوله قاطات سيمالي اراد شالي ولذلك
 يستقبح النقص المجحف كقول لبيد درس المنايا بالبع فابانا
 اراد المنايا وكذلك العبدل عن صيغة لاخرى كقول
 الحبيب جلا بحكمة من سجع سلام اراد سليمان وقد
 خالف الناس في حد الضرورة فقال ابن مالك هو ما
 ليس للشاعر عنه مندوحة وقال ابن عصفور الشعر نفسه
 ضرورة وان كان يمكن الخلاص بعبارة اخرى قال بعضهم
 وهذا الخلاف هو الخلاف الذي يعبر عنه الاصوليون بان
 التعليل بالمظنة هل يجوز ان يكون حصول المعنى المناسب
 حقيقة وايضا بعضهم الاول بانه ليس في كلام العربي ضرورة
 الا ويمكن تبديل تلك اللفظة ونظم شيء مكافئا
 قد يتعلق بالحكم لسببين فاكث فتارة يجوز الجمع
 بينهما وتارة يمتنع فالاول كمجموعات الابتداء بالكرة فان
 كلامها مجموع على افرادها فلا يمتنع اجتماع اثنين منها فاكثرا

الطلتصغير من خواص الاسماء ويجوز اجتماعها وقد قال
 من خواص الان فقال ويجوز اجتماعها والثاني كاللحم من
 خواص الاسماء وكذا الاضافة ولا يجوز الجمع بينهما وكذا
 التثنية مع الاضافة خاصتان ولا يجتمعان والسين وسوق
 من ادلة الاستقبال ولا يجتمعان والثاء والسين خاصتان
 ولا يجتمعان ومن القواعد المشهورة في علم البديع والبدلية
 والعوض والعوض منه ولا يجتمعان ومن المهم الفرق بين
 البديل والعوض قال ابراهيم في ذلك البديل لغة العوض
 ويعتقدان في الاصطلاح فالبديل احد التوابع يجمع مع
 البديل منه وبديل الخوف من غيره لا يجتمعان اصلا ولا يكون
 الا في موضع البديل منه والعوض لا يكون في موضعه وربما
 اجتمعا ضرورة وربما استعملوا العوض مراد بالبديل في الاصطلاح انتهى وقال ابن جني في الخصائص الفرق بين العوض
 والبديل ان البديل اشبه بالبديل منه من العوض بالمعنى منه
 وانما يقع البديل في موضع البديل منه والعوض لا يلزم منه
 ذلك لا تترك تقول في الالف من قام انها بديل من الواو والحق
 هي عين الفعل ولا تقول انها عوض عنها وكذلك تقول في لام غاري
 وداحي انها بديل من الواو ولا تقول انها عوض منها وكذلك الخوف
 للبديل من الهمة وتقول في التاء في عدة ذنوبها عوض من فاء

الفرق

الفعل ولا تقول انها بديل منها وكذلك ميم اللهم عوض من ياء في قوله
 وتاء نرا دقة عوض من ياء اديق ولا يقال بديا ايتن عوض
 من عين ايتن فمن جعلها ايتن عوضا عن ياء ايتن فمفارقة
 الى الياء جعلها بديلا من الواو فالبديل اهم تقربا من العوض فكل عوض
 بديل وليس كل بديل عوضا انتهى
 والجعي واسطة فقال ابن عصفور قال في المتع اذا نحن تكلمنا
 بهذه الالفاظ المصنوعة كان تكلمنا بما لا يرجع الى لغة العرب
 وهذه الخضر اوى بان كل كلام ليس عربيا فهو عجمي ونحن كثيرنا من
 الامم ونقول ابو حيان في شرح التسهيل العجمي عندنا هو كل ما نقل
 اللسان العربي من لسان غيره سواء كان من لغة العرب والروا
 ان الجبش والهند والبربر والافرنج وغير ذلك يوافقوا راى ابن
 عصفور حيث عبر بالنقل ولا نقل في المصنوع قال الفراء يعرف
 عجمة الاسم بوجه احدها ان ينقل ذلك احدا عجمة العربية الشامية
 خروجه عن دقان الاسماء العربية نحو ابراهيم فان مثل هذا الذي
 مفقود في ابنية الاسماء في اللسان العربي الثالث ان يكون
 اوله نون ثم راء نحو من جرس فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع
 ان يكون آخره راء بقدره ال نحو مهند فان ذلك لا يكون في كلمة
 عربية الخامس ان يجمع فيه الصلابة واللين نحو القسطنطين والحق
 السادس ان يجمع فيه اللين والصلابة نحو النجاشي السابع ان يكون

خامساً اونا اعتدنا من حروف الغلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام واليم والنون فانه متى كان عربياً فلا بد ان يكون فيه شيئاً منها نحو سجد وقد عمل وقد طبع وجمعش
 قسم ابن القطاوة الالفاظ الى واجب ومتنع وجازين
 قال فالواجب من قاييم ونحوهما ما يجب ان يكون في الوجود ولا يتفك الوجود عنه والمتنع لا قاييم ولا راجل ولا يتنع ان يخلو الوجود عن ان يكون لارجل فيه ولا قاييم والجازين متوزين وجزء لانه جازي لا يكون ان لا يكون قال في كلامه مركب من واجبين لا يجوز نحو قولهم لانه لا فائدة فيه وكلامه مركب من متنعين ايضاً لا يجوز نحو لارجل فلما قاييم لانه ولا فائدة فيه وكلامه مركب من واجب وجازين صحيح نحو زيد قاييم وكلامه مركب من متنع وجازين لا يجوز ولما من واجب ومتنع نحو زيد لا قاييم وجعل لاقاييم لانه كذلك اذ معناه لا قاييم في الوجود وكلامه مركب من جازين لا يجوز نحو زيد واخوك لانه معلوم ولكن يتاخره صار واجبا فصح الاخبار به لانه محمول في حق المخاطب للجازين يصير بتاخره واجبا ولو قلت زيد قاييم صح لانه مركب من جازين فواجب فلو قدمت وقلت قاييم زيد لم يجز لان زيد صار بتاخره واجبا فصار الكلام مركباً من واجبين فصار بمنزلة قاييم وجعل قال ابو حيان وهذا مذهب غريب قال وما قاله من ان للجازين يصير بتاخره

واجباً ممنوع لان معناه مقدماً ومؤخراً واحداً واعني به ما ثبت في كلام من يوثق بعصاحته فيحمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبوته صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده الى ان مضت اللثة بكثرة المولدين فظلموا ثم اعان مسلم او كما فر فلهذا ثلثه انواع لا بد في كل منها من الشؤف لقول القرآن فكل من ادانته قري جازي لا يحتاج في العبدية سواء كان متواتراً او احوالاً شاذاً وقد اطبق الناس على الاحتجاج بالقرائن الشاذة في العبدية اذ لم يخالف قياساً معروفاً بل ان خالفته صحح بها في مثل ذلك الحرف بعينه وان لم يحج القياس عليه كما صحح بالجمع على ورده وبخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو استخوذ دياي وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا اعلم فيه خلافاً بين النحاة وان اختلف في الاحتجاج بها في الفقه ومن ثم احتج على جواز ادخال لام الامر على المضارع المبدوءة بالمطاب بقراءة بذلك فليفتخر جوا كما احتج على ادخالها على المبدوءة بالنون بالقراءة المتواترة واخبر خطا بآله واحتج على صحة قوله من قال ان اشفا صله لاه بما قرئ شاذاً وهو الذي في السماء لاه وفي الارض اله كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قرأت بعيدة في العبدية في

ينسبونهم الى اللحن وهم مخطئون فذلك فان قراءتهم ثابتة
بالاسانيد المتواترة والتصحیح التي لا مطعن فيها وثبت ذلك
ودليل على جوازها في العربية وقدرتها المتأخرون منهم ابن مالك
على من غاب عنهم ذلك بالبلغ في اختار جواز ما وردت به
قرايتهم في العربية وان منعه الاكثرون استدلاله من ذلك جتيا
على جواز العطف على النبر المحرور من غير عادة الجارية في حرفة
سألو به والارحام وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه
بمفعول بقرآءة ابن عامر قبل ولادهم شركاؤهم وعلى جواز سكون لام
الامر بعد ثم بقرآءة حمزة ثم يقطع فقد روي عن
عثمان انه قال لما عرضت عليه المصاحف ان يبعثوا مستقيمه
العرب بالشها وعن عروة قال سالت عائشة عن لحن القرآن
عن قولها ان هذا ان سألوا عن قوله والمقيم من القيمة والمقيم
نور النور وعن قوله ان الذين امنوا والذين هادوا والصائرون
فقالوا يا ابراهيم هذا على الكتاب اخطا في الكتاب اخرجتهما
ابوعبيد في فضائله فكيف يستقيم الاستدلال به فافيه بعد
هذا معاذ الله كيف يظن اقلا بالصحة انهم لم يحنوا في
الكلام فخلدوا عن القرآن وهم النسخاء الذي ثم يظن بهم ثانيا
في القرآن الذي تكلموا من النبي صلى الله عليه وسلم كما انزل في خطيب
وحظوه وانفقوا ثم كيف يظن بهم ثالثا اجتماعهم كلهم على الخطأ

وكتابتهم ثم كيف يظن بهم رابعا عدم تنبيههم وجمعهم عند ثم
كيف يظن بعثمان ان يقره ولا يغيره ثم كيف يظن ان القرآءة
استقرت على مقتضى ذلك للخطأ وهو مروي بالتواتر خلفا
عن سلف هذا مما يستحيل عقلا وشرا عاده وقد اجاب
العلماء عن ذلك باجوبة عديدة بسطها في كتاب الاتقان في علوم
القرآن واحسن ما يقال في اشعثان بعد تضعيفه الاصطلاح
الواقع في اسناده والا فقطاع انه وقع في رواية تعريف فان
ابن اشعث اخبره في كتاب المصاحف من طريق عبد الله بن علي
بن عبد الله بن عامر قال لما فرغ من الصحف اتى به عثمان
فنظر فيه فقال احسنتم واجمدم ابراهيم شيئا سقيمه بالسنتنا
فقد الاشكال في كتابه لما عرف عليه عند الفراع من
كتابتهم راي فيه شيئا على غير لسان قريش كما وقع لهم في التابوت
فوعدا به سقيمه على لسان قريش ثم وفي ذلك مكان من
طريق آخر ورد فيها في كتاب الاتقان ولعل من روي ذلك
الاثر حرفه ولم يتقن اللفظ الذي صدر من عثمان فذكر ما لم
من الاشكال واما اشعثا فصححنا للقرآن عنه في الاتقان
ايضا واما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما
ثبت انه قاله على اللفظ العربي وذلك نادرجا انما يوجد في
الاحاديث القصار على قوله ايضا فان غالب الاحاديث مروي

المعنى وقد تفرقت أفعالهم والولدون قبل تفرقها فربما
 بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا
 الفاظاً بالفاظ ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة
 مروي عن علي بن جعفر بن عبيد بن عمير بن عبيد بن عمير بن عبيد بن
 مالك إثبات القواعد الخيرية بالفاظ الواردة في الحديث قال
 ابن خنبل في شرح التيسير قد كثرت هذه الأصناف الاستدلال بما وقع
 في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب وقد
 رأيت أحداً من المتأخرين والمتأخرين سلك هذه الطريقة
 غيره على أن الواضعين الأولين لعلم الحق المستقرين لا حكم
 من لسان القصة على محمد بن العلي وعيسى بن مريم والحديث
 ويسبق من أئمة البصريين والكشاف والفراء وعلي بن
 المبارك الأحمدي هشام الضمير من أئمة الكوفيين لم ينفكوا ذلك
 وتبعهم على ذلك المتأخرون ومن الغريبين وغيرهم من خاة
 الأقاليم كخاة بغداد وأهل الأندلس فقد جرى الكلام في ذلك
 مع بعض المتأخرين لا ذكياً فقالوا إنما ترك العلماء ذلك
 لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لو
 وثقوا بذلك يجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية وإنما
 كان ذلك لا من باب أحدهما أن الزيادة جزء النقل بالمعنى فيجوز
 قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم نقل بذلك

الفاظ جميعها نحو ما جرى من قوله قد جئكم بما أمكن
 من القرآن ملكتها بما أمكن خذها بما أمكن وغير ذلك
 من الفاظ الواردة في هذه القصة فنعلم يقيناً أنه صلى
 الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الفاظ بل لا ينفرد
 بأنه قال بعضها الذي يثبت أنه قال الفاظاً من ذلك هذه
 الفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه
 إذ المعنى هو المصطلح ولا سيما مع تقدم التماثل وعدم ضبط
 بالكتابة والأشكال على اللفظ والضابط منهم من ضبط
 المعنى وما ضبط اللفظ فبعد جلالاً لا سيما في الأحاديث
 الظواهر فقد قال سفيان الثوري إن قلت إن أحدكم كذا
 سمعت فلان تصدقني إنما هو المعنى ومن نظره الحديث
 أدنى فنظر علم اليقين أنهم إنما يرون بالمعنى الأمر الثاني
 أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث لأن كثيراً من
 الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يتكلمون لسان العرب
 بصناعة القوافي وضع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك وقد
 وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصح من لسان العرب ونعلم
 قطعاً غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 أفصح الناس فلم يكن ليكنم إلا بأفصح اللغات أحسن
 التراكيب وأشهرها وأجزلها وإذا كنم بلغوا غير لغته فأنما

يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله
 بذلك من غير معلم والمعلم قد أكثر من الاستدلال بما ورد
 في الأثر متعدياً بين عمره على الخويعين وما معدن النظر في ذلك
 ولا يصح من له التمين وقد قال لنا قاضي القضاة يد القدرين
 بن جماعة كان ممن أخذ عن ابن مالك قلت له يا سيدي
 هذا الحديث رعاية الأعيان فيقع فيه من رعايتهم ما يعلم
 أنه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشيء قال أبو جيان وإنما
 اعتمد الكلام في هذه المسئلة لثلاثة أقوال مبتدئ مال القويين
 يستلزم بقول العنق وفيهم المسلم والكافر ولا يستلزم بما روي
 في الحديث بنقل العدل كالتجارى ومسلم وأما إجماعنا في
 ما ذكرناه أدركه السبيل الذي لجله لم يستعمله النجاة بالحديث
 انتهى كلامه أبو حنيفة بالفظه قال أبو الحسن وابن القماح في
 شرح الملل بخير الزيادة بالمعنى هو السبيل عندي في ترك الآية
 كسبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث واعتمدوا
 في ذلك على القرآن وصرح القوي عن العرب ولو تصريح
 العلماء يجوز النقل المعنى في الحديث ككان الأولى في أقا
 فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفتح العرب
 قال ابن جرير يستشهد بالحديث كثيراً فان كان على وجه
 الأساطير والتبرك بالمروى فحسن وان كان يروى ان من

قبله اغفل شئ وجب عليه استدراكه فليس كما رأى انتهى
 ومثل ذلك قول صاحب ثمار الصناعة الحق علم مستنبط القيا
 والاستدراك من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب فقصره
 عليه ما ولىه من الحديث نعم اعتمد عليه صاحب البيهقي فقال
 في فعل التفصيل لا ينفقت الا قول من قال انه لا يعمل لان القرآن
 والاشياء الاشعار نطقت بعلمه ثم اورد آيا ومن الاخبار تحث
 من آيات احب الى الله فيها الصيام ومما يدل لصحة ما ذهب اليه
 ابن الضائع وابو حنيفة ان ابن مالك استشهد على لغة أهل بني النضر
 اعتمد الحديث الصحيحين بخلافه فيكم ملائكة بالليل وملائكة
 بالنهار واكثر من ذلك مستصحباً فيهما لغة يتعاقبون وقد
 استدرك التمهيلي ثم قال لكن اقول الواو فيه علامة اضماع لانه
 حديث مختصر بقاؤه البزار مطولاً لمجرد ما فقال فيه ان الله ملائكة
 يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقال ابن النبا
 في الانصاف يمنع ان في خبر كاد ما حديث كاد الفقر ان يكون
 كفوفاً من تعبير الزيادة لانه صلى الله عليه وسلم افصح
 من نطق بالشهاد
 وما كلام العرب فيمنح
 منه بما ثبت عن الفصحاء الوثوق بعبرتهم قال أبو نصر
 الفارابي في كتابه السمعى الالفاظ والمعنى سمات قرين
 اجود العرب استقادة اللفظ من الالفاظ واسهلها على الناس

عند النطق واحسنها سمعا واسمها ابانة عما في الفرس والتدين
 عنهم نقلت اللغة العربية ولهم اقدي وعندهم اخذ اللسان العربي
 من بين قبائل العرب لم يسموا سدا فان هؤلاء هم الذين
 عنهم اكثر ما اخذ وعظمه وعليهم اتكل الفريسي في الاعراب
 والتصرف فثبتهم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يجر
 عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالمجدة فانهم لم يؤخذوا عن حضري
 فقط ولا من سكان البراري من كان يمكن ان يولدوا في بلادهم التي
 تجاور سائر الامم الذين حولهم فانه لم يؤخذوا من لهم ولا من
 جزاء فانهم كانوا يجاورون لاهل مصر ولا من صنعاء ولا من
 عمان ولا من بلاد فانهم كانوا يجاورون لاهل الشام واكثرهم
 نصاري بعضهم في صلواتهم بغير العربية ولا من تغلب واليمن
 فانهم كانوا يجاورون لليونانية ولا من بكر لانهم كانوا
 مجاورين للبطرك والقسس ولا من مجيد القيس لانهم كانوا اسكان
 البحرين ومخالطين للمهند والفرس ولا من ارض عمان ملحقا بظلمهم
 للمهند واليه فيهم ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من
 ثقيف وسكان الظاليف ملحقا بظلمهم تجاور الامم القيمين عند
 ولا من حاضرة الحجاز لان الذين نقلوا اللغة صادقهم حين
 ابتدئوا ينقلون لغة العرب وقد اطلوا غيرهم من الامم وقد
 استنتهم والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وهم

في كتاب وصية ما علم وصناعة هم اهل الكوفة والبصرة فقط
 من بين امصار العرب وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون
 الرعي والصيد والتجارة وكانوا اقوام نفوسا واقساما قلوبا
 واشدهم تحشا وانهم جابوا واشدهم حمية واجدهم لان يغلبوا
 ولا يغلبوا واعدهم انقيادا للملوك واجدهم اخلاقا فانهم لم يخالوا
 للصنم والفلة ونقل ذلك ابو حنيفة في شرح التفسير معتزنا على
 ابن مالك حيث عني في كتبه بنقل بعضه في خزائنه وقصائده
 وغيرهم وقال ليس ذلك من عادة ائمة هذا الشأن انتهى ثم الاعتماد
 على ما رواه الثقات عنهم بالاسانيد المعتبرة من قولهم ونظمهم
 وقد دونت دواوين عن العرب والعراق كثيرة مشهورة كديوان
 امرئ القيس والطماح وزهير بن جهم والفرزدق وغيرهم وما
 يعتمد عليه في ذلك مصنفات الامام الشافعي رضي الله عنه
 فقد قال ابن شاذان في مناقبه حدثنا احمد بن غالب حدثنا عمر بن
 الحسن بن الحسن بن احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن يحيى
 الساجي حدثنا جعفر بن محمد قال قال احمد بن محمد بن حنبل كلام
 الشافعي في اللغة حجة ينقسم السموح الى مطرد وشاذ
 قال في النصابين اصل مواضع طرد في كلامهم التنازع والام
 ومنه مطاردة الغريبان بعضهم بعضا واظن الجدل اذا تنازع
 ماؤه بالرجح ومواضع شاذ في التفرقة والتفرد ثم قيل ذلك في الكلام

والأصوات على معناه في غير عمل فعمل أهل علم العربية ما استمر
من الكلام في الأعترار وغيره من مواضع الصناعة مطروقا وما
فارق ما عليه بقبته بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شادا قار
ثم الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب مطروح في القياس في
الاستعمال معناه وهذا هو الغاية المطلوبة في حق فهم زيد وضرب
عمر أو مروت بعيد مطروح في القياس شادا في الاستعمال غير
الماضي من يزد ويخرج وفهم مكان مستقل هذا هو القياس
والأكثر في السماع بأقل والأول سمع أيضا ومنه أيضا محج
مفعول على أسماء صريحها نحو عسى زيد قائما فهو القياس
غير أن الأكث في السماع كونه فعلا والأول سمع أيضا مطروح
والاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم استعوزوا ستوفي
للمجل واستصوبت الأمر إلى يائي والقياس من الأعلام في الثلاثة
وكسر عين الأخير شاذ في القياس والاستعمال معناه كقولهم ثوب
مصفوك وفرد من مقود ويجعل معهود من منعه انتهى ملخصا
وقال الشيخ جمال الدين بن هشام علم انهم يعلمون غالباً
وكثيراً نادراً وقليلاً ومطروحاً فالطرد لا يختلف والغالب
أكثر الأشياء ولكنه يختلف والكثير دونه والقيل دونه والتأد
أقل من القيل والعشرون بالنسبة إلى الثلاثة وعشرون غالباً
والخمس عشرة بالنسبة إليها أكثر لأغالب الثلاثة قيل الواحد

نادراً فاعلم بهذا مرات ما يقال فيه ذلك انتهى قال شيخ
عز الدين بن عبد السلام من كبار أصحابنا الشافعية العتيد
في العربية على شعار العرب فهم كفاً بعد التدليس فيها
كما اعتمد في الطب وهو في الأصل مأخوذ من قوم كفاً كذلك
وعدم أن العربي الذي صحح بقوله لا يثرت فيه العدالة نعم
يثرت في رأي ذلك وكثيراً ما يقع في كتاب يسيرة وغيره
حدثني من لا أتهم ومن أوثق وينبغي الاكتفاء بذلك وعدم
التوقف في القبول ويحتمل المنع وقد ذكر امرؤماني عن أبي
زيد النخعي قال كل من قال يسيرة في كتابه أخيراً الثقة
فأنا أخبرته وقد وضع المؤلف كتاباً شعاعاً ودسوها على الآ
فاحتجوا بها طناً ألفاً العبد وذكر أن في كتاب يسيرة منها
حسين بيتاً وأن منها قول القائل عرف منها الألف والعينا
والمتمتعين أشباعاً ثانياً ومن الأسباب الحاملة على ذلك
نصرة رأي ذهب إليه وتوجيه كلمة صدرت منه وقال
ابن النحاس في التعليقة حكى الحريزي في درة اللؤلؤ رأي
خلف الأحمر الفهم ضاعوا بفعل اشتقاق من أحاد إلى عشار وأشد
ما عرفت فيه إلى أنه موضوع من باباً من جمدها وثلاثاً وثلاثين
وعشاراً فاطعنوا بداساً وسباعاً وثماناً فاجتدوا وشاعراً
وعشاراً فاصبنا وأجينا للمصنف العزيز وقيل صحح

به احوال الخصة ما من متفرقات كلام ابن جني في الخصائص
احدها ان يكون فردا بمعنى انه لا نظير له في الالفاظ المسموعة
مع اطلاق العكس على النطق به فذا يقبل ويخرج به ويقاس
عليه اجماعا كما قيل على قولهم في شوة شاعى مع الشاعى يسمع
غيره لانهم يسمع ما يخالفه وقد اطلقوا على النطق به لئلا يشك
ان يكون فردا بمعنى ان المتكلم به من العرب واحد يخالف
ما عليه الجمهور قال ابن جني فينظر في حال هذا المتفرد به
فان كان فصيحيا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به وكان
ما اوردته مما يقبله القياس الا انه لم يرد به استعمال الآمن
بجته ذلك الانسان فان الاولى في ذلك ان يحسن النظر به كلاً
بحسب زيادة قاله فان قيل فمن اين ذلك وليس يجوز ان
يرجح لغة نفسه فيكون قد يمكن ان يكون ذلك وقع من لغة
قد رمت طالعها وعفي به مما اقتضا خبر ابن بكر جعفر بن
محمد بن الحاج عن ابى خليفه الفصل من اللسان قال ابن
عمر عن ابن سيرين قال سميت الخطايب كان الشعر علم قوم
ولم يكن لهم علم اصح منه فبأن الاسلام فشا غلبت عنه العرب
باللهاد وغربا فان من الرقيم ولهم عن الشعر وداية فلما
كثر الاسلام وجاءت الفتوح واللمامت العرب في الا مصاد
راجعوا داية الشعر فلم يبقوا الا مدون ولا كن ابى مكتوب

والفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والغفل فحفظوا
اقل ذلك وذهبت عنهم كثرة ثم روي بسند عن ابى عمر بن العلاء
قال ساء انتهى اليكم ما قاله العرب الاقله ولو جاءكم كره وان لم يلكم
علم وشعر كثير وعن حماد الزوايد قال من الشعر ان فنحت
له اشعار العرب في الطنج وهي الكراريس ثم دفنها في قعر
الابيض فلما كان المختار بن ابى جريد قيل له ابن تحت القصير
كن افا حنقه فاخرج تلك الاشعار من ثم اهل الكوفة اعلم
بالشعر من اهل البصرة قال ابن جني فاذا كان كذلك لم يقطع
على الفصح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطايب مادام القياس
بعضه فان لم يعضده كرفع المفعول والمضاف اليه وجوز
الفاعل ونصبه فينبغي ان يرد لا جاء مخالفا للقياس في
السماع جميعا وكذا اذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك
اللغة المخالفة مضطرا في قوله ما لوقا منه اللحن وفساد الكلمة
فانه يرد عليه ولا يقبل منه وان احتمل ان يكون مبيها في ذلك
لغة قديمة فالصواب بده وعدم الاحتفال بهذا الاحتمال لئلا
الثالث ان ينفرد به المتكلم فلا يسمع من غيره لا ما يرافقه
ولا ما يخالفه قال ابن جني والقول فيه ان يجب قبوله اذا
ثبت فصاحته لانه امانة ان يكون شيئا اخذه عن يلقى به
بلغته قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه على ما قد ذكره فيمن

خالف الجماعة وهو فصيح أو شيء ارتجله فاذا الاعراب إذا قد
 فصاحته وسمت طبيعته تصرف ما لم يسبق اليه فقد
 حكى عن ريشة وابيه انها كما يارتجله ان الفاظ لم يسمعاها
 ولا سبقا اليها اما الوجهاء عن منهم او من لم يترق به فصاحته
 ولا سبقت الى الانفس ثقته فانه يرد ولا يقبل فان ورد
 عن بعضهم شيء يدفعه كلهم العرب وباباه القياس على
 كلامهما فانه لا يقنع في قبوله ان يسمع من الواحد ولا من
 العدة القليلة الا ان يكون من ينطق به منهم فان اكثر قائلوه
 الا ان يسمع هذا ضعيف الوجه في القياس فجاوزه وجهان
 احدهما ان يكون من ينطق به لم يحكم قياسه والآخر ان
 يكون انت فضررت من استدارك وجه صحته ويحتمل ان
 يكون سمعه من غيره فمن لم يسمع فصيحاً وكما استماعه له
 فيسري في كلامه الا ان ذلك قوما يقع فاذا الاعراب في الفصح
 اذا عدل به عن لغته الفصيحة الى اخرى سقيمة عافوا ولم
 يعباها قالوا قوما يقبل من شهرت فصاحته ما يورده
 ويحصل امره على ما عرف من حاله لا على ما عسى ان يحتمل
 كما ان علوا القاصد في جعل شهادة من ظهرت عدالته وان كان
 جملته في الباطن اذا لم يؤخذ بهذا الا الى ان يترك الفصح
 بالشك وسقوط كل اللغات قال ابن جني اللغات

على انشاء فصا كلها لغة الا ترى ان لغة الحجازيين في اعمالها
 ولغة التميميين في ترك كل منهما يقبل القياس فيسلك ان يرد
 احدي اللغتين بصاحته وسياتي في ذلك من يد كلام الكتاب
 السادس الى اسفل ابن جني علمته امتناع الاخذ عن اهل المدن
 كما اخذ عن اهل الوبى ما عرض لغات الحاضرة واهل المدن
 من الاخذ بالفساد ولو علم ان اهل مدينة باقول على
 فصاحتهم لم يعرض للغتهم شيء من الفخار والوجوب فرفض
 لغتها قال وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا الا اننا نكاد نرى
 بدوياً فصيحاً اذا كان قد روي انه صلى الله عليه وسلم
 سمع رجلاً يلحن فقال ارشدوا خاكم فقد ضل وسمع عند
 رجلة وكذلك على حق حمله ذلك على وضع النحول الى ان شاع
 واستمر فساد الالسنه مشهوراً ظاهراً فنبغي ان يتوخى
 من الاخذ عن كل احد الا ان تقوي لغته وتصح فصاحته
 وقد قال الغزالي في بعض كلامه الا ان يسمع شيئاً من بدوي
 صحيح فيقله في العرب في الفصح ينقل السان قال
 ابن جني العمل في ذلك ان تنظر حال من ما انتقل اليه فان كان
 فصيحاً مثل لغته اخذ بها كما يؤخذ بما انتقل عنها او فاسداً
 فلا يؤخذ بالاولي قال فان قيل فما يؤمنك ان تكون كما قد
 جدت في لغته فسادا بعد ان لم يكن فيها ان يكون فساد آخر
 فيها لم يقدّم قيل لو اخذ بهذا الادى الى ان لا تطيب نفس بلغة

وان يتوقف عن الاخذ عن كل احد مما اذا ان يكون في لغته
 ناسخ لا يعول الا ان ويجوز ان يعلم بعد زمان وفي هذا من
 الخطأ والاعتق في القواميس الاخذ بما عرف صحته ولا
 يظهر شاذه ولم يتفتت الى احتمال الخلل منه ما لم يبين
 في تداعيل اللغات قال في الخصائص اذا اجتمع في كلام
 الفصيح لغتان فصاعدا كقولنا شارب الماء ما ينعش
 عطش الا ان عيوننا سالوا فيها فقال نعو هو الاشباع
 ويعيش بالاسكان فينبغي ان يتامل حال كل واحد فان كان
 اللغظ في كلامه متساويين في الاستعمال كفيهما
 واجدة فاختار الامس بان تكون قبيلته توافقت في ذلك
 المعنى على نيك اللغظين لان العرب قد تفعل ذلك للمعنى
 اليماني واذنا شعارها وسعدت في قولها ويجوز ان
 تكون لغته في الاصول احدها ثم انما استفاد الاخرى من
 قبيلة اخرى وطال بها عهد وكثر استعمالها فلحقها طول
 المدة واتصال الاستعمال بلغة الاولى وان كانت احدهما الفظين
 اكثر في كلامه من الاخرى فاختار الامس بان تكون قبيلة
 الاستعمال هي الطارئة عليه واكثره هي الاولى الاصلية ويجوز
 ان يكونا مع الغنيتين له واقبيلته وانما قلت احدهما في استعماله
 لضعفها في نفسه وشدة عجزها عن شياسة واذا اكثر على المعنى
 الواحد الفاظ مختلفة فصحت في لغة انسان فعلى ما ذكرناه

حاجاه عنهم في اسماة الاسد والسيف والخز وغير ذلك وكما يتجلى
 الصيغة واللفظ الواحد كقولهم رغبة الدين ورغبة ورعنا
 كذلك مثلثا وكقولهم حيث من عل ومن عل ومن عل ومن
 عل ومن عل ومن عل ومن عل ومن عال ومن عال فكل ذلك
 لغات على اصناف قد يجمع الانسان واحد قال الاصمعي عليه
 رحمه الله في القصور قال احدهما الصاد وقال الاخر التين
 فتراحيا بولاديه عليهما الحكيم الماهانيه فقال لا اقول
 كما قلتما انما التين والعلو هذا يخرج جميع ما ورد من التين
 فقولنا يقلا وسلا بلاء وطهر فطاهر وشعر فهو شاعر
 فكل ذلك انما هو لغات تدخلت فتركبت بان اخذ الماصي
 من لغة والمضارع او الوصف من اخرى لا تطلق بالماضي
 كذلك فحصل التداعيل والجمع بين اللغتين فان من يقول
 ولا يقول في المضارع يقال والذي يقول يقال يقول في الماضي
 قاي ولذا من يقول سلا يقول في المضارع بلسان من يقول امه
 بلسان يقول في الماضي سلا فقله في اصحاب الغنيتين
 فجمع هذا اللغة وهذا اللغة هذا فاخذ كل واحد من
 صاحبه ما ضمه الى لغته فتركب هناك لغة ثالثة وكذا
 شاعر وطاهر انما هما من شعر وطهر بالفتح واما بالضم في
 على فعمل فالجمع بينهما من التداعيل انتهى كلام ابن جني قد
 حكى غيره في استعمال اللغتين المتداخلتين قولين احدهما التين

يجوز مطلقا والثاني انما يجوز بشرط ان يؤدي الى السجود
لفظه هل بالحديث اجمعوا على انه لا يخرج بكلام
المؤمنين والمؤمنات في اللغة والعربية وفي الكشاف ما
يقضي تخصيص ذلك بغير امة اللغة وبما نقضه في شهادته
على مثل بقول جيبين او بنوهم قال وهو وان كان محذورا
لا يشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل
ما يقوله عن قوله ما يرويه الا ترى الاقول العلماء الدليل عليه
بيت الحاشية فيقتضون بذلك لتوهم بربايته واقفا
فائدة اول الشعر الحديث بن بشار بن برد وقد احتج بسبويه في
كتابه ببعض شعره تفقنا اليه لانه كان مجاهدا في الاحتجاج
بشعره ذكره البرزباني وغيره ونقل شعره عن الاخيرين قال
ختم الشعراء بهيم بن هريرة وهو آخر الخلفاء لا يخرج الا
احتجاج بشعره لا يعرف قايده صريح بذلك ابن الاثير
في الانصاف فكان على ذلك خوفا ان يكون له ولد او من لا
يؤثر بوضاحته ومن هذا يعلم انه يحتاج الى معرفة
اسماء شعر العرب وطبقاتهم قال ابن السكيت في التعليق
اجاز الكوفيين اظهار ان بعدك واستشهدوا بقول الشاعر
اردت لكما ان نظير بقرتي فتزكها شأبيدا بلقع قال
والجواب ان هذا السبب غير معروف قايده ولو عرف
لمجاز ان يكون من مزية الشعر وفي تعاليف ابن هشام على

الافقية استدراك كونيون على جواز مد المقصور للشعر في قوله
قد علمت اخذت بنى الشعلة وعدت ذلك مع الجزا ان نعم
ما لولا على الخا بالك من تمر من شأني يشب في الشعر
والقراءة فذا الشعلة والخوا والها وهو مقصورات قال
الجواب عندنا انه لا يعلم قايده فله حجة فيه لكن ذكره في
شرح الشراهد ما يخالف ذلك فانه قال طعن عبد الواحد
الواحد الطواح في كتابه بغية الاسفل في الاستمارة بقوله
لا تكثرون ان عسيت صائما قال هو ميت مجهول لم يبينه
الشاح الى احد سقط الاحتجاج به ولو صح ما قاله لسقط
الاحتجاج بخسرين بيتا من كتاب سبويه فان فيه الف
بيت قد عرف قايدهما وخسرين مجهول العالمين
اذا قال حديثي الثقة فقل يقبل قولان في علم الحديث واحد
الغقة زج كلامه مجهول وقد وضع ذلك لسبويه كثيرا يعني
بالحديث وغيره وكان يونس يقول حديثي الثقة عن الحسن
فقبل من الثقة قال ابو زيد قبله فلم لا تسميه قال هو
حي بعد فان الا اسميته قال ابن السكيت في الاصول
بعد ان قران افعل التفضيل لا تأتي من الالوان فان قيل
قد استند بعض الناس اليه في ذلك في الياض ابيض من است
بنى ابيض فالجواب ان هذا معلول على شاذ وليس البيت
الشاذ والكلام المحفوظ باو في استناد على حجة الاصل المخرج

عليه في كلام ولا نحو ولا فقه وانما يمكن الى هذا ضعفة اهل
النحو ومن لا حجة معه وتاويل هذا وما الشبه به كذا وينزل
منعنه اصحاب الحديث واستماع القصص في الفقه انتهى
فاشار بهذا الكلام الى ان الشاذ ونحوه يطرح طرعا ولا
يتهم بتاويله قال ابو حيان في شرح التسهيل التاويل انما
يسمى اذا كانت الحادة علم شي ثم جاءه شيء يخالف الحادة
فيما قلنا اما اذا كان لغة طائفة من العرب لم يتكلم الا بها
فلا تاويل من شيء كان مودودا تاويل الى على ليس الطيب الى
المسك على ان فيها خيرا لثان لان اياهم ينقل ان ذلك لغة
تميم قال ابو حيان ايضا اذا دخل الدليل الاحتمال سقط
به الاستدلال وقد به على ابن مالك كثيرا في مسائل استدلال
عليها با دلة تقبل التاويل منها استدلاله على قصر الالخ بقوله
اخاك الذي ان تدعه لملته حبيبك بما ينبغي ويكفيك من
يتبعي فانه يحتمل ان يكون منصوبا باضمار فعل اي انهم فاذا
ادخلوا الاحتمال سقط به الاستدلال كثيرا ما ترى الاثبات
على اوجه مختلفة وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض
وقد قيلت عند ذلك قديما فاجبت باحتمال ان يكونوا قائلين
ان شدة مرة هكذا ومرة هكذا ثم راسيا بن هشام قال
قال في شرح الشاهد مروي قوله ولا اجز انقل انقالها بالتدوير
والثاني مع نقل البنية فان صح ان القائل بالثاني هو القائل

بالتدوير صح الاستدلال به على الجواز في غير الضرورة والا فقد
كانت العرب يشدد بعضهم شعر بعض وكل يتكلم على مقتضى
سجية التي فطر عليها ومن هنا تكثرت الروايات في
بعض الايات انتهى ملخص من المحصول للامام
فخر الدين مع زيادات من شريفة قال اعلم ان معرفة
اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية لان معرفة الاحكام
الشرعية واجبة بالاجماع ومعرفة الاحكام بدون معرفة
ادلتها مستحيل فلا بد من معرفة ادلتها والادلة واجبة
لا الكتاب والسنة وهما واردا ان بلغه العرب ونحوهم
وتصريفهم فاذا توقف العلم بالاحكام على الادلة ومعرفة
الادلة يتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف وما
يتوقف على الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف فهو واجب
فاذا كان معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة قال ثم
الخطريق الى معرفة ادلتها اما النقل المحض ككثرة اللغة والعقل
مع النقل كقولنا البيع للحلي بالامام العام لان يصح
استثناء اي فرد منه فان صحة الاستثناء بالنقل يكون
معيانا للعموم بالعقل فعدوه كقول الجميع المذكور بالتركيب
من النقل والعقل واما العقل المحض فلا مجال له فقلت قال
والنقل المحض اما تارة واحدا او على كل منها اشكالان اما
التواتر فالاشكال عليه من وجوه احدها ان تجد الناس متعنيين

في معاني الالفاظ التي هي اكثر الالفاظ تداولاً ودولاً على التمه
 المسلمين اختاروا ما شئوا لا يمكن فيه القطع بما هو الحق كلفظة
 الله فان بعضهم زعموا انها عربية وقال قوم من اهل السنة والجماعة
 جفت عن العربية اختلقت اهل هي شقيقة اولاً والفايدون بالاشتقاق
 اختلقت الاختلاف فاشبهوا ومن تأمل ادلتهم في تعيين مدلول هذا
 اللفظ علم انها متعارضة وان شئنا ان لا يعيد اللفظ للعدايب
 فنحمله عن اليقين وكذا لا نمتنع من لفظ الايمان والكفر في
 الصلوة والزكاة فاذا كان هذا الحال في هذه الالفاظ التي هي
 اشهر الالفاظ والمباحة اليها ما ساء فافهمك بغير الالفاظ اذا
 كان كذلك ظهر دعوى التواتر في اللغة والتواتر من وجوبه
 باذنه وان لم يكن دعوى التواتر في معانيها على سبيل التفصيل فانا
 نعلم معانيها في الجوز فنعلم انهم يطعنون في هذه الله على الله
 المعبود حتى وان كنا لا نعلم معنى هذا اللفظ اذ انه ام كونه معبوداً
 ام كونه قادراً على الاختراع ام كونه ملجأ للمخلق ام كونه بحيث
 تحين العقول في ادراكه في غير ذلك من المعاني المذكورة لهذا اللفظ
 وكذا القول في سائر الالفاظ ان من شرط التواتر
 استواء الطرفين والواسطة في بيانها علمنا من شرط التواتر
 في حفاظ اللغة والنحو والتعريف في زماننا وكيف نعلم حصولها
 في ايزال منتهى اذ جعلنا شرط التواتر في هذه التواتر ضرورة
 لان المعنى الشرطي وجب العمل بالشرط فان خلو القلب الى

ام ان احدهما ان الذين شاهدوا خبرنا ان الذين اخبروا
 بهذا اللغة كانوا موصوفين بالصفات العترة في التواتر
 وان الذين اخبروا من خبرهم كانوا كذلك الى ان اتصل النقل
 برفاه الرسل صلواته عليه وسلم والاخذ ان هذا اللفظ
 ان لم يكن موضوعة لهذا اللغات ثم وضعها واضح لهذا
 المعاني لاشتهر ذلك وعرف فان ذلك مما يتصور للدعوى
 على نقله قدنا اما الاول فغير صحيح لان كل واحد منا حين يسمع
 لغة مخصوصة من انسان فانه لم يسمع منه انه سمع من
 اهل التواتر وهكذا يخبر هذه الدعوى على هذا الوجه
 مما لا يفهم كثير من الادباء فكيف يدعي عليهم انهم علموا با
 لضرورة بل الغاية القصوى في راي اللغات بسنده الى
 كتاب صحيح او اسناد متيعين معلوم ان ذلك لا يعيد اليقين في
 اما الثاني فضعيف ايضا لان ذلك الاشتمال انما يجب في
 الامور العظيمة وليس هذا من سلبنا الله منه لكن لان انه
 لم يشتهر فانه قد اشتهر بل بلغ مبلغ التواتر ان هذه اللغة
 انما اخذت عن جميع مخصوص كالخيل والى عمرو الاصمعي
 اقر انهم واليقين بقولهم اقصى ما في الباب ان يقال نعلم
 قطعا ان هذه اللغات باسرها منعولة على سبيل الكذب
 ونقطع ان فيها ما هو صدق قطعا لكن كل لفظة عنيناها
 فانا لا يمكننا القطع بانها من قبيح ما نقل صدقا وحسنا لا يتيقن

القطع في لفظة معين أصلا وهذا هو الاشكال على من ادعى
 التواتر في نقل اللغات هذا كلام الامام وتعيينه الاصح ما في
 بان يكون اللغة ما حذرة عما لم يبلغ عدد التواتر لا يصح ان يكون
 سند المتبع عدم ثمة نقل اللغات عن موضوعها الاصلية الا غير
 لان عدم عصمتهم لا يستلزم وقوع النقل والتغيير بل يثبت له
 احتماله وذلك لا يقتضيه في دعوى انتفاء اللزوم انتهى والامر كما
 قال ثم قال الامام واما الاحاد فالاشكال عليه من وجوه منها
 ان الرواية لا يجوز حوك ليسر اساليب عن القدرح بيانه ان اصل
 الكتب المصنفة في الشعر واللغة كتاب يسيويه وكتاب العين
 اما كتاب يسيويه فتدريج الكوفيين فيه وفي صاحبه اظهر من
 الشمس فليس للمبدع كان من اجل البصريين وهو اذ قد كان في
 القدرح فيه واما كتاب العين فمما اطلق للمبدع ومن اهل اللغة
 على القدرح فيه وايضا فان ابن جني اورد بابا في كتاب الخصائص
 في تدريج احكام الادباء بعضهم في بعض وتكذيب بعضهم بعضا
 وورد بابا اخر في ان لغة اهل الوباء صح من لغة اهل المدبر
 عنده من ذلك القدرح في الكوفيين فورد بابا اخر في كتمان
 من الغريب لا يعلم احدا في لغة الابن احمد الياء في مدعي عن
 رقيه وابية انهما كانا يترقبون الفاظهم ببعضها فاما سببا الياء
 وهو ذلك قال المازني ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم
 وليس الاصحى كان منسوبا الى الخلدوة عة ومشهورا بانه كانت

يزيد في اللغة ما لم يكن منها والعجب عن الاصوليين انهم قاموا
 الدليل على خبر الواحد حجة في الشرع ولم يفتوا بالدلالة على
 ذلك اللغة وكان هذا اولى فكان من الواجب عليهم ان يبحثوا عن
 احوال اللغات والشعر وان تخصصوا عن احوال جرحهم وتعدليهم كما
 فعلوا ذلك في رواية الاخبار بكنهم تركوا ذلك بالكلية شذو
 الحاجة اليه فان اللغة والشعر يجريان مجرى الاصل لا يستدلان
 بالنسبة الى ما في الامم ما في اما قوله وورد ابن جني بابا في
 كلمات من الغريب لم يأت بها الا بالاهل فاعلم ان هذا القدر
 وهو القدر اذ شخص بنقل شيء من اللغة العربية لا يقتضيه في
 عدالة ولا يلزم من نقل الغريب ان يكون كاذبا في نقله
 ولا قصد ابن جني ذلك واما قول المازني ما قيس الى آخره فانه
 ليس يكذب ولا تجوز للكذب الجواز ان يرى القياس في اللغات
 او يحيل كلامه على هذه القاعدة واما ما قلنا في ان الفاعل في
 كلام العرب مرفوع فكذلك ما كان في معنى الفاعل فهو مرفوع
 واما قوله ان الاصوليين لم يقيموا الى آخره فضعيف جدا و
 ذلك ان الدليل الدال على ان جزء الواحد حجة في الشرع يمكن
 التمسك به في نقل اللغة احاد اذ وجدت الشروط للعتبة
 في خبر الواحد فلعلهم اجهلوا ذلك اكتفاء منهم بالادلة الدالة
 على انه حجة في الشرع واما قوله كان الراجح ان يبحثوا عن احوال
 الدقة الى آخره فمما حق فقد كان الواجب ان يفعل ذلك ولا

وجعل الامر مع احتمال الكذب من لم تعلم عد الله وقال القرآن
 في هذه الاخير انما اجمد اذ ان الداعي متوفرة على الكذب
 في الحديث لا سبب للعرفه الحاملة للماضي على الوضع
 واما اللغة فالدواعي الكذب عليها في غاية الضعف وكذا
 كتب الغفلة لا تكاد تجد فرقا موضوعا على الشافعي وما كان
 او غيرهما ولذا لم يجمع الناس من السنة موضوعات كثيرة وجعلها
 فلم يجدوا من اللغة ونوع الفقه مثل ذلك ولا في ما منه
 ولما كان الكذب للخطاه في اللغة وغيرها في غاية الندرة
 اتفق العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة للتدالة
 فان شعر بها وتداولها يمنع ذلك مع ضعف الداعية فهذا
 هو الفرق ثم قال الامام والجواب عن الاشكالات كلها ان
 اللغة والنحو والتصرف ينقسم الى قسمين قسم منه متواتر
 العلم المتروكي حاصل بانه كان في الازمنة الماضية متواترا
 لهذه المعاني فانما يجتمعنا اجازة بالاسماء والادوية كما
 مستعملين في زمانه صلى الله عليه وسلم في معناه المعروفة
 وكذلك الماتة والحواء والشار وامثالها وكذلك لم يتوالف على
 من فرعا والمفعول منسوبا والمصنفا اليه مجزعا وقسم منه
 مقلون وهو الالفاظ العربية والصليق الى معرفتها لا
 حاد واكثر الالفاظ القرآن ونحوه وقصيرة من القسم الاول
 والثاني فيه قليل جدا فله يتمسك به في القطعيات ويتمسك

في القطعيات انتهى قال الشيخ بهاء الدين بن التماسي
 التعليق على النقل عن النبي فيه شيء لان حاصله انني لم اسمع
 هذا وهذا لا يدل على انه لم يكن تنبيه بعد ان قررت هذا
 الباب بفرعه وحدث ابن الاثير في قوله اصوله اذلة النبي
 ثلثة نقل وقياس واستصحاب حال النقل هو الكلام العربي
 الفصيح للنقل النقل الصحيح الخارج عن حد الفقه الى حد
 الكثرة وعلى هذا يخرج ما جاء عن كلام غير العرب من المعاني
 وغيرهم وما جاء شاذ في كلامهم نحو لم يزلوا في النصب لم
 لم يزلوا في النصب لم يزلوا في النصب لم يزلوا في النصب لم
 آحاد فاما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام
 العرب وهذا القسم دليل قطعي من دلة النصوص على العلم واما
 الآحاد فماتقدرون ينقله بعض اهل اللغة ولم يوجد فيه شرط
 التواتر وهو دليل ما خفي منه والاكثر ان على انه يعيد الظن
 والشرط التواتر ان يبلغ عدد ناقله عدد الايجوز على مشاهير
 الاتفاق على الكذب شرط الآحاد ان يكون ناقله على كثرة
 كان وامراة حرا كانا وعيدا كما يشترط في نقل الحديث لان
 باللغة معرفة تفسيره واويله فاشترط في نقلها ما اشترط
 في نقله فان كان ناقل اللغة فاسقام يقبل نقله ويقبل نقل
 العدل الواحد واهل الاصول الا ان يكون فائما من يتبين بالكذب
 واما المرسل وهو الذي انقطع سندُه فخران يروي ابن درين

عن أبي زيد الجوهري وهو الذي لم يعرف ناقلة عن ابن يعقوب
ابن بكير بن الأنباري حدثني رجل عن أبيه عن الأعرابي قوله يقبلون
لأن العدالة شرط في قبول النقل واقتطاع السند والجعل بال
لأنه قد يجهل بالعدالة فان من لم يذكر اسمه أو ذكر
ولم يعرف لم تعرف عدالة فلا يقبل نقله وقيل يقبلون
لأن الأرسال صدق من لو استقبل ولم يثبتهم في السند فكذلك
في الأرسال فإن التهمة لو طرقت إلى الأرسال لم تطرقت إلى السند
وإذا لم يثبتهم في السند فكذلك في الأرسال وكذلك النقل عن
المجهول صدر من لا يثبتهم في قوله لأن التهمة لو طرقت
إلى نقله عن المجهول لم تطرقت إلى نقله عن المعروف وهذا
ليس بصحيح واختلف العلماء في جواز الإجازة في الصحيح
جوازها هذا حاصل ما ذكره ابن الأنباري في مماثلة ونقل
من كتبه **والردا على إجماع عامة النكدة**
البصرة والكوفة قال في الخصائص ما ينبغي أن يكون حجة إذا لم
يخالف النص صريح ولا القيس على النص صريح والآثار لا
لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجمعون على الخطأ
كما جاء النص بذلك في كل الأمانة وأما هو علم متفرع من
استقراء هذه اللغة فكل من خولف له عن عدة صحيحة
وطريق نهجته كان خليل نفسه وأما فكره إلا أناسه **والله**
لا تمنع له بالأقدام على مخالفة الجماعة التي طال عجبنا

وتقدم نظرها إلا بعد إيمانك وإتقان أنتي وقال في صحيح
آخر يجوز الاحتجاج بإجماع الفريقين وذلك لأن كل واحد
العباسي جواز تقديم خبر ليس عليها فاحد ما يحتج به عليه أن
يقال هذا إجازة سيئو به وكافة أصحابنا والكنيونك البين
فإذا كان ذلك مذهبا للبدلين وجبان يفرد عن حلقه
قال ويعزى أن هذا ليس موضع قطع على الخصم لأن الله
أن يقول من المذهب ما يدعي إليه القياس من المذهب مخالف
نصا قال فيما جاز هذا الإجماع الواقع فيه منذ يدي
هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت فله في هذا جرح من
أنه من الشاذ الذي لا يعمل عليه ولا يجوز مرة غيره إليه وأما
أنا فعندي أن في القرآن مثل ذلك ينفع عن الف وضع وذلك
أمر على خلاف المضاف والأصل جرح حزب محمد
بجرح حزب وصفا على ضرب وان كان في الحقيقة للحج كما قيل
مورد بجرح قائم أبوه وان كان القيام للاب لا للجد ثم
حذف الحج للمضاف إلى الله وأقيمت لهاء مقامه فأنه
لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا فلما لم يرفع استترت
الضمير المرفوع في نفس حزب انتهى قال غيره إجماع الجماعة
على الأمور اللغوية معبر بخلافه من تردد فيه وحذف
ممنوع ومن ثمه **رد** قال ابن الخشاب في السجل لو قيل أن
أن من في الشرط لا موضع لها من الأعراب لكان قولنا الجرح

فهاجر من الشريعة وتلك الامور لها من الامراب لكن
مخالفة التقديس لا يجوز انتهى واما العرب
ايضا حجة ولكن لا لنا بالوقوف عليه ومن ضرورة ان
يتكلم العربيات ويبلغهم وليكنون عليه قال ابن
مالك في شرح التمهيد استدلى على جواز توسط الحجاز
ونصب بقول الفرزدق فاصبحوا قد عاد الله لغتهم اذ هم
قرش واذا ما شملهم بشروده المانعون بان الفرزدق
تميم فكتم بهذا معتقدا جازة عند الحجازيين فلم ييب
ويجاب بان الفرزدق كان له اضداد من الحجازيين
التميمين ومن شأنهم ان يظفروا الذين لا يشعرون بها
عليه مباديون لخطيئته ولو جرى شيء من ذلك لنقل
لنوافذ الداعي على التحدث بمثل ذلك اذ اتفق في عدم
نقل ذلك دليل على اجماع اضداد الحجازيين والتميمين
على تصويب قوله انتهى مما يشبه تراخي اللغة
التاب تركيب المذهب قد عدله ابن جني بابا في المختار
ويشبه في اصول الفقه احداث قول مالك والتلفيق بين
المذاهب قال ابن جني وذلك ان تضمن بعض المذاهب الى
بعض وتنتحل بين ذلك مذهب ثالثا مثاله ان المازني كان
يعتقد مذهب يونس في رد المحذوف في التحقيق وان عني
المثال عنه فنقول في تحقيق بعض اسم رجل بوضع و

وسيويبه اذا استوفى التحقيق مثاله لا يرد فنقول بوضع وكان
المازني يرى رأي سيويبه في صرف نحو جواز علماء يونس الا
يصرفه فقد تحصل المازني اذن مذهب مركب من مذهب
الرجلين وهو لم يصرف على مذهب سيويبه والرد على مذهب
يونس فنقول على مذهب في تحقيق اسم رجل سميت يرى رأيت
يونس في المذهب من يرى اذا اصدى رأي على قول يونس
ويصرف على قول سيويبه ويونس يرد ولا يصرف فنقول
يرى يي وسيويبه يصرف ولا يرد فيقول رأيت برتا اذ غا
ياه التحقيق في الياء المتقلبة عن الالف فقد عرف تركب
مذهب المازني من مذهب الرجلين قال ابو البقاء
في التبيين جاء في الشعر لولا ي ولولا ان فقال معظم البصريين
الياء والكاف في موضع جرو قال الاخفش والكوفيتون في
موضع قال ابو البقاء وعندى انه يمكن امر ان اخزان هما
ان لا يكون للتصميم موضع لتعذر التعامل واذ لم يكن عامل له
ليكن عمل غير ممتنع ان يكون للموضع له كالفصل ويمكن
يقال موضع نصب لانه من ضمائر التصويب ولا يلزم
من ذلك ان يكون له عامل مخصوص الا ترى ان التمييز في نحو
عشرين درهما لا ناصبه على التحقيق وانما شبه بالمفعول
حيث كان فصلة وكذلك قولهم في ملو عسك هذا منصرف
وليس له ناصب على التحقيق وانما هو شبه بماله عامل ومثل

ذلك يمكن في قولاي وهو ان يجعل منقسماً من حيث كان من
ضمائر النصوص فان قيل لكم بانه لا موضع له وان موضع فيه
خلاف الاجماع اذ الاجماع مختص في قولين اما الرفع ولما الجوز
والقول بحكم آخر خلاف الاجماع وخلاف الاجماع مردود في
قالهم ابعده من وجهين احدهما ان هذا من اجماع استفاد
من التكرير وذلك انهم اوجروا المنع من قول ثالث وانما
سكتوا عنه والاجماع هو الاجماع على حكم الحادث في الاول والثاني
ان اهل العصر الواحد اذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم
احداث قول ثالث هذا معلوم من اصول الشريعة واصول اللغة
محمولة على اصول الشريعة وقد ضاع مثل ذلك من النسخين على
النصوص اربع على فان له مسائل كثيرة قد سبق اليها حكم وانتهت
هو فيها حكمها اخر منها ان لفظه كل لا يدخلها الالف واللام
في افعال الاول وجوز هو فيها ذلك وقد افرد بها بمسألة في
الحديث واستدلوا ذلك بالقياس فغير مستمع ان ذاهب ههنا في
مذهب ثالث لوجود الدليل عليه

قال

ابن الانباري في جملته هو حمل غير النقول على النقول اذ كان في
معناه انتهى وهو معظم اوله النور والمعتول في غالب مسائله
عليه كما قيل انما الخو قياسي يتبع ولهذا قيل في حده انه علم
مقاييس متنبطة من استقراء كلام العرب وقال صاحب
الستوى كل علم في بعضه ما خرد بالسمع والنصوص وبعضه

با

بالاستنباط والقياس وبعضه بالانتزاع من علم آخر قال الفقيه
بعضه من النصوص الواردة في الكتاب والسنة وبعضه
بالاستنباط والقياس والطب بعضه استفاد من التجربة و
بعضه من علوم آخر والعينه بعضها من علم التقدير و
بعضها بتجربة يشهد بها الرصد والنور في جملها متزج من علم
النسب والنور وبعضه مسموع ما خرد من العرب وبعضه مشتب
بالكفر والرهبة وهو التعبدية وبعضه يؤخذ من صناعة
اخرى كقولهم للحرف الذي يحتل حركته هو في حكم
لشؤرك لا الساكن فانه ما خرد من علم العرب وكقولهم للحرف
انزع صاعد عال ومخدر بها فخر ومتوسط بينهما فانه ما خرد
من صناعة الوثني انتهى وقال ابن الانباري في اصوله اعلم ان
اكتساب القياس في التحول لا يتحقق لان التحركة قياس ولهذا قيل
في حده الخو علم بالمقاييس المتنبطة من استقراء كلام العرب
فمن انكر القياس فقد انكر الخو ولا يعلم احد من العلماء انكره
لشؤنه بالدلالة القاطعة وذلك تاجرها على انه اذا قال
العربي كذا فانه يجوز ان يستدل هذا الفعل الى كل اسم يسمي
يصح منه الكتابة نحو عمر و بشروا وذاشير الى ما لا يدخل
تحت الحصر واثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال
وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الامامة والافعال
الرافعة والتأصبة والمجاعة والمجازمة فانه يجوز ان كان قولها

على ما يدخل تحت المقصود بذلك بالنقل بتعدد العلوم في القياس
واقترع على ضرورة النقل من الاستعمال اليومي كثير من المعاني لا
يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك مناف لما ذكره للوضع
فوجب ان يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا تقليدياً بخلاف اللغة
فالقياس وضع وضعاً تقليدياً لا عقلياً فلا يجوز القياس فيها
بل يقتصر على ما ورد به النقل الا ترى ان القاموس سميت
بذلك لاستعارة الشيء فيها ولا يسمى كل مستوفية قلمية
وكذلك سميت الدمار دماراً لاستعارة القياس في كل شيء
واما انتهى القياس امر بعد امر كان اصل وهو القياس
عليه ونخرج وهو القياس وحكمه على جماعة قال ابن الانبار
وذلك مثل ان تركب قياساً في الاصل على وضع ما لم يسم فاعله
ففعلاً اسم استعماله الفعل مقدماً عليه فوجب ان يكون
مرفوعاً قياسياً على الفاعل فالاصح هو الفاعل والفرع هو
لم يسم فاعله فالحكم هو الترفع والعلة هي المصداق في الاسناد
والاصح في الترفع ان يكون ملاصقاً للذي هو الفاعل واما اجري
على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله فاعله بالعلة الجامعة التي
هي الاسناد انتهى وقد عقدت لهذه الاركان اربعة فصول
في القيس عليه وفيه مسائل من شرط ان
يكون شاذاً خارجاً عن سائر القياس فما كان كذلك لا يجوز القياس
كتصحيح اخوفا واستنوب واستنوب وكذا في كون التاكيد

في قولك اصف عنك الهموم طامتها اي اصف من وجهه ضعفه
في القياس ان التاكيد للتخفيف واعماله يوجب الاستعانة بالاطنا
لا الاخصار والمخفف وكذا في صلة الضمير والضم
في قوله له رجل ما نكح من حاد وجهه ضعفه على القياس انه
ليس على حد الوصل ولا حد الوفا لان الوصل يجب ان يتمكن
فيه صلته كما تمكنت في قوله له رجل والوفد يجب ان يجد
فيه الواو والضمه معا فحذف الصلة وبقاء الضمة منزلة
بين منزلة الوصل والوقف لم تعهد قياساً نعم يجوز القياس
على ما اشعر للضرورة في الضرورة قال ابو علي كما جاز لنا
ان نقس منشورنا على منشورهم كذلك يجوز ان نقس منشورنا
على منشورهم فاجازته الضرورة لهم اجازتنا والاف
قال ابن جني فان قيل هذا امتنع متابعتهم في الضرورة من
حيث كان القوم لا يتسلون في عمل اشعارهم من المولدين
واما ان كان احتمالاً فضرورتهم اذا اقرى من ضرورتنا فينبغي
ان يكون عندهم فيه اوسع قلنا ليس جميع الشعر القديم مرجحاً
بل كان له فيه نحو ما للمولدين من الترسيل روي عن زهير انه
عمل سبع قصائد في سبع سنين فكانت تسمى حوليات زهير
وعن ابن ابي حفصة قال كنت اعمل القصيدة في اربعة اشهر
عكها في اربعة اشهر واعرضها في اربعة اشهر ثم اخرج بها الى
الناس وحكاياتهم في ذلك كثيرة وايضاً فان من المولدين من يجزل

كما لا يقاس عليه نطقا لا يقاس عليه تركا قال في القياس
اذا كان الشيء شاذا في التمام مظهر في القياس تجليت ما تقا
العرب من ذلك وجريت في نظيره على الوجه في امثاله من ذلك
استناعاك وقد وقع لانهم لم يقولوا هو ولا منع او يتعمل نظير
هما نحو وقد عدوا ان لم تنه عنهما الشان في ليس من شرط
المقاس عليه الكثرة فقد يقاس عليه القليل لما افقده القيا
ويمنع الكثرة من الغنة له مثال الاول قوله في النسب الى شوه
شأنى فلما ان تقول في ركوب ركبا في حلو به حلو في
قوة قوتى قيا على شأنى وذلك انهم اجروا فعول اخرى
فعيلة لثابتها اياه من اوجد ان كلمة متراكمة في وان تالته
حرفاين وان آخره تاء التانيث وان فعولا فعيلة بغير
ان نحو انهم وانهم ورجيم ورجوم ومشاء ومشوع ونهى عن
الشيء ونهى فلما استمرت والفعيلة وفعولة هذا الاسم ار
وجريت وان شوه مجرى ياء خفيفة كما قالوا اخفى قيا قالوا
شأنى قيا قال ابو الحسن فان قلت انما جاء هذا في حرف
واحد يعني شوه فالجواب انه جميع ما جاء وقال في القضا
وما الطاف هذا للجواب ومعناه ان الذي جاء في فعولة هو
هذا للحرف والقياس قابله وامريات فيه شيء ينقعه فاذا
قاس الانسان على جميع ما جاء وكان ايضا صحيحا في القياس
مقبولا فلا لوم ولما ذكرناه من المناسبة بين فعولة و

فعيلة لم يجز في خصوصية ضررى ولا في حمولة حررى لان
باب فعيلة الضاعف نحو فعيلة لا يقال فيه جملتى استنفا
بل هو جليل ومثال الثاني قولهم في ثغيف وقرش وسليم ثغيفي
وقرشى وسلمى فهو وان كان اكثر من شأنى فانه عند سيبويه
ضعيف في القياس فلا يقال في سعيد سعدى ولما ذكرهم كرى
القياس في العينة على اربعة اقسام حمل فرع على اصل
وحمل اصل على فرع وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد
وبينهم ان يسمى الاول والثالث قياسا لساوى والثاني قياسا
الاولى والرابع قياسا لادون من امثلة الاول عدل للمع
وتصححه حملة على المقدر في ذلك كقولهم قيم وديم في قيمة
وديمة وندجة وثورة في زوج ونور ومن امثلة الثاني اعل
المصدا لا اعلل فعلة وتصحيحه لصحته كقمت قيا ما وقا
قواما في الخصايع من حمل الاصل على الفرع بشبهه باله في المعنى
الذى افاده ذلك الفرع من ذلك الاصل بجري سيبويه في
قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجوز في الوجه بشبهه بالضا
الرجل الذي انما جاز فيه الجوز بشبهه بالحسن الوجه قال فان
قيل وما الذي سوغ لسبويه هذا وليس مما رآه عن العرب
واغاه من شيء رآه وعمل به قيل يدل على صحته ما عرف من
العرب واشبهت شيئا بشيئ مكنت ذلك الشبه الذي لها و
عمرت به الحال بينهما الا ترى لهم لما شبهوا المضارع بالاسم

فأعزوه نحو ذلك المعنى بينهما بان شبهوا اسم الفاعل بالفعل
فاعلموا ولا شبهوا الوقف بالوصل في قولهم عليه السلام وآل
وقوله الله تعالى لا يكفي سلبت كذلك ايضاً شبهوا الوقف
في قولهم سبياً وكل كلمة وكما اجروا غير الاوزم مجرى الاوزم في
قوله فقلت اهي سرت ام عادي حكم وقوله ومن يتق فان
الله معه كذلك اجروا الاوزم مجرى غيره في قوله تعالى على ان
يجي الوقت فاجزى النصب مجرى الرفع الذي لا يلزم فيه
الحرف اصد وكما حمل النصب على الجز في المثنى بل جمع حمل الجز
على النصب فيما لا يتصرف وكما شبهت الياء بالالف في قوله
كان ابي يمين بالقاع الفرق حملت الالف على الياء في قوله
والارضها والامتن وكما وضع الضمة المنفصل مع المتصل
في قوله قد ضمت اياهم الارض وضع للمتصل موضع المنفصل
في قوله لا اله الا هو فلما راي سيبويه العريب اذا شئت شيئاً
حملته على حكمه عادت ايضاً فحملت الاخر على حكم صاحب شيئاً
لها وتقيماً للمعنى الشبه بينهما حكم ايضاً بان الرفع مجزى على
الرجل ولما كان الضمة بالعرب لاحقين وعلى سمتهم اخيرين
جاز لهم ان يروا فيه نحو ما ران وتحددا على اسمهم الذي
حددا قال ومن حمل الاصل على الفتح حذف الحروف للوزن و
جاء اصل حمله على حذف الحروف كانت له وهي زوايد حمل الاسم
على الفعل في منع الصرف وعلى الحرف في البناء وهو اصل عملها

وحمل ليس وعسى في عدم التصرف على ما فعل كما جعلت ما على
ليس في العمل انتهى وفي التذكرة لابن حبان ذكر بعضهم انما
اشتراط اتحاد الزمان في عطف الفعل على الفعل لان العطف
نظير التنبيه فكما لا يجوز تنبيه المختلفين لا يجوز عطف
المختلفين في الزمان قال ابو حيان وهذا من حمل الاصل على
الفرع لان العطف اصل التنبيه الا ان يدعى في الفعل
نظير التنبيه في الاسم واما الثالث فالنظير اما في اللفظ او
في المعنى او فيهما فمن امثلة الاول زيادة ان بعد ماء المصدر
النظر فيه والوصول لانهما بلغظ ماء النافية ودخل لام
الابتداء على ماء النافية حملها في اللفظ على ماء الوصول
وتوكيد المضارع بالتون بعد لام النافية حملها في اللفظ
على لام النافية وحذف فاعل فعل به في التعجب لما كان
مشبهاً بالفعل الامر في اللفظ وبناءً باب حذام على العكس
تشبيهاً له بديان ونزال وبنا حاشا الاسم تشبيهاً في اللفظ
بجاشا الحرفية ومنعها ادغام او غام الحرف ومقابلة في الخرج
ومن امثلة الثاني جواز غير قاييم الزيدان حملا على ما قاييم الزيد
ان لانه في معناه ولولا ذلك لم يحسن لان البستل اهما ان يكون ذا
خبر وذا مرفوع يغني عن الخبر ومنعها اهل المصدرية مع اللفظ
حملا على ماء المصدرية ومن امثلة الثالث اسم التفضيل ومنع
التعجب فانهم منعوا الفعل التفضيل ان يرفع الظاهر اشبهه

بافضل في التعجب فذا واصلا وافادة للمبالغة واجازوا الصغير
افعل الشبه بافضل الفضيل في ذلك قال الجوهري ولم يسمع بتسعة
الا في امح واحسن ولكن الضمير فاسه فيما عداها واما الرابع
فمن امثلته النصب بلم حملا على الجزم بلن فان الاول اني الماضي
والثانية اني المستقبل وفي الجزم عليه وفي حمل الشيء على مقابله
على محال ومقابله وعلى مقابل مثال الاول لم يضرب الرجل من حمل
الجزم على الجزم ومثال الثاني اضرب الرجل من حمل الجزم فيه على الكسر
الذي هو مقابل الجزم من جهة ان الكسر في البناء مقابل الجزم في الال
ومثال الثالث اضرب الرجل من حمل التكون فيه على الكسر الذي هو
مقابل الجزم الذي هو مقابل للجزم والجزم مقابل للتكون
اختلفت حمل مجوز تعدد الاسول للقيس عليها الفرع واحد والآخر
نعم ومن امثلة ذلك اي في الاستفهام والشرط فانها اعربت
حملا على نظيرتها بعض وعلى احتيضا كل في القيس
وحمل يوسف انه من كلام العرب ام لا قال المازني ما قيس على
كلام العرب فهو من كلام العرب قال الاثرى انك لم تسمع
انت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وانما سمعت البعض
فقت عليه غيره فاذا سمعت قام زيد اجزت طرفه بشر وكرم
خاله قال ابو علي وكذلك يجوز ان يبنى الحاق اللام ما شئت
كقولك خرج ودخل وضرب من خرج ودخل وضرب على
مثال شمل وصور وقال ابن خنيس وكذلك يقول في مثال صحيح

الضرب ضرب برب ومن القتل قتل ومن الشرب شرب
ومن الخروج خرج وهو من العريضة وان لم تنطق
العرب بواحد من هذه الحروف قال فان قيل فقد منع
للخيل لما اشتد ترفع العربيا فارفعها قيا على القول
البحاج ثقا العربيا فارفعها قيا فدل على امتناع القياس
مثل هذه الابنية فالجواب انه انما انكر ذلك لانه فيما الامه
حرف حلق والعرب لم يرب هذا المثال ما الامه حرف حلق
خصوصا وحرف الحلق فيه منكر وذلك مستكبر عندهم
مستقل قال فثبت ان كل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم
ولهذا قال من قال في العجاجة ودية انها قاتاة اللغة وقصرنا
فيها وقدمنا على ما رايت به من قبلها قال وذكر ابن بدران
منفعة الاشتقاق لصاحبه ان يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها
فاذا رأى الاشتقاق قابلهما انشأها وذا الاستحاشه منها وهذا
تبثت اللغة بالقياس وقال في موضع آخر من الخصايص من
قوة القياس عندهم اعتقاد الخويين ان ما قيس على كلام العرب
فهو من كلامهم حقوقك في بناء مثل جعفر من ضرب ضرب
فهذا من كلام العرب ولو بينت منه صورا وضربا لم يكن
من كلام العرب لانه قياس على الاقل استعمالا ولا اضعفتا
ولذلك فيه مستلذان الاول انما يقاس على حكم ثبت
استعماله من العرب وهو ان يقاس على ما ثبت بالقياس والاشارة

ظاهر كلهم نعم وقد نهم عليه في الخصايص واجب الاختيار لهم
 بأفعالهم قال من ذلك ان يقول اذا كان اسم الفاعل على قوة
 تحمله للضمير متى جرى على غير من هو له قبله او بعده او حاله
 او خبر العزم مثل الضمير في اظنك بالصيغة الشبهة فان الحكم
 الثابت المتيقن عليه انما هو بالاستنباط والقياس على الفعل
 الراجع للظاهر حيث لا تلحقه العلة ما قال ابن الانباري
 اختلف في القياس على اصل المختلف في حكمه فاجاز قومه لا المختلف
 فيما اذا قام الدليل عليه صار بمنزلة الضمير عليه ومنعه الاخرى
 لان المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً واجباً بان يكون
 فرعاً لشيء أصلاً لشيء اخر فان اسم الفاعل فرع على الفعل في
 العمل واصل للصيغة الشبهة وكذلك لا فرع على لا ولا فرع
 على ليس في اصل اللات فرع على ليس ولا تناقض في ذلك الا
 مختلف في الجملة ومن امثلة على المختلف فيه ان يستدل على ان الا
 تنصب المستثنى فتقول حرف تام مقام فعل يجعل النصب حق
 النصب كياء في الندى فان اعمال ياء في الندى مختلفة فيهم
 قال انه العامل ومنهم قال فعل مقدم في العلة وفيها
 مسائل قال صاحب السوفى اذا استقرت اصول هذه القواعد
 علمت انما في غاية الرقاظة واذا نامت عليها عرفت انما عرفت
 ولا ملتح فيها ما ما ذهب اليه غفلة العلوم من ان عمل الفاعل يكون
 واهية وتمحله واستدلوا به على ذلك بانها ابداً تكون هي تابعة

ع
 وضا
 للوجود لا الوجوه تابعاً لها فيضمن لغير الحق وذلك ان هذه الا
 والضعف وان كنا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل الاستدلال
 والاستدلال بل على وجه الاستدلال والاتباع ولا بد في عامر القليل
 ففقد اذا صادفنا الضعف المستعمله والا وضاع بجوار العمل
 وعلمنا انها كلها او بعضها من وضع واضح حكيم جليل
 تطالبنا بها وجه الحكمة المختصة لتلك الحال من بين افعالها
 فاذا حصلنا عليها فذلك غاية المطر قال ابن جوتي في الخصا
 اعلم ان عمل الخويين اقرب الى عمل المتكلمين منها الى عمل المتفكرين
 وذلك انهم يعملون على المسود ويجتهدون فيه بشغل الحال واختيارها
 على النفس وليس كذلك عمل الفقه لانها انما هي اعلام وما امر
 لوقوع الاحكام وكثير منهم من لا يظهر فيه وجه الحكمة كالاحكام
 التعبدية بخلاف الفوفان كلها وغالبه ما تترك علة في ظاهر
 حكمته قال سيبويه وليس شيء مما يضطررك اليه الا وهم يجاوزون
 به وجهها انتهى نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة قال بعضهم اذا
 عجز الفقيه عن تعديل الحكم قال هذا تعبدى واذا عجز الصوري
 عنه قال هذا مسجوع وفي موضع آخر من الخصايص لا شك ان
 العرب قد اراوت من العدل والاغراض والنسب انهما الاتري
 الى القواديع الفاعل وينصب للفعل والجر مجزوفه والنصب
 مجزوفه والجر مجزوفه ونحو ذلك من التشبيه والجمع والامتنان
 والنسب والتعقيد وما يطول شرحه فليحسن بذلك

يعتقدون هذا كله اتفاق وقع وقراءة الوجه فان قلت فاعلمه
 شيء طبعوا عليه من غير اعتقاد لعلته ولا قصد من المقصود
 اني تنسب اليهم بل ان اخوانهم خذوا على الحجج التي تقام
 قبل ان الله تعالى انما هذا لهم لذلك وجعلهم عليهم لان طبعهم
 يتوالت له والخطا على صحة الوضع فيه ويزاها قد اجتمعوا على
 هذه اللغة وقاربه واعلمها فان قلت كيف تدعى الاجتماع
 وهذا اختاره منهم موجود ظاهر الا ترى الى الخطة في الجارية
 والتميمية التي عبرة لك في هذا القدر والكتابة لعلته محقق
 غير محقق به وانما هو في شيء من الفروع ليس في اما الاصول
 وما عليه العامة والمجهر فلا خلاف فيه وايضا فان اهل كل
 واحدة من اللغتين عدد كثير وخلق عظيم وكل منهم محافظ
 على لغته لا يخالف شيئا منها فهو ذلك الا لانهم يجتمعون
 ويتشاورون ولا يفرطون ولا يخلطون ومع هذا فليس من
 مواضع الخطة في علم قلته الا انه وجه من القياسات يوجب
 ولي كانت هذه اللغة حشو امكيد وحشوا مبدية لكثرة خفا
 وتعادوت اوصافها فجاء عنهم جرت الفاعل وفتح المضاعف اليه
 النصب محذوف الجزم وايضا فقد ثبت عنهم التعديل في مواضع
 نقلت عنهم كما سباني في اقسام العدل قال ابو عبد الله الحسين
 بن موسى البرمكي في كتابه ثمانا لصناعته غللا لا
 النحر بين فضاء رملة على كلام العرب وينان الى

فانزل لغتهم وعلته تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة امرهم
 ومقاصدهم في موضوعاتهم وهم لا يلك اكثر استعمالا واشد
 تدولا ولا يري راسعة الشعب الا ان مدار الشهرة ضاعا على ان
 وعشرين ونحوه على سماع وعلته تشبيه وعلته استغناء
 وعلته استئصال وعلته فرق وعلته توكيد وعلته تعويض
 وعلته نظير وعلته تقييد وعلته حمل على المعنى وعلته تشابه
 وعلته معادلة وعلته قرب ومجاورة وعلته وجوب
 وعلته جواز وعلته تغليب وعلته اختصار وعلته
 تخفيف وعلته دلالة حال وعلته اصل وعلته تحصيل وعلته
 اشعار وعلته تضاد وعلته اولي وشرح ذلك الشرح بن
 مكتوم في تذكرته فقال قوله على سماع مثل قوله امرأة
 ثريا ولا يقال رجل ثري ليس كذلك على سماع التسمية
 على تشبيه مثل اعراب المضارع لشابهة الاسم وبناء بعض
 الاسماء لشابهة الحروف وعلته استغناء كما استغناءهم
 بترك عن وضع وعلته استئصال كما استئصالهم الواو في بعدوا
 بين ياء وكسرة وعلته فرق وذلك فيما ذهبوا اليه من وضع
 الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع وكسرة نون للثنى وعلته
 توكيد مثل ادخالهم النون الخفيفة والثقلية في فعل الامر
 لتأكيد ايقاعه وعلته تعويض مثل تعويضهم اليهم الهمزة
 التواء وعلته نظير مثل كسرهم احد الساكنين اذا التقيا في الجمع

حملة على الجواز وهو نظيره وعلة تيقن مثل نفيهم النكرة بل حمل
على نفيها وعلة حمل على المعنى مثل من جاءه موعظة ذكر
فحمل الموعظة وهي مؤنثة حملة لها على المعنى وهو الوعد
وعلة مثاله مثل قوله سلاسلها غلالا وعلة معارضة
مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملة على النصب ثم عاد لولايتها
فحملوا النصب على الجز في جمع النون السالم وعلة مجاورة
مثل الجبر بالمجاورة في قولهم حجر ضبت حروب وضم لا راء في
لعمدة لمجاورة لعمدة اللام وعلة وجوب ذلك تعليلهم
رفع الفاعل ونحوه وعلة جواز ذلك ما ذكره في تعليل الاما
من الاسباب المعروفة فان ذلك علة لجواز الامالة فيما اميل
الوجه بها وعلة تغليب مثل كانت من القاشين وعلة
اختصار مثل باب الترجيم ولم يكن وعلة تخفيف كالادغام
وعلة اصل كاستحذ ويؤكد وعلة ما لا ينصرف وعلة
كقولهم ان الفاعل والى نسبة التقديم من المفعول وعلة دلالة
حال كقولهم لا تسجل الفاعل اي هذا السجل الخريف دلالة الحال
عليه وعلة اشعار كقولهم في جميع موسى مؤسوس يفتح ما
قبل الواو واشعارا بان الحذف في الف وعلة نقض مثل قولهم
في الافعال التي يجوز الغاءها متى تقدمت واكوت بالمصدر او
بضمية لم يرفع لما بين التاكيد والاعراض التناقض قال ابو بكر
واما علة التحليل فتدافع من على شرحها وفكرت فيها ايا ما فلم

يظهر لي فيما شئ وقال الشيخ شمس الدين بن الصانع قد ترا
مذكورة في كلام المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكيا
لها عن السلف في نحو الاستدلال على اسمية كيف ينبغي فيها
لانها مع الاسم كلام ونفي فعليتها المجاورة لها الفعل بلا فاصل
فتحل عقد شبه خلاف المدعى انتهى واما الضعف الثاني
فلم يتعذر له الجليس فلا بينه وقد بينه ابن السراج في
الاصول فقال اعتلالات التوبيخ ضربان ضرب منها هو
المدعى الاتهام العرب كقولنا كمل فاعل مرفوع وكل مفعول
منصوب وضرب يسمى علة العلة مثل ان يقول الم حار
الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا وهذا ليس منه بكسبان
نكلم كالكلمة العرب وانما يستخرج منه حكما في الاصل
التي وضعتا ويدين به فضل هذه اللغة على غيرها وقال
ابن جني في الخصايع هذا الذي سماه علة العلة انما هو تحيز
في اللفظ فاما في الحقيقة فانه شرح وتفسير وتقييم للعلة
الاسرى انه اذا قيل فلم ارفع الفاعل قال الاسناد الفعل اليه وقد
شاء لا بداهة هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد
انما انقطع لاسناد الفعل اليه فكان مغنيا عن قوله انما ارفع
لانه فاعل حتى يثابرها بعد عن العلة التي لها رفع الفاعل
قال في الخصايع اكثر العمل عننا ما بناها على الاحياء
كنصب الفضلة او شابهتها ورفع العدة وحرف المضاف

اليه وغير ذلك وعلى هذا مقام كلام العرب وخبر آخر
 يسمى علته وانما هو في الحقيقة سبب محض ولا يوجب من ذلك
 اسباب الامالة فانها علة الجواز لا الوجوب وكذلك علة قلب
 وادوية همة وهي كنهها انضمت ضمما لازما فانها مع ذلك
 يجوز ابقاءها وانما فعلتها بخبرة لا موجبة قال وكذا كل
 موضع جاز فيه اعدا بان فالكثير كالذي يجوز جعله بلاما وحده
 وذلك بالتركيب بعد معرفة شيء في المعنى نحو مريدت بن بريد
 صالح ورجلا صالحا فان علة الجواز ما جاز لما لوجوب انتهى
 فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب وان ما كان موجبا
 يسمى علته وما كان مجوزا يسمى سببا وقال في موضع آخر
 بمحصل مذهب اصحابنا ومشتقوا قولهم ينبغي علم جواز
 تخصيص العدل فانها وان تقدمت عدل الفقه فالكثير حاجتي
 مجرى التحقير والفرق في ذلك كلف فقضها الكتاب ذلك
 يمكننا وان كان على غير قيا من مستقلة كما لو كلف تصحيح
 قايين وان وميعاد ونصيب الفاعل ورفع المفعول وليست كذلك
 عدل التكليم لانها لا قدرة على غيره فاذا عدل التخيير متنا
 عن عدل التكليم يتقدمه عدل التفتيح اذا عرف ذلك فاعلم
 ان عدل التخيير خسران واجبا بد منه لان النفس لا تطيق
 في معناه غيره وهذا لا حق بعدل التكليم ما يمكن جملة لكن
 على استكراه وهذا الاحق بعدل الفقهية فالاول مالا بد المطبع

منه كقلب الالف فاذا للضمة قبلها وياء الكسرة قبلها ومنع
 الابتداء بالسكن والجمع بين الالفين المدين لا يكون ما قبل
 الالف الا مفتوحا فلو التفت الفان مدان لو فتحت الثانية
 بعد ما كن والثاني ما يمكن التصطن به على شقته كقولهم
 ياء بعد الكسرة اذ يمكن ان يقول في عصافير عصافير ولكن
 بكثرة قلت ومن الاول تقديم الحركات في المقصور وما الثاني
 تقديم الفتحة والكسرة في المنقوص وقال في موضع آخر اعلم
 ان اصحابنا اتهموا العدل من كتب محمد بن الحسن وجمعا

منها بالمدح طرفة والرفق قال ابن الانباري اختلفوا في
 في اثبات الحكم في محل النقص بما اذا ثبت بالنقص امر بالعدل فاعلم
 الاكثرون بالعدل لا بالنقص لانه لو كان ثابتا به الامر لا يوجب
 ابطال الا لخاصة وسد باب العتيا لان العتيا من محل فرع علمي
 اصل بعلة جامعة فاذا فقدت العلة للجامعة بطل العتيا
 وكان الفرع مقبضا من غير اصل وذلك محال الا ترى ان الحق
 قلنا ان الفرع والنصيب في نحو ضرب زيد بغير امر بالنقص بالعدل
 ليعطل الحاق بالفاعل والمفعول والعتيا من عليها وذلك لا يجوز
 وقال بعضهم يثبت في محل النقص بالنقص فيما عداه بالعدل وذلك
 نحو النصوص المنقولة عن العرب والمقيس عليها بالعدل الجامعة
 في جميع ابواب العربية فاستدل لذلك بان النقص مقتضى به

والعلة منظرية واحداً للحكم على المقطوع به اولى من ايجالته
على المظنون ولا يجوز ان يكون الحكم ثابتاً بالمتن والعلة معاً
لانه يؤدي الى ان يكون الحكم مقطوعاً به مطلقاً وكذا الشيء
الواحد مقطوعاً به مطلقاً في حالة واحدة محال
عن هذا الاستدلال بان الحكم انما يثبت بطريقين مقطوع به
وهو النص ولكن العلة هي التي دعيت الى اثبات الحكم فحق يقطع
على الحكم فالظن لم يرجع الى ما يرجع اليه القطع بل عكساً
متغيراً وان قلنا منافاة انتهى كلام ابن الانباري

العلة قد تكون بسيطة وهي التي يقع التعليل بها من جهة
واحدة كالقول ببل الاستفقال والجوار والمشاكلة ومحق
ذلك وقد تكون مركبة عن عدة اوصاف اثنين فصاعداً
كتعليل قلب بين ان يوقع الياء ساكنة بعد كسرة فالعلة
ليس مجرد كونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الامرين
وذلك كثير اجداً وقد يضاف في العلة صفة لغريب من الاحتياط
بحيث لو انقطعت لم يقع فيها كما سيأتي في القواعد وقال
ابن النحاس في التعليقة وعلى ابن عصفور حذف التنوين من
العلم الموصوف يا من مضاف الى علم بعلة مركبة من مجموع
امرين وهو كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين والتقاء لغير
يعلموا الا بكثرة الاستعمال فقط بدليل حذفه من هندية

ما صم على لغة من حرف هذا وان لم يلحق هذا ساكن ان كانه
لما راي انتقاض العلة احتاج الى قوله ومن العرب من يحذف
لجدة كثرة الاستعمال وهذه العلة الصحيحة المطردة في الجميع
لما عدل بها ولا ومن العلة المركبة قولنا محشوي في الفصل
في الذي ولاستطاعتهم اياه بصحة مع كثرة الاستعمال فحذفوه
من غير وجه فقالوا الذي يحذف الياء ثم الذي يحذف للمركبة
ثم حذفوه راساً واختاروا بلام التعريف الذي في اوله وكذا
فعلوه في التي وقالوا بالتحاسن انما التزموا الفصلان واذا خففت
وبين خبرها اذا كان فعلا مركبة من مجموع امرين وهما
العرض من تخفيفها وايلوها ما لم يكن يليها
من شرط العلة ان تكون هي الموجبة للحكم في المفسر عليه من
ثم خطاه ابن مالك البصريين في قولهم ان علة اعراب الضما
مشابهة للاسم في حركاته وسكناته واهمها وتخصيصه
فان هذه الاسماء ليست موجبة لاعراب الاسم وانما للوجوب
له وقوله بصفة واحدة معلنة مختلفة ولا يميزها الا الاعراب
بقوله احسن زيد فيحصل النفي والتعجب والا استفهام فان
اردت الاول رفعت زيدا والثاني نصبت له والثالث جرته
فلابد ان تكون هذه العلة هي الموجبة لاعراب المضارع فاما
تقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيحصل النهي عن كل منهما
عن تفراده وعن الجمع بينهما وعن الاول فقط والثاني مشتملاً

ولا يمين ذلك الا الاضراب بان يتجوز الثاني ايضاً ان امرت الاول
وتنصيه ان امرت الثانية وتترفع ان امرت الثالثة
قال ابن الانباري اختلفوا في التعديل بالعلة القاصرة يجوزها
ولم يشترطوا التعديل في صحة قولهم ما جازها
ما جازها وعسى الغريب ايضاً فان جازت وعسى اجري مجري
صار في فعلها اسم صحيح وخبر منسوب ولا يجوز ان يجري
مجرى ما رخصه غير هذين الموضوعين فلا يقال ما جازت خالفك
اي سارت ولا جازيد فايما اي صار زيد فايما والمالك لا يقال
عسى الغريب اي صار زيد فايما اجري عسى مجري صار
واستدل على صحة ما سارت العلة المتقدمة في الاحالة
والناسية وفادت عليها بظاهر النقل فان لم يكن ذلك علماً
للتعدي فلا قول من ان يكون علماً على الضاد وقال تقدم العلة
علة باطله لان العلة انما تزداد للتعدي وهذه العلة لا
تعدي فيها واذا لم تكن متعدياً فله فائدة لها لانها لا تخرج
لها فالحكم فيها ثابت بالنقل لا بما واجيب بالانتم انما تزداد
للتعدي فان العلة انما كانت علة لاحالتها ومناسبة لا لتعديها
ولما هم ايضاً عدم فائدة ما فيها فتميز الفرق بين المتصور الذي
يعرف معناه والذي لا يعرف معناه وتفيد انه ممنوع رد غير
المتصور عليه وتفيد ايضاً ان الحكم ثبت في المتصور عليه بخلاف
العلة التي كلام ابن الانباري وقال ابن مالك في شرح التبيين

عندنا

عندنا كون اخر الفعل المسند الى التاء وخبره بقولهم لئلا يتوالى
اربع حركات فيا هو لكل واحدة وهذه العلة ضيقة لا لغا
قاصرة لئلا يوجد التوالى الا في الثاني الصحيح وبعض الناس كما
نظروا والكثير لا يتوالى فيه والكون عام في الجميع انتهى فخرج
العلة القاصرة قال في الخصايس يجوز التعديل بعقدين
ومن اشبه ذلك قول هو آء مسلمي فان الاصل مسلمي فقلت
الواو ياء لا منين كل منها موجباً لاجتماع الواو والياء
وسبق الاولى منها بالكون والاخر بالمتكلم ابدأ بكسر الخاء الذي
قبلها فوجب قلب الواو ياء وادغامها لئلا يمكن كسر ياء عليه ومن ذلك
قولهم اسوي في الاستيما اصله سوي قبلت الواو ياء ان ثبتت
لانها ساكنة غير مدغمة بعد كسرة وان ثبتت لانها ساكنة ياء
فانما ان علمنا ان احديهما كعلة قلب ميزان والاخرى كعلة
كله في مصدر طويث ولويت وكل منهما مؤنثه وقال في
موضع اخر قد يكثر الشيء فيراد عن علة كرفع الفاعل فوجب
الفعل فيذهب قوم الشيء واخرى الى غيره فيجب ان تامل
القولين واعتقاد اقراهما ورفض الاخر فان توالي في القوة
لم ينكر اعتقادهما جميعاً فعد يكون الحكم الواحد معلولاً بعقدين
انتهى قال ابن الانباري اختلفوا في تعديل الحكم بعقدين
فصاعداً فذهب قوم الماشية لا يجوز لان هذه العلة مشبهة
بالعلة العقلية والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها الا بعلة

واحدة فذلك ما كان شأها بها وذهب قوم الى الجواز وذلك
 مثل ان يدل على كون الفاعل شيئا من تلك الخلق من الفعل يعمل
 كونه يمكن له لام الفعل في خصوصية ويتبع العظمة عليه
 اذا كان ضمير متصلا ووقع الاعراب بعده في الاستعانة
 الخمسة واتصال تاء الثانية بالفعل اذا كان الفاعل مؤنثا
 وقولهم في النسب الى كذا فتى وقولهم جبا بالتركيب ولا
 جبهه اي لا قبل له جينا وقولهم في فخصت فخصت بالاب
 تاء لتجاءن الفاعل في الاطباء وهذا الابدال انما يكون في كلمة
 لا كالمثنيين فلهذا شأن عدل واستدل على جواز ذلك بان هذه
 العلة ليست موجبة وانما هي اداة وذلك على الحكم فكما يجوز
 ان يستدل على الحكم بانواع من الامادات والدلائل فكذلك
 يجوز ان يستدل عليه بانواع من العدل ويجب بانه كان
 المعنى الفاعل است موجبة كالعدل العقدي كالتحرك لا يعمل
 الا بالحركة والعالمية لا تعمل الا بالعدة فسلم وان كان
 المعنى الفاعل مؤنثا بعد الوضع على الاصل في فمتموج
 فاتها بعد الوضع بمثابة العلة العقلية فيمنع ان تجري
 مجرى لها انتهى يجوز تعليل حكيم بعلته واحدة
 قال في الخصايع ساء لم يتضاد لم تضاد اقولهم بزيوتانه
 يستدل به على ان الجار معدود من جملة الفعل وجعل الدلائل
 منه ان الباء فيه متعاقبة له منزهة النفس في غير امره زيدا

فكما ان هذه الفعل موضوعه فيه كايته من جملته فكذلك ما
 عاقبه من حروف الجر فيجب ان يعد من جملة متعاقبه ما
 هو من جملته ويستدل به ايضا على ضد ذلك وهو ان الجار
 جار مجرى بعض ما جره بدلية لا يفصل بينهما فاعدا ان
 تقدير ان مختلفان مقبولان في القياس مثلعتان بالبشر لا
 يباس هذا في موضع آخر باب فان سبب الحكم قد يكون
 سببا لعدة على وجه هذا باب ظاهر التناقض وهو متفق
 صحيح واقع وذلك لقولهم القود والحركة في مثل الاعلال بقدر
 الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها لكنهم شبهوا بحركة العين
 التابعة لها جرف اللين التابع لها فكان فعلا فعال فكما صح
 نحو جبابه يام صح باب القود والغيب ونحوه فانت تزي
 حركة العين التي هي سبب الاعلال صارت على وجه آخر
 التصحيح وهذا مذهب غريب لما خذ انهم في دوام
 العلة قال في الخصايع هو نوع ظريف ذهب المبرد في حقه
 اسكان الم ضربت الى الحركة ما بعده من الضمير لئلا
 يتوالى اربع حركات وذهب ايضا في حركة الضمير من ذلك
 الى انها السكون ما قبله فاعتل لهذا هذا ثم دار فاعتل لهذا بهذا
 قال وهو نظير ما اجازه سيبويه في نصب الوجه من قولك
 الحسن الوجه وانه جعله تشبيها بالفتاير بالرجل مع ان جبر
 الرجل تشبيها بالحسن الوجه قال الا ان سبب سيبويه لقوى من

سئل المبرد لان الشيء لا يكون علته نفسه واذا لم يكن كذلك
 كان من ان يكون علته بعد في بعض
 العمل قال في النصابين هو خبر بان احدهما حكم واحد يتحد
 علتان فالكثير الاخر حكمان في شيئين واحد مختلفان وحدث
 اليهما علتان مختلفتان قال اولد كثر في التعليل بعلمين
 المشايخ كاعمال اهل الحجاز ما واصلوا في تميم لها قالوا لو
 لارادوا خلة على المبدأ والخبر دخول السير عليها واما في
 الحال ففيها اياها اجر في الرضع والنصب بحواها والاشرك
 لارادوا خلة فادخله بمعناه على الجمل المستقلة بنفسها في
 ساشوة لكل واحد من جزئها اجرها مجرى هل وكذا
 كانت عند يسيويه اقوي قياسا من لغة الحجاز وكذلك ليتها
 من الغاها للمعها باخا لها ومن اعلمها للمعها مجرى الجرازا
 وحدث عليها ما وقرئ بينهما وبين اخاها بانها شبه بالفعل
 في الافراد وعدة المروء وكذا ذلك هلم للمعها اهل الحجاز اسم
 الفعل فلم يخفوها العلاما وبنو تميم يلحقونها العلاما اعتبارا
 لاصل ما كانت عليه يجوز التعليل بالاسماء العديدة
 كتعليل بعضهم بناء الضمير باستغناء عن الاعراب باختلاف
 صيغة الحصول الامتياز بذلك
 بان يجمع اهل العربية على ان علته هذا لكم كذا كما جتمعهم على
 ان علته حركات تقديم الحركات في المقصود ان تعذر في المنقوص

الاستقلال النصب بان ينصب العربي على العلة قال ابو جهم
 وسمعت رجلا من اليمن يقول فلان لغوي جاته كتابي فاقصها
 فقلت له انقول جاته كتابي فقال نعم اليس يصحفة قال ابن
 جني فهذا الاعرابي الجلف على هذا الموضع بعد العلة واجتج
 لنا ينك المذكور بما ذكره قال وعن المبرد انه قال سمعت عمارة
 بن عقيل بن بلال بن جريد يقول ولا الذيل سابق الشمار فقلت
 له ما تريد قال اردت سابق الشمار فقلت له فلما قلته قال لئ
 قلته لكان اوزك قال ابن جني في هذه الحكاية ثلثة اغراض
 لنا احدها تصحيح قولنا ان اصل كذا وكذا والثاني انها تعدل كذا
 الكذا الاثر اذ انما طلب الخفة يدل عليه قوله لكان اوزك اي
 اقل في النفس من قولهم هذا درهم وازن اي تغيل لم وزن في
 الثالث انها قد تنطق بالشيء غيره في نفسها اقوي منه لايشك
 التخفيف وقال يسيويه سمعنا بعضهم يدعوا اللهم وضعا ويا
 فقلنا له ما اردت قال اردت اللهم اجمع فيها ضعا وديبا
 نفسه وانوي هذا التصريح تصحيح عنهم بالعلية انتهى
 الايام كحاردي ان قوم من العرب اتوا النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال من انتم فقالوا نحن بنو عديان فقال بل انتم بنو شدان قال
 ابن جني شاذ ان الالف والنون زايدتان وان كان لم ينعوه
 بذلك غير ان اشتقاقه اياه من الغي بمنزلة قولنا نحن ان الالف
 والنون زايدتان ومن ذلك ايضا ما حكاه غيره ما كان الغرض

حضرت مجلس ابن أبي اسحق فقال كيف يشهد هذا البيت وعينان
قال الله كونا فكنا فعلان بالكتاب ما تفعل للفرز فقال الفرزدق
كذا الشد فقال ابن أبي اسحق ما كان عليك لو قلت فقولين
فقال الفرزدق لو شئت ان اسبح لنسجت ومنه من لم يعرف
احد من المجلس ما اراد قال ابن جني اولى نصب لا خبر ان الله
خلقها وامرها ان تفعل ذلك وانما ارادها تفعل ذلك وكان
تامة غير محتاجة الى خبر فكانه قال وعينان قال الله احدا
فحدثنا انتهى فكذا من الفرزدق ايماء الى العلة السبب
والنقسم بان يذكر جميع الوجوه المحتملة ثم يبينها اي يبينها
فيبقى ما يصح ويخفى ما عداه بصطريقه قال ابن جني مثله اذا
سالت عن وزن صردان فتقول لا يخفى اما ان يكون فعلا
او مفعلا او فعلا لا هذا ما يحتمله ثم نقصد كونه مفعلا لان
فعل الابانها مثالا ان لم يحتمل ان يبق الا فعلا ان قال ابن
جني وليس كذلك ان تقول في النقسم ولا يجوز ان تكون فعلا
او فعلا لان تخوذا لك لان هذه وجوه امثلة ليست موجبة
اصلا ولا قسمة من الموجود فتجد في مفعول فانه ورد ترتيب
منه وهو مفعول بالكسر كقولهم ارب وفعول ورد ترتيب منه
وهو فعول بالكسر كقولهم ارب وكذلك تقول في مثالا ايماء قوله
يقول لها من ايماء واشتمل لاجل ان يكون افعلا او فعلا
او افعلا او فعلا لان الاقل كثير كالكلب وتعملون له نظير في

امثلةهم نحو جلدن وتجملن وايضل نظيره ايتن وفيقول نظيره
صيرت ولا يجوز ان يقول ولا يخرج ان يكون افعلا ولا فعلا ولا
ولا افعلا ويجوز ذلك لك هذه امثلة لا تقرب من امثلةهم فحينما
ج الى ذكرها في النقسم انتهى وقال ابن الانباري لا لست لال النقسم
صرا ان احدها ان يذكر الاسم الذي يجوز ان يتعلق الحكم بها
فيبطلها جميعا فيبطل بذلك قوله وذلك مثله ان يقول لوجار
دخل اللهم في خبر لكن لم يخف اما ان يكون لام التوكيد او لام
النقسم بطل ان تكون لام التوكيد لانها انما حست مع ان لا
تقا فمات في المعنى وهو التاكيد ولكن ليست كذلك وبطل ان

تكون لام النقسم لانها انما حست مع ان لان ان تقع في جزاء
النقسم كاللام ولكن ليست كذلك واذا بطل ان تكون لام التوكيد
ولام النقسم بطل ان يجوز دخول اللام في جزاء والثاني ان
يذكر الاسم الذي يجوز ان يتعلق الحكم بها فيبطلها الا الذي
يتعلق الحكم به من جهة فصح قوله وذلك كما يقول لا يخفى
نصب المستثنى في الواجب بخو قام القوم الا زيدا اما ان
يكون بالفعل المتقدم بقوة الا او بالا لا لغا بمعنى مستثنى
او لا لغا مركبة من ان للتحفة ولما لان التفسير فيه الا ان
زيد لم يعم والثاني بطل بخو قام القوم غير زيد فان نصب
غير لو كان بالا لصار الا غير زيد وهو يفسد المعنى وبالله

لو كان العامل لا بمعنى استثنى لوجب النصب في النفي كما يجب
في الإثبات لأنها فيه ايضاً بمعنى استثنى وبأنه يؤدي إلى العمل بها
لحرف وذلك لا يجوز وبأنه لو جاز النصب بتقدير استثنى لمجاز
الرفع بتقدير استثنى لاستثناهما في حسن التقدير كما هو رد ذلك
عندنا فلا بد على بن علي حيث اجابه بذلك باطوان ان
المخففة لا تعمل وبأن الحرف اذا ركب مع حرفاً آخر خرج كل
منها عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم آخر والرفع بطوان
ان لا تعمل بتقديره واذا بطل الثلثة ثبت الاول وهو ان
النصب بالفعل انما يتصرف في الاسم في محلها وقال
ابو البقاء في التبيين القليل على ان نعم وبئس فعلان سبق
التقسيم وذلك انهما ليسا حرفين بالاجماع وقد دل على انهما
ليسا اسمين او حرفين احدهما بان هما على الضم ولا سبيل
لو كانا اسمين لان الاسم انما ياتي اذا شبه الحرف ولا سابقه
بين نعم وبئس وبين الحرف فلو كانت اسماً لا عربى والثاني
انما لو كانت اسماً لكانت اما جامداً او وصفاً ولا سبيل إلى ضمها
للمحرف فيها لان وجه الاشتقاق فيها ظاهر لانها من نعم النحل
اذا صاحبه نعمه ولم نعم عليه يمدح ولا يجوز ان يكون وصفاً
اذا لو كانت كذلك لظهر الوصف معها ولان الصفة ليست على
هذا البناء واذا ذكرنا حرفاً وكولنا اسماً ثبت انهما فعل انتهى

وقال ابن قلاوچ في المعنى القليل على ان كيف اسم السبب والتقسيم
فقول لا يجوز ان يكون حرفاً لمحصل الفائدة منها مع الاسم
وليس ذلك لغير حرف النداء ولا خالاً لان الفعل يليها بالبناء
فاصل عن كيف تصنع فلنعم ان يكون اسماً لانه لا صيغة الاضافه
الناسبه وتتم الاخاله ايضاً لان بها خالاً لا يظن
ان الوصف علة فيمنه فيا سماعاً علة وهو ان يحمل الرفع
على الاصل بالعلته التي على عليها الحكم في الاصل الحكم بالمر
يسم فاعله على الفعل في الرفع بعلة الاستناد وحمل الرفع
على الاسم في الاخر بعلة اعتوار العلى عليه ذكره ابن الانباري
قالوا خالفوا هل يجيب به ان الناسبه عند المطالبة فقالوا نعم
لا يجب وذلك مثل ان يدل على جواز تقديم خبر كان عليه حال
فقول فعل متصرف فجاز تقديمه عليها فيا سماعاً على ما لا فاعل
المتصرفه فيطالبه بوجه الاخاله والناسبه واستدل بعدم
الوجوب بان الاستدلال في القليل بانما نه فلا يفي عليه الاثبات
بوجه الشرط وهو الاخاله وليس على الاستدلال ان الشرط لا يجب
على المعتز ضريان عدم الاخاله التي هي الشرط وكولنا ان يذكر
الاسيطة لعلنا ان يستقل بالمناظره وحده وان يورد الاسيطة
ويجب عنها وذلك لا يجوز وقال قوم يجب ان القليل انما يكون
دليلاً اذا ارتبط به الحكم وتعلق به وانما يكون متعلقاً اذا بان
وجه الاخاله واجيب بوجود الارتباط فانه قد خرج بالحكم فضاء

بمنزلة ما قامت عليه البينة بعد الدعوى فاما العطف اليه
 بوجه الاخالة والمناسبة فيمنزلة عدالة الشهود فلهذا يجب
 على المدعي ولكن على المنصم ان يقدم في الشهود فذلك لا يجب
 على المستدل لان الاخالة وانما على المعترض ان يقدم انتهى
 اشبه قال ابن البارقي وهو ان يحمل الدعوى على الال
 بضره من الشبه غير العلة التي على غير الحكم في الال
 وذلك مثل ان يدعى على اعرابا انضاع باء بتخصيص
 شاعه فكان معناه كالاسم وانه يدخل عليه لام الابداء
 كالاسم وانه على حركة الاسم وسكونه وليس شيء من هذه
 العلل في التي وجب لها الاخر في الاصل فانهما في ذلك اللين
 كما تقدم قاله فيما يشبه قياسا صحيحا يجوز التمسك به
 في الاصح كقياس العلة العلة قال ابن البارقي وهو
 الذي يوجد معه الحكم وتفقد الاخالة في العلة واختلاف في
 كونه حجة فقالوا ليس بحجة لان مجزء العلة لا يوجد عليه
 النظم الا ترى انك لو عقلت بقاء ليس بعدم التعريف لا طراد
 البناء في كل اسم غير منصرف لما كان ذلك العلة فيذهب على
 النظم ان بناء ليس لعدم التعريف ولان اعراضا لا ينصرف
 لعدم الانصراف بل يعلم بيقين ان ليس اعراضا لان الاصل في
 الافعال البناء وان ما لا يصح انما اعرب لان الاصل في
 الاسماء الاعراض فاذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرافها

علم ان مجزء الظرف لا يتكفي فلا بد من اخالة او شبه وبدل
 على ان الظرف لا يكون علة لانه لو كان علة لادى الى التدارك الا
 ترى انه اذا قيل ما الدليل على صحة دعواه فيقول ان ادعي
 ان هذه علة في محل آخر فاذا قيل له وما الدليل على اخالة
 في محل آخر دعوى اخالة في مسبقنا فدعواه دليل على صحة
 دعواه فاذا قيل ما الدليل على انها علة في الموضوع معا
 فنقول وجود الحكم معها في كل موضع دليل على اخالة فاذا
 قيل ان الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة فما
 الدليل على ان الحكم يثبت بها في المحل الذي هو فيه فنقول كونها
 علة فاذا قيل ما الدليل على كونها علة فنقول وجود الحكم
 معها في كل موضع وجدت فيه فينصير الكلام بذلك وقال قوم
 اخالة حجة واحتجوا على ذلك بان قالوا الدليل على صحة العلة اطرافها
 وسلا متعاضدا من النقص وهذا موجود هنا وبما قالوا اعجز العلة
 دليل على صحة العلة وربما قالوا نوع من القياس فوجب ان يكون
 حجة فالواجب فيه اخالة او شبه وذلك لانهم جعلوا الظرف
 دليلا على صحة العلة وادعوا انها العلة نفسها وليس من
 ضرورة كونه دليلا على صحة العلة ان يكون هو العلة بل ينبغي ان
 يثبتوا العلة ثم يدلوا على صحة الظرف لان الظرف نظر ان بعد
 ثبوت العلة ورة الثاني بان العجز عن تصحيح العلة عند النظر
 دليل على فسادها وذلك لانها تنسك بالظرف في اثبات الظرف

دها

فان ما فيه اخلال او شبه لم يكن حجة كونه قياسا للشيء وتسمية
 به لما فيه من اخلال والشبه الغالب على الظن وليس ذلك حجة
 في الظن فوجب ان لا يكون حجة انتهى الغاء الغارقة
 بيان ان الذريع لم ينفرد الاسد الا فيما لا يشتر فيه من اشتراكهما
 مثلا في قياس الظرف على الجبر ويجتمع ان لا فرق بينهما فانهما
 متساويان في جميع الاحكام وانما وقع الخلاف في هذه المسئلة
 النقصة لابن الانباري في جملة وهو
 وجود العلة ولا حكم على مذهب من لا يرى تخصيص العلة
 وقال في اصوله الاكثر ان علوان الظن شرط في العلة وذلك
 ان يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع كرفع كل ما اسند
 اليه الفعل في كل موضع لو وجد علة الاسناد ونصب كل فعل
 وقد فضله لوجود علة وقوع الفعل علة وانما كان شرط لان
 العلة العقلية لا تكون الا مكررة ولا يجوز ان يدخلها
 التخصيص فكذلك العلة التخويلية وقال قوم ليس بشرط
 فيجوز ان يدخلها التخصيص لانها ليس على الحكم يجعل جال
 قصارى بمنزلة الاسم العام فكما يجوز تخصيص اسم العام
 فكذلك ما كان في معناه وكما يجوز التمسك بالعموم المخصوص
 فكذلك بالعلة المخصوصة وعلى الاول قال في الجدل مثال
 النقض ان يقول انما بنيت خدام وقطام ورفاش لا اجتماع
 ثلاثة على التعريف والتأنيث والعدل فتقول هذا

ينتقض اذ رجحان فان فيه ثلاث عدل بل اكثر وليس بمسعى قال
 والجواب عن النقض ان يمنع مسئلة النقض ان كان منها منع ان
 يدفع النقض باللفظ او بمعنى في اللفظ فالمنع مثله ان تقول انما
 جاز النسب في نحو يا زيد الظرف حمل على الموضع لانه وصف
 لما في مفرد مفهوم فيقال هذا ينتقض لقولهم يا ايها الرجل
 فان الرجل وصف لما في مفرد مفهوم ولا يجوز فيه النسب
 فتقول لا نعم انه لا يجوز فيه النسب ومنع على مذهب من يرى
 جواز الزرع باللفظ مثله ان يقول في حد المبدأ اكل اسم
 عربيت من العوامل اللفظية لفظا او تقدير ا فقال هذا
 ينتقض بقولهم اذ اريد جاني الكرمه فزيد مبتداء قد تعري
 من العوامل اللفظية ومع هذا فليس مبتداء فتقول قد ذكرنا
 في الحد ما يدفع النقض لاني قلت لفظا او تقدير وهو وان
 تعري لفظا لم يتعد تقدير فان التقدير اذ اجازي زيد
 والزرع بمعنى في اللفظ مثل ان يقول انما لم يقع يكتب في نحو
 مروي برجل يكتب لقباه مقام الاسم وهو كاتب فيقال
 هذا ينتقض بقوله مروي برجل يكتب فانه فعل قد قام مقام
 الاسم وهو كاتب وليس بمرفوع فتقول قد قام مقام الاسم انما تكون
 موجبا للرفع اذا كان الفعل معربا وهو الفعل المتنازع نحو يكتب
 وكتب فعلا ماضيا والفعل الماضي لا يستحق في الاعراب فلما
 لم يستحق شيئا من جنس الاعراب منع الزرع الذي هو نوع منه

فكانا قلنا هذا الفعل المتحقق لا يعزى له مقام الاسم فوجب له
 الرفع فلا يرد النقص بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئا من الاعراض
 اما على من يرى تخصيص العلة فان النقص غير مقبول منها
 تختلف العكس بناء على ان العكس شرط في العلة وهو لا يلائم
 وهو ان يعدم الحكم عند عدم العلة لعدم رفع الفاعل كعدا
 اسناد الفعل اليه لفظا او تقديرًا وقالوا هم ان لا يشرط لان
 هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي والدليل العقلي يدل وجوبه
 على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدمه ومثاله يختلف العكس
 قوله بعض الضمائم في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن الياء
 نحو زيد اما ذلك انه بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر
 بل حذف الفعل واكتفى بالظرف منه وبقي متصرفا بعد حذف
 الفعل لفظا وتقديرًا على ما كان عليه قبل حذف الفعل ومنها
 عدم التأني وهو ان يكون الوصف لاسمائه فيه قال ابن
 الانباري الا كما في علمه لا يجوز للحاق الوصف بالعلم مع عدم
 الاخلال سواء كان الرفع نقصا او غيره وهو حشو في العلة
 وذلك مثل ان يدل على ترك صرف جملتي فتقول انما امتنع من
 الضرف لان في آخره الف التانيث المقصورة فوجب ان يكون
 غير منصرف كما يرمي في آخره الف التانيث المقصورة وقد ذكر
 المقصورة حشوا لانه لا اثر له في العلة لان الف التانيث لم يستحق
 ان يكون سببا ما انما هو الضرف لكونها مقصورة بل لكونها

للتانيث فقط الا ترى ان الممدودة سبب مانع ايض واستدل
 على عدم الجواز بانه لا اخلال فيه ولا مناسبة فاذا كان خاليا
 عن ذلك لم يكن دليلا فاذا لم يكن دليلا يجوز الحاقه بالعلم
 وقال اذا ذكر لدفع النقص لم يكن حشوا لان الاوصاف
 في العلة تقتضي لا شيئا من احدها ان يكون لها ثانيا
 والثاني ان يكون فيها احترازا فالحال لا يكون ماله ثانيا
 حشوا فكذلك لا يكون ما فيه احترازا حشوا وقال ابن حنبل
 في الخصايع قد يرد في العلة صفة لضرب من الاختصاص
 بحيث لو سقطت لم تنجح فيها كقولهم في هذا ارباب اصد
 انا اول فلما اكتشف الالف وان قربت الثانية منها مرت
 الظرف فلم يؤثر اخراج ذلك على الاصل بتغييرها على غير
 من المعينات في معناه وليس هناك ياء قبل الظرف مقدرة
 وكانت الكلمة جمعا ثقل ذلك فابديت الواو هجره فصارت ارباب
 فذكره علة مركبة من خمسة اوصاف محتاج اليها الخامس
 فقوله ولم يؤثر الى آخره احترازا من نحو قوله سمع من صاها
 عوا ولا تقولك وليس هناك ياء مقدرة لثلاث ياءات هي قوله
 وكل العينين بالعراور لان اصله عراوير وتقولك وكانت
 الكلمة جمعا غير محتاج اليه لانه لو لم تذكره لم يخل ذلك بالعلم
 الا ترى انك لو بيت من قلت وبعث واحدا على فواعلوا
 فاعل لجره كما تضمن في الجمع لكنه ذكرنا ياءا من حيث كان

كان الجمع في غير هذا ما يدعى بالاولى والاولى هو جمع في قوله
ما كذا الا وحيا قال ولا يجوز زيادة صفة لانه لا يجرى اصل البتة
كقولهم رفع طلحة من نحو جاني طلحة انه لا سناد للفعل اليه
ولانه مؤنث او علم فذكر في الثانية والعلمية لغو لا فائدة له
انتهى القول بالموجب قال ابن الانباري في جملته وهذا
يسلم للمستدل ما اتفقوا من وجوب العلة مع استبعاد المزاولة
وعنى توجب كان المستدل منقطعها فان توجب في بعض الصور
مع عموم العلة لم يعد منقطعها مثل ان يستدل البصري على
جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف في نحو اكتبوا
زيد فيقول جواز تقديم معول الفعل المتصرف ثابت في غير
الحال فكذلك في الحال فيقول له الكوفي انا اقول بموجبه فان
الحال يجوز تقديمها عندي اذا كان في الحال مستغنى والجواب
ان يقدم العلة على وجه لا يمكنه القول بالموجب ان يقول
عنيت ما وقع للخلوة في فيه وعرفته بالالف واللام فتناوله
فانصرف اليه ولما ان يقول هذا قوله بموجب العلة في بعض
الصور مع عموم العلة في جميعها فلا يكون قوله بموجبها
فساد الاعتبار قال ابن الانباري وهو ان يستدل بالقياس
على مسئلة في مقابلة النص عن العرب كان يقول البصري الدليل
على ان ترك صرف ما لا ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر ان الاصل
في الاسم الصرف فلجوزنا ترك صرف ما ينصرف لادى ذلك الى

ان يردده عن الاصل الى غير اصل في الجبان لا يجوز قياسا على من
المقصود فيقول له المعترض هذا استدلال منك بالقياس في
مقابلة النص عن العرب وهو لا يجوز فانه قد ورد النص في
في آيات تركها فيها صرف المتصرف المتصرف والجواب الطعن
في النقل المذكور ما في استاده وذلك من وجهين احدهما ان
بطالبه باثباته وجوابه ان يستدل او يحمله على كتاب محمد
عند أهل اللغة والثاني القدر في رواية وجوابه ان يبدي
له طريقا آخر فاما في مثله وذلك من خمسة اوجه احدها
التاويل بان يقول الكوفي الدليل على ترك صرف المتصرف ومن
ولدوا عامر ذو الظل وذو العرض فيقول له البصري انما يصرفه
لانه ذهب الى القبيلة والمحل على المعنى كثر في كلامهم والشارح
الحارثية بنصر اخر مثله فليت اقطا ويسلم الا ان كان يقول الكوفي
الدليل على ان اعمال الا في باب التنازع اولى قول الشاعر وقد يغني
لها ونرى عصفرا فيقول له البصري هذا معارض بقول الآخر
ولكن مضطحا وسبب وسبب بنوعه من منافذها ثم
والثالث اختلاف الرواية كان يقول الكوفي الدليل على جواز صدق
المقصود في الضرورة قوله سيغيبني الذي اغتال عنى فلا فسر
يدوم ولا غناء فيقول البصري الرواية غناء بفتح الغين وهو محذوف
الرابع منع ظهور والاند على ما يلزم منه فساد القياس كان يقول
البصري الدليل على ان المصدر اصل للفعل انه يسمي مصدرنا المصدر

هو الوضع الذي يصدر عنه الابل فلو لم يصدر عنه الفعل واللام
 لما سمعوا قولهم فيقول الكوفي هذا حجة لنا في ان الفعل اصل
 للمصدر فانه انما سمعوا مصدره لا انه مصدره عن الفعل كما يقال
 مركب فانهم يسمون مركب اي مركب ومركب
 فساد الوضع قال ابن الانباري وهو ان يخلق على العلة ضد
 المقضي كان يقول الكوفي انما جاز التجب من الترادف والبيان
 سائر الالوان لانها اصله للوان فيقول له البصري قد علمت
 على العلة ضد المقضي لان التجب انما استخرج من سائر الالوان
 للزومها المحل وهذا المعنى في الاصل يبلغ منه في الفرع فاذا لم
 يحجز ما كان فرعاً للملزم منه المحل فلان لا يجوز ما كان وهو
 ملزم للمحل اولى والجواب ان يبين عدم القضية او يبين له
 ذلك ويبين انه يقتضي ما ذكره ايضا من وجه اخر
 للمع للعلة قال ابن الانباري وقد يكون في الاصل والفرع
 فالاول كان يقول البصري انما ارفع المضارع لقيامه مقام
 الاسم وهو عامل معنوي فاشبه الابتداء في الاسم للابتداء والاسم
 يوجب الفرع فكذلك ما شبه فيقول له الكوفي لانهم ان الابتداء يرفع
 الترفع في الاسم للابتداء والثاني كان يقول البصري الدليل على ان
 فعل الامر معنوي على ان ذلك ونزول نحوها من اسماء الافعال مبنية
 لقيامها مقامه ولولا انه مبني والاما لما بني ما قام مقامه فيقول
 له الكوفي لانهم ان خود ذلك انما يبنى لقيامه مقام فعل الامر بالفتحة

لام الامر والجواب عن منع العلة ان يدل على وجودها في الال
 او الفرع بما يظهر به فساد المعنى المطلوبة بتجديد العلة
 قال ابن الانباري والجواب ان يدل على ذلك بشيئين الثاني
 شهادة الاصول فالاول وجود الحكم لوجود العلة وثالثا لوجودها
 كما يقول انما بنيت قبل وبعد على الضم لانها انما انشطعت عن
 الاضافة فيقال وما الدليل على صحة هذه العلة فيقول الثاني
 وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها الا ترى انه
 اذ لم يفسح عن الاضافة عاد الاعراض والثاني كان يقول انما
 بنيت كيف واين ومتى لتضمنها معنى الحرف فيقال وما الدليل على
 صحة هذه العلة فيقول ان الاصول تشهد بذلك على ان كل اسم
 يتضمن معنى الحرف وجبان يكون مبنيا المعترضه قال
 ابن الانباري وهو ان يعارض المستدل بعلة مبتدأه والاكثر ان
 على قولها لانها وقعت العلة وقيل لا تقبل لانها تصيد لمصب
 الاستدلال وذلك رتبة للسؤل لا التايل مثلهما ان يقول الكوفي
 في الاعمال انما كان اعمال الاول اولى لانه سابق وهو صالح للعمل كان
 اعماله اولى لقوة الابتداء والعناية به فيقول البصري هذا
 معارض لان الثاني اقرب الى الاسم وليس في اعماله نقص معني
 فكان اعماله اولى قال ابن الانباري ذهبوا جميعا الى
 انه لا يجب على التايل ترتيب الاسئلة بل انه ان يتردد في كيف
 شاء لانه جاء مستغنيا عن التايل او قال اخرون يجب ترتيبها فعلى

هذا انما الاستدلال فساد الامتيان وفساد الوضع لان المعتزلي
يدعي ان ما ينطق به الالهي ليس حقيقة في موضعه فقد صام اهل
الدليل والعدل المرجح لانه بيننا لم يدل في محل القضية ولا
حاجة الى الاعتراض والمنع ثم المطالبة لان المنع انما العلة
والطالبة اقرار العلة والافتراض لا يقبل ثم النقض لما فيه
من تسليم صدق حجة العلة لو سلمت من النقض فكان اخيره
عن المطالبة اولى لان المطالبة لا يستوجب علو علة منقوضة
ثم المعارضة لانه ابتداء دليل مستوف في مقابلة دليل المستدل
فهي بمنصب الاستدلال اشبه منها بالسؤال
قال ابن الانباري السؤال طلب اداة ومبتدأ على سائر مسائل
وسؤال عنه وسؤال عنه فالسائل ينبغي له ان يقصد قصد
السعته ولهذا قال قوم انه ليس له مذهب في الجهور على انه لا بد له
من مذهب في نفسه فيترك الكلام فتذهب فائدة النظر وان يسأل
عما ثبت فيه الاستبهام فتعقل ما ثبت فيه الاستبهام كما في صحيح
بينه الاستبهام كان يسأل عن حد الخرافة في الكلام فان سأل
عن وجود النطق والكلام كان فاسدا وان لا يسأل الا عن الملايم
منه فاني سأل عما يلزم منه حجة لم يسمع منه كان يسأل الكوفي
عن الاستدلال لما كان عمله الترفع وكان حجة فانه لا يرى انه عامل
البينة وان لا يقتضيه سؤال الى سؤال فان انتفى عن مقتضاها
والمسئلة ادوات الاستفهام للمعتزلة وان مفهومها غيرهم كان

يقول ما تقول في اشتقاق الاسم فان بها غير مفهوم لم يستحق
الجواب كما يقول ما تقول في الاسم لانه لا يدري اسأل عن حجة
ام اشتقاقه ام غير ذلك والمسألة منه شرطه كونه اهله
بان يكون من اهل فقه السؤال كما انقضى عن الحق والمعتزلي
عن الضرر وعليه ان يأخذ في ذكر الجواب في تعيين السؤال
فان سلمت بعده كان متجها وكذلك ان ذكر الجواب وسكن
عن الدليل من اطرافه كان قبيحا ولم يعد مقتضاها احتمال
ان يكون سكوت لتفكره في ايراد الدليل بعبارة ادل عن الغرض
ويقال بعد مقتضاها لانه تصدي النصب الاستدلال فينبغي
ان يكون الدليل معذرا في نفسه والسؤال عنه ينبغي ان يكون
ما يمكن وادراكه كاتفاق الحركات فان كان مما لا يمكن كاعداد جميع
الفاظ والكلمات الدالة على جميع السمات كان فاسدا للتعذر
ادراكه فلا يستحق الجواب عنه والجواب هو لاطراف السؤال
من غير زيادة ولا نقصان فان كان السؤال عاما وجبا يكون
للجواب عاما وقال قوم يجوز الغرض في بعض القصور كالسؤال
عن حوز تقديم خبر البشراء فله ان يغرض في الفرد وله ان
يفرض في الجملة لان من سأل عن الكل فقد سأل عن البعض و
قال اخرون لا يجوز في الجواب وانما يجوز في الدليل لانه لا يكون
للجواب غير مطابق للسؤال انتهى فالقدرة قائمة للنصا
وذلك ان تودي الصيغة الى حكم مثله ما يقتضي التعيين فان است

غيرت صرحت الى مراجعة مثل ما سته هربت فحينئذ يجب ان
تقيم على اول رتبة في ذلك كان تبني من قوت مثل ما له فالتك
تقول فواء ثم تكبرها على قواء ثم تبدل من الهمة الواو لتطوفا
بعد الضم كانه فتقول قوا وفتح بين واوين مكنتي الف التكبير
ولا حاجز بين الاخيرة والظرف فان انت قوت من ذلك وتلك
احمض كما حذرت في ابايولنك ان تقول قواء كما كان اولاً يصير
هكذا قبل من الهمة واواهم من الواو همة الى ما لا فاعيد له
واذا ادت الصيغة الى نحو هذا وجبت الاقامة على اول رتبة
ولا يعدل عنها في اجتماع صدين قال في الحذف يصير علم
ان التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند أهل الكلام
فاذا تراؤ الضدان في شيء منهما كان الحكم للظاري ويزول
الاقل في ذلك كلام الثوري اذا دخلت على المنون في حرف بها
تفويده لان اللام للتعريف والتنوين للتكثير فلما تراؤا فاعلى الكلمة
تضاد امكن الحكم للظاري وهو اللام وهذا جار مجرى الضدين
الذين ادين على المحل الواحد كما لا يضر يطرأ عليه السواد والساكن
يطرأ عليه الحركة وكذلك لا يضر حذف التنوين للاضافة وحذف
تاء التانيث لبيان النسب القياس على وحذف فن الازل
قياس حذف التنوين من المتن في صلة الالف واللام على حذف
التنوين من الجمع فيما فاذا الاقل لم يجمع بخلاف الثاني قال ابو حنيفة
وقياس المتن على الجمع في قد جمع التثنية والاجماع والتثنية

دليلاً على مسئلة قال في شرح التسهيل يجوز دخول الباء في خبر
ما التثنية خلواً القامري والزمخشري ويدل عليه السماع
والقياس والاجماع اما السماع فلوجود ذلك في شعر بني تميم و
نثرهم واما القياس فلان الباء دخلت على الخبر لكونه متقبلاً
لاكونه منصوباً بدليل دخولها بعد ما المكفوفة وبعد هذا واما
الاجماع فنقله ابو جعفر الصغار
قال ابن الانباري هو ابقاء حال اللفظ ما يستعمل في الاصل عند
عدم دليل النقل عن الاصل قال وهو من الادلة على الاعتبار كما
استصحح احوال الاصل في الاسماء وهو الاخر احق بوجود دليل
البناء وحال الاصل في الافعال وهو البناء احق بوجود دليل
الاعراب وقال في الانصاف اجتمع البصريون على عدم تركيب
باب الاصل للافراد والتركيب ومن تمسك بالاصل خرج
عن عمدة المطالبة بالدليل ومن عدل عن الاصل اقتصر الى اقامة
دليل عدوله عن الاصل واستصحح الحال احد الادلة المعتمدة
وقال في موضع آخر منه اجمع البصريون على انه لا يجوز للجزء
مخالفه في الاعراب ان قالوا اجمعنا على ان الاصل في حرف الجر ان
لا يعمل مع المنفرد فاعمل معه في بعض المواضع اذا كان لها نحو
ولم يوجد هنا فبق فيما عدا على الاصل والتمسك بالاصل تمسك
باستصحاب الحال وهو من الادلة المعتمدة انتهى وقال ابن مالك
من قال ان كان واخراً تماماً قبل على الحديث فهو مردود بان الال

في كل فعل الاله لانه على العنيتين فلا يقبل اخر اجتماع الاصل
 الابدليل قلته والسبيل التي استدلت بها الفاعل بالاصل كثيرة
 جدا لا تحصى كقولهم الاصل في البناء السكون الا لو جئت بك
 والاصل في تعريف عدم الزيادة حقيقة قوم دليل عليها من
 الاشتقاق ونحوه والاصل في الاسماء الصفة والتكثير والتثنية
 وقبول الاضافة والاسناد وقال ابن الانباري في اصوله
 استصحاب الحال من اضعف الادلة ولهذا لا يجوز التمسك
 به ما وجد هناك دليل الا ترى انه لا يجوز التمسك به في آخر
 الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحروف وتضمن معناه
 وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الاعراض
 من مضارعته للامم وتقاله جدله الاعتراض على الاستدلال
 باستصحاب الحال بان يذكر دليلا على زواله بان يدرك الكوفا
 على زواله اذا تمسك البعض في بناء فعل الامر فيبين ان فعل
 الامر قد تطوع من المضارع وما هو منه والمضارع قد شبه
 الاسماء وقال عنه استحصال اجال البناء وصار معربا بالشيء
 فكذلك فعل الامر الجواب ان يبين ان ما هو منه دليلا
 لم يوجد فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحا
 قال ابن الانباري اعلم ان انواع الاستدلال
 كثير لا تحصى الاستدلال بالعكس كما يشهد لو كان نصب
 الضم في خبر المبتدأ بالخلة فليكن ينبغي ان يكون الاول

منصور لان الخلاف لا يكون من واحد وانما يكون من اثنين
 فلو كان الخلاف موجبا للنصب في الثاني لكان موجبا للنصب
 في الاول فلم لم يكن الاول منصوبا دل على ان الخلاف لا يكون موجبا
 للنصب في الثاني الاستدلال به ان العلة قال ابن الانباري
 وهو صريحان احدهما ان يبين علة الحكم ويستدل بوجودها في
 موضع الخلاف ليوجد بها الحكم والثاني ان يبين العلة ثم
 يستدل بعدمها في موضع الخلاف ليقيم الحكم فالاول كان
 يستدل من عمل اسم الفاعل في المضارع فيقول انما عمل اسم الفاعل
 في عمل الاجماع لجريانه على حركة الفعل وسكونه وهذا جاز
 على حركة الفعل وسكونه فوجبان يكون عاملا والثاني كان
 يستدل من ابطال عمل ان الخفة من الثقل فيقول انما عملت
 ان الثقلية بشبهها بالفعل تقدم بالتخفيف فوجبان لا
 تعمل الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه قال
 ابن الانباري وهذا انما يكون فيما اذا ثبت لم يحف ولينه
 فيستدل بعدم الدليل على نفيه كان يستدل على نفي ان الكلمات
 اربعة وعلى نفي ان انواع الاعراض خمسة فيقول لو كانت الكلمات
 اربعة وانواع الاعراض خمسة لكان على ذلك دليل ولو كان على
 ذلك دليل لعرض مع كثرة البحث وشدة النقص فلما لم يعرف ذلك
 على انه لا دليل فوجبان لا يكون الكلمات اربعة ولما انواع الاعراض
 خمسة قال وقد زعم بعضهم ان الثاني لا دليل عليه وليس كذلك

لان الحكم بالنفي لا يكون الا من دليل محال الحكم بالاثبات لا
 يكون عن دليل فكما يجب الدليل على التثبت يجب ايضا على النافي
 الاستدلال بالاصول قال ابن التباري كان يستدل على
 البطلان ان رفع المضارع ليجوز من الناصب الجازم بان ذلك
 يؤد الى خلافا لاصول لانه يؤدى الى ان يكون الترفع بعد
 النصب والجزم وهذا خلافا لاصول لان الاصول تدل على
 ان الترفع قبل النصب لان الترفع صفة الفاعل والنصب صفة
 المفعول فكما اذا الفاعل قبل المفعول فكذلك الترفع قبل النصب
 كذلك تدل الاصول ايضا على ان الترفع قبل الجزم لان الترفع
 في الاصل من صفات الاسماء والجزم من صفات الافعال فكما
 ان رتبة الاسماء قبل الافعال فكذلك الترفع قبل الجزم فان قيل
 فمعيان الترفع في الاسماء قبل الجزم في الافعال فله قلع ان
 الترفع في الافعال قبل الجزم قلنا لان الاعراب لا تضاعف على
 اعراب الاسماء واذا ثبت ذلك في الاصل فكذلك في الفرع لان
 الفرع يتبع الاصل الاستدلال بعدم النظر ولم يذكر
 ابن التباري وذكره ابن جني وهو كثير في كلامهم وانما يكون
 دليلا على النفي لا على الاثبات وقد استدل المانعة اعم من
 قال ابن السكيت وسنوف ترفعوا الفعل المضارع بان لم يرفعوا
 في الفعل يدخل عليه اللزوم وقد قال قبيس وسنوف عطفك مراك
 فترضى قال في الخصايس وانما استدرك بعدم النظر على النفي

جزم

حيث لم يبق الدليل على الاثبات فان قام لم يلتفت اليه لان
 ايجاد النظر بعد قيام الدليل انما هو للاسناد لا الحاجة
 اليه مثاله اندلس فان حمزة وثنية زائدة فان فوضنا الفعل
 وهو مثال لا نظير له لكن قام الدليل على ما ذكرنا لان النون
 زائدة لا محالة اذ ليس في ذوات الخمسة شيء على فعلك
 فتكون النون فيه اصلا لوقوعها موقع العين واذا ثبت
 زيادة النون بقي في الكلمة ثلثة احرف اصول الدال واللام
 والسين في الواحهم وفي وقع ذلك حكمت من زيادة
 الهزة ولا تكون النون اصلا والهزة زائدة لان ذوات
 الاربعة لا تحذف الزيادة من اولها الا في الاسماء
 الجارية على فعالها نحو مدحج وبانه قد وجبا ذلك
 الهزة والنون زائدتان وان الكلمة بهما كان مثالا
 لا نظير له فان اجمع الدليل والنظر فهو الغاية كون
 عنبرنا دليل يقتضي كونهما اصلا لانها مقابلة لعين
 جعند والنظر موجود وهو فعل انتهى وقال الخصايس
 اذا ورد شيء حمل على القياس واذا لم يوجد له نظير
 الاستحسان قال في الخصايس ودلالة الله ضعيفة
 غير مستحكمة الا ان فيه ضربا من الاستدلال والتصرف
 من ذلك تركك الاحضار لا تفعل من غير ضرورة
 نحو الفتوى والفتوى فانهم قبلوا الياء هنا واوا من غير

علة قوية بالاراد والفرق بين الاسم والصفة في اشياء كثيرة لا يجوز على انفسهم الفرق بينهما في ذلك قولهم في تكبير حسن حان فهدا الجبل وجمال وفي عفو غفر كعفو في عدم استاذن ولسنا ندفع ان يكونا قضايا بين الاسم والصفة في اشياء غير هذا لان جميع ذلك اعماهو استحسان الاعن ضرورة علة فليس جبار يجري رفع الفاعل وينسب المفعول لا لو كان واجبا لما في جميع الباب مشدود من الاستحسان اوضح تنبيه على اصل اية نحو استحق واطلقت القدوة ومطابقة للنفس ومنه ما بقي الحكم فيه مع زوال علة كقوله ولا تبال الاقام عند اليافق فان الشارع في جميع ميثاق موافق لبر الوال والى سلفا لزال العلة للجمعية لعلها آية في الكثرة ولكن احسن هذا الشاء ومن تابعه ابقاء القلب وان زالت العلة من حيث ان الجميع غالباً تابع لغرضه اعادة لا تصححها قال ابن جني وقياس تحية على هذه اللغة ان يقال ميثاق ومنه ما ذكره صاحب البديع قال اذا جتمع التعريف العلمي والثاني الشاعري في العجة في ثلاثة ساكنين الوسط كمنه ونوح فالقياس منع الفرق والاختصاص الغير بصفة وقال ابن الانباري اختلفوا في الاخذ بالاختصاص فقال قهرا غير ما خذ به لما فيه من الحكم وترك القياس وقال آخرون انه ما خذ به واختلفوا فيه فقتل هو ترك قياس الاصول لعل وقيل هو تخصيص العلة فقال ترك قياس الاصول ما نقد

في الكلام على رفع المضارع مثال تخصيص العلة ان تقول انما جعلت جوا الوان والثون فقتل لرضون عوضا من حذف تاء التانيث لان الاصل ان يقال فصار رض ارضة فلما حذف تاء جمع بالواو والثون عوضا عنها وهذه العلة غير مطروقة لانها تنقص شمس بدار وقد كان الاصل فيها شمس ودا وقدرة ولا يجوز ان تجتمع بالواو والثون انتهى الاستقراء استدلاله في موضع منها الاضمار الكثرة في الاسم والفعل والخرف الدليل المسمى الباقي كقولنا الدليل يقتضي ان لا يدخل الفعل شيء من الاعراب لكونه الاصل فيه البناء لعدم العلة المقترضة للارباب وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع لعله اقتضت ذلك فبقى الجوز على الاصل الذي اقتضاه الدليل من الاستماع فيه مسائل قال ابن الانباري اذا تعارض نقله ان اخذ بانحصرهما والتمس حجج في شيئين احدهما الاسناد والاخر المتن فاما المتن حجج بالاسناد فبان يكون رواية احدهما اكثر من الاخر واعلم واحفظ وذلك كان يستدل الكوفي بملوك النصب كما اذا كانت بمعنى كما يقول الشاعر اسمع حديثا كما يومما تحث عن ظهر غيبا اذا ما سئل سالا فيقول له البصري حيت الرواة اتفقوا على الرواية كما لو ما تحث بالرفع ولم يره احد بالنصب غير الفضل بن سلمة ومن رواية بالرفع اعلم منه وحفظ

وذلك كما كان يستعمل الكوفي على النصب كما يحسن كما يحسن في اللغة
 واكثر فكان الاخذ بمرادهم اولى واما الآن فيجوز في اللسان ان يكون
 احد النقطتين على وفق القياس والاخر على خلافه وذلك كان
 يستدل الكوفي على اعمال ان مع حذف ياء عن يقول الشاعر الا
 ايها الذي اجري احضر الوحي فيقول البصري البصري قد روي
 احضر الزرع ايض وهو على وفق القياس فكان الاختيار اولى
 وكان النصب على خلاف القياس لانه لا شيء من الحروف يعبر
 مقفرا بواو عن قال في الخصائص للغة على اعتبارها
 كلها حجة الاتزان لغة الحجاز في اعمالها ولغة تميم في تركبها
 منها يقبلها القياس فليس لك ان ترد احدي اللغتين بصاحبها
 لانها ليستا حق بل لك من الاخرى كغيرها فانه في ذلك ان يجتهد
 احديهما فيقر بها على اعتبارها وتعتد اقرى القياسين اقبل لها
 واشد اثباتها فاما رد احديهما بالاخرى فلا اثر في الوجه صلى
 الله عليه وسلم نزل القرآن بسبع لغات كلها شاذ كان اذا كانت
 اللغات في القياس سواءا وسقطا بين لان قلت احد ما جدا
 وكثرت الاخرى جدا اخذت باي سببها رواية واقراها قياسا
 الا ترى انك لا تقول المال لك ولا سددت بك قياسا على قول
 وقضاعة المال ولا اكرمتك قياسا على قول من قال سددت بكش
 فالواجب مثل ذلك استعمال ما هو اقوى واشجع ومع ذلك لو
 سئل انسان لم يكن مخطيا الكلام العرب فان الناطق على قياس

لغة

لغات من لغات العرب مصيب غير مخطئ لكنه مخطئ لا بعد
 اللغتين فان احتاج لذلك في شعر من شج فانه غير معلوم ولا
 منكر عليه انتهى وفي شرح التمهيد لابن حبان كان ما كان
 لغة لقبيلة فبين عليه اذ تعارضت لهجات شاذ ولغة
 ضعيفة فالكتاب الضعيفة اولى من الشاذ ذكره ابن جعفر
 قال ابن الاثير اذ تعارضوا القياس واخذنا بال
 محرم وهو ما وافق دليلنا اخر من نقل القياس فاما الموافقة
 بالنقل فكما تقدم واما الموافقة للقياس فكان يقول الكوفي ان
 تعول في الاسم النصب لشبه الفعل ولا تعول في الخبر الزرع بل الزرع
 فيه بما كان ينفع به فقبل دخولها فيقول البصري هذا فاسد
 لانه ليس في كلام العرب عامل يعول في الاسم النصب لا ويعول
 الزرع فما ذهبت اليه يروي ترك القياس ومخالفة الأصول
 لغير فائدة وذكر لا يجوز قال في الخصائص اذا تعارضت
 القياس من السماع نطق بالمشنع على ما جاء عليه ولم تقفه
 في غيره نحو استحوذ عليهم الشيطان فهذا ليس بقياس لكنه لا بد
 من قبوله لانك انما تنطق بلفظهم وتعتدي في جميع ذلك استلهم
 ثم انك من بعد ما تقيس عليه غيره فلا تقول في استقام استقام
 ولا في استباع استبيع قال في الخصائص اذا تعارضت
 القياس وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله ولذلك قدم
 اللغة الحجازية على التميمية لان الاولى اكثر استعمالا ولذا نزل بها

القرآن وان كانت القيمة اعمى قياسا لثبوت رايك في الحجازية ريب
من تقديم اثار خيرا ونقص التي قرعنا ذاك الى القيمة
في علمه هذا مجرد الاحتمال للصلو والظاهر قال في
الخصايع باب في الشيء يرد فتوجب له القياس حكما ويجوز ان
يأتي السماع بضمة انقطع بظاهرة انه مشتق من الالف والهمزة
عليه حالة فالذمة لله يخرج عن القياس ان تحكم في فنه بانها
اسم لوجهها موقع الاصل مع جوي بالاي يرد دليل على زيادتها
كما ورد في غسلها فاصطحابه على زيادة نون ولذلك العا
عملها القليل على انها متقدمة من وادخل على الاكثر واستأنف
مع ذلك ان يرد من السماع انقطع معه بكونها متقدمة
من آية وقال في موضع آخر باب في العمل على الظن وان امكن
ان يكون للسواد غيره حتى يوليها بين خلاف ذلك اذا شاهدت
ظاهرا ان يكون مثله اصدلة امضيت الحكم على ما شاهدت من
من حاله وان امكن ان يكون الامر في باطنه خلافا لذلك حمل
سيبويه سيلا على انه ما عينه آية فقال في تحقيره سييد عملا
بظاهرة مع توجه كونه فعلا ما عينه واوضح وعيد
في مقارن الاصل والغالب ان الغالب في اصله في مسئلة
جوي قولنا والاصح العمل بالاصح كما في الفقه ومن مثله
في الفقه ما ذكره صاحب الافصح اذا وجد فعل العلم ولم
يعلم احد غيره ام لم يعلم له اشتقاق ولما قام عليه دليل

ففيه مذهبان مذهب سيبويه في معرفة حتى ثبت انه معدول
لان الاصل في الاسماء القرف وهذا هو الاصح ومذهب
عنه المنع لانه الاكثر في كلامهم ومنها ما ذكره ابو حيان في
شرح التسهيل ان حران ولحيان عمل بصرف او مخرج مذهبنا
والصحيح معرفة لانها قد جعلنا النقل فيها عن العرب والكل
في الاصل القرف فوجب العمل به ووجه مقابلة ما وجد من
فعلان الضمة غير صرف في الغالب والمصدر في منه قليل
فكان العمل على الغالب ولي هذه عبارة في تعاريف
قال في الخصايع والحكم في ذلك مواجعة الاصل الاقرب
دون الابعدهم ذلك قولهم في ضمة الدال من قولك ما رايت
مذا اليوم فان اصلها السكون فلما حركت لاقتفاء الساكنين
ضموها ولم يكسر بها لانها اصلها الضمة في منذ وانما ضمت فيها
لاقتفاء الساكنين اتباعا لضمه اليهم فاصلها الاول وهو الالف
السكون واصلها الثاني وهو الاقرب الضمة فضمت الدال من
منه عند التقاء الساكنين روا الى الاصل الاقرب وهو ضم مذ
دون الابعدهم الذي سكونها فثبت ان تحرك القضي مثله للكسر
للضم ومن ذلك قولهم بعث وقتل فخذله معاملة على الاصل
الاقرب دون الابعدهم لان اصلها فعل ففتح العين ثم نقل منه
الى فعل وفعل ثم قلبت الراء والياء في فعلت فالتقاء الساكنين والعين
للعلة القلوبية الفاء لام الفعل فحذفت العين والتقاء الساكنين

نقلت الضمة والكسرة الفاصلة إلى الأصل الأقرب ولو
 رجع الآخر بفتح قبل قلت وجبت بفتح الفالان أقلها حال هجرة
 العين إذا هو الفتح الذي قبله منه الضم والكسر إذا
 تعارض استحقاق الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس أو لغة
 عبرية به ذكره ابن الأنباري في كتابه في تعارض تخمين
 قال في الخصايع إذا حضر عندك ضرورة أن لا بد من ارتكاب
 أحدها فالت في أحدهما وأقلها ما خشي ذلك كواوود ست انت
 فيها بين ضررين أما ان تدعي كونها أصلا والاول لا يكون
 أصلا في ذات الاربعة إلا مكررة كالوصصة والوجهة
 وأما ان تدعي كونها زائدة والاول لا تزداد إلا بقدها أصلا
 في ذات الاربعة في حالة ما هي حالة التكرير كونها زائدة
 أو لا لا يجد بحال وذلك إذا قلت فيها قايما رجل لا كنت بين
 ان ترفع قايما فتقدم الضمة على الموصوف وهذا لا يكون
 بحال وبين ان تنصبه حالا من التكررة وهو على قلته جاز
 حملت المسئلة على الحال فنصبته انتهى إذا تعارض
 بجمع عليه وبخلافه فالاولى مثال ذلك إذا اضطر
 في الشعر إلى قصص ممدودان ممد قصص فان تكلم بالاول
 اولي الاجماع البصريين والكوفيين على جواز وضع البصيرتين
 الثاني إذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع من
 ذلك ما وجد فيه سبب الامالة وما نهى لا يجوز ما لته وأخيه

فيما سبب البناء ومن شابهة الحرف ومنع منه لونه مما لا لا
 التي هي من خصايع فاستع البناء والمنازع المؤكدة بالتون وجده
 فيه سبب الاعراب ومنع منه التون التي هي من خصايع للفعال
 واسم الفاعل إذا وجد شرط عمله وهو الاعتماد وعارضة المانع
 من تصغيره وصف قبل العمل استع اعماله في القول بلعالم
 واحدة في الخصايع إذا ورد عن عالم في مسئلة فزان فان كان
 احدهما مسددا والآخر مطلقا اخذ بالمعول ونزل السهل كقول يمين
 في غير موضع في بنت واخت للتانيث وقال في باب الالف
 ينصرفنا لفظ اليب للتانيث وعلله بان ما قبلها ساكن فاء التانيث
 في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنان إلا ان تكون الفاقعة وقناة
 حصاة والباقي كله مفتوح كربطة وعنبية وعلامة ونسابة قال
 فلم يصح رجلا بمنيت واخت لصفرته قال ابن جني فذهب القائل
 وقوله انها للتانيث محمول على التجزؤ لا لخالا توجد في الكلمة الأولى في
 التانيث وتذهب بذهابها لانهما في نفسها زائدة للتانيث بل ان
 كداء عفيفت ومكرت فانها بدل لام اخ وابتن اذا أصلها اخو وب
 وان لم يعمل واحد منهما نظر الالبق بمذهبهم والأجرى على قوانينه
 ويعتمد ويتناول الاجتنان امكن كقول سيدي يحيى الناصبة للفعول
 قبل انما حرف جوف فانها متناضيان أو جواهل الأسماء لا تباشر إلا بفعال
 فغضنا عن ان تعمل فيها وقد عدت على الحروف التانيث للفعول ولم
 يذكر فيها حتى فعل بذلك ان ان منعه عنده بعد حتى كما تنصير مع

١٩١
 اللام الجارة في نحو ليفعلك الله وان لم يكن الثاني فان نصر في
 على التجميع على الآخر علم ما به والاخر مطروح وان يصححت عن
 تاريخها وعملها الآخر والاخر مبرمج عنه فان لم يعلم التاريخ
 وجوب من الذهبين والفضة عن حال القولين فان كان احدهما
 اقوى نسباً اليه انه قوله احساناً للمظن به وان الآخر مبرمج عنه
 وان تساوى في القوة وجبان يعتقدانها وان له وان اللغاة الى
 تانيهما عن البلطجة عنهما هي اللغاة التي وعدت القديين بها وان
 اعتقد كلا منهما كان ابو الحسن الاخفش يقع له ذلك كثير احيان
 ابا علي كان اذا عجز له في قول لا بد من النظر في الزامها لان
 مذاهبه كثيرة وكان ابو علي يقول انا اذني مرة يكون هذا
 الفعل كصه ومه وافق مرة يكونها ظروفا على قروا يحضر في
 في الحال قال ابو علي وقتل لابي عبد الله البصري يوماً انا العجب
 من هذا الماظر في حضوره تارة ومغيبه تارة اخرى وهذا
 يدل على انه من عند الله الا انه لا بد من تقديم النظر في كلام
 المختصين لمختصاً في تجميع به لغة فريضة على غيرها
 قال الفراء كانت العرب تحضر الرسم في كل عام ويخرج البيت
 في الجاهلية فريضة يسمون جميع لغات العرب فاستحسنوا
 من لغاتهم تكلموا به فصاروا فصيح العرب وحدث لغتهم
 من مستبح اللغات فيصبح الما الافاظ من ذلك الكثرة
 وهي في ربيعة ومضر يجعلون بعد كاف الخطاب في المراث

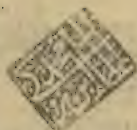
١٩٢
 شيئاً فيقولون رايك كشي وبكشي وعليكش فمنهم من يشبهه حال القول
 فقط وهو الاشهر ومنهم من يشبهه في الواصل ايضاً ومنهم من
 يجعلها مكاف الكاف وبكشيها في الواصل فيسكنها في الوقت فيقول
 ففشي وعليش ومن ذلك الكسكة وهي في ربيعة ومضر يجعلون
 بعد الكاف او مكافها في التذكير سيناً على ما تقدم وقصده بذلك
 الفرق بينهما ومن ذلك العنقنة وهي في كثير من العرب في لغة
 قيس وتيم يجعل الهمة اليد بها عينا فيقولون في ذلك عندك وفي
 اسلم علم في اذن عندك ومن ذلك الخففة في لغة هذا
 يجعلون الحاء عينا ومن ذلك الكم في لغة ربيعة وقوم من كلب
 يقولون عليك وبكم كان قبل الكاف ياء اكسرة ومن ذلك
 الهم في لغة كلب يقولون منهم ومنهم ومنهم وان لم يكن قبل الهاء
 ياء ولا كسرة ومن ذلك العججة من قصاعة يجعلون الياء لا شدة
 جيماً يقولون في تميم قعجج ومن ذلك الاشطال لغة سعد بن بكر وهذيل
 والازد وقيس والانسار يجعلون العين الساكنة نوناً اذا لم يلقوا فت
 الطاء كانط في اعطى ومن ذلك الوتر في لغة اليمن يجعلون العين
 تاء كائنات في الناس ومن ذلك الشفنة في لغة اليمن يجعلون الكاف
 شيئاً مطلقاً كلبش التهم ليشرا على بك ومن العرب من جعل الكاف
 جيماً كالجعبة ياء الكعبة في التجميع بين مذهب
 البصريين والكوفيين اتفقوا على ان البصريين اصح قياً لانهم
 لم يفتروا الى كل مسموع ولا يفترون على الشاذ ولا يحكون اوسم قفاية

قال ابن جني الكوفيون علمون بأشعار العرب مطلقون عليها
قال أبو جنيان في سلك العطف على الضمير المحرور من غير إعادة الجار
الذي يختار به جواز الوقف في كلمة العرب كثيرا نظرا لما قال
ولنا متعبدون باتباع مذهب البصريين بل نبيع الدليل وقال الأندلسي
في شرح المفصل الكوفيون لم يعروا بيتا واحدا فيه جواز شيء
بخلاف الأصول جعلوا أصلا وبورا عليه بخلاف البصريين قال
وما انفك به البصريون على الكوفيين أن قالوا نحن نأخذ بالدعوة
عن حمزة الغساني وأما البراءة يبيع وأنهم يأخذون من كلمة
الشوارباعة الكرام في أحوال مستنبط هذه العلامة
مستخرج منه ما يدل في أصل من وضع النحو والتصريف ثم
أول وضع النحو على ابن بطال بابي الأسود قال الفخر الرازي في
كتابه المحرر في النحو رسم على رضي الله عنه بابي الأسود بابان
وبابا لاضافة وبابا لالامة ثم صنفا بابي الأسود بابا لعطف
وبابا للتعريف ثم صنفا بابا لتعريف بابا لاستفهام وبابا لقت
الترقيات على أصل من وضع النحوي بابي الأسود دائرة أخذه أولا عن
علو ما تنقرا وانفق على أن معاد المراد أول من وضع التصريف
وكان يخرج بابي الأسود ثم خلف بابا لالامة خمسة عشرة الفيل
ويجوز الآخر ويحيى بن يعمر بابا لالامة عطا أبو جزي
ثم خلف هؤلاء عبد الله بن أبي اسحق وعيسى بن عمار أبو جزي
العلامة خلفهم الخليل فغافق من قبله ولم يعد له أحد بعده أخذ من

عيسى وتخرج بابي العلامة أخذ عنه سيبويه وجميع العلوم التي
استفادها منه في كتابه فجاء كتابه أحسن من كل كتاب
صنف فيه إلى الآن وأما الكسائي فقد خدم أبا عمر بن العلاء
من سبع عشرة سنة لكنه لا اختلاطه بأعراب الألبه مند
عليه وكذلك احتاج إلى قراءة كتاب سيبويه على الأختش وهو
مع ذلك إمام الكوفيين وما ظنك به رجل غلامه الفراء شعر
صار الناس بعد ذلك فرقتين بصريا وكوفيا انتهى قال
شعرب في ما إليه قال أبو المنها لائمة البصرة في النحو كلام العرب
ثلاثة أبو عمر بن العلاء وهو أول من وضع أبواب النحو ويونس
بن جبيب وأبو زيد الأنصاري وهو أول من وضع أبوابهم وأكثر
سماعا ثم فصحا العرب سمعته يقول ما أقل قال العرب
الأذا سمعته من عجز هوازن وفي رواية أخرى الأذا سمعته
من هؤلاء يكره هوازن وفي كلامه في هذا لأن من عالية
السايلة أن سايلة العالية والالم أقل قال العرب شرط
للتنبط الشيء من ما لهذا العلم المرتقى من رتبة التقليد أن
يكون عالما بلغة العرب محيطا بكلامها مطلقا على نثرها
ونظمها ويكون في ذلك الآن الرجوع إلى الكتب المؤلفة في اللغة
والأبنية وإلى الدوائر الجامعة لأشعار العرب وأن يكون
بصحة شبه ذلك إليهم ثم لا يدخل عليه شعر مولد أو مصنوع عالما
بأحوال الرعاة ليعلم القبول في نقايسته من غيره وإجماع النقاد في

يخبر فيه بالخلاف في كل ما يجد قولاً لا يوافقنا إذا قلنا بامتناع
 لا ينسلك في الحق طريقة سلمها لا يجرى في الحق
 والكوفيين فان مذهب الكوفيين في القياس على الشاذ ومنه
 البصر في بيان شاذ التاويل في البعيدة التي يخالفها الظاهر
 ما لا يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس من فلا تأويل يقول
 انه شاذ ضرورة كقولنا في التمييز والفعل والتصرف لا شذوذ
 وتوكل في مدة العصور والعكس في شعر يقع قال ابن هشام
 هذه الطريقة طريقة المحققين هي احسن الطرق يفتق
 قال في الخصايع اذا اذ ان القياس في الشيء ما ثم يفتق
 العرب قد نطق فيه بشئ آخر على قياس غيره فرفع ما
 عليه الى ما في غيره وهذا يشبه ما اصول الفقه نفقه الا بهما
 اذا امان النص بخلافه
 ثم ذلك بجند الله

يشرح



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٧
هـ الموافق ١٩٣٦ م
بمدينة طهران
مكتبة الميرزا محمد باقر
مجلد ١٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

من رسالة افادها الولي الاعظم بنبوع الحكم
افضل المتقدمين والمتأخرين عضد الدولة الذي
طيب الله مرقده وعظم مشهده بالنبي عليه السلام حيث
قال هذين فائدتان تشملان على مقدمة وتبنيه وتقسيم
اللفظ قد يوضع لشخص بعينه وقد يوضع له
لاعتبار امر عام وذلك بان تعقل امر مشترك بين شخصين
ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذين
مخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم به الا واحد
مخصوصه

دون

دون القدر المشترك فيعقل ذلك المشترك آله
للموضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضع
مخصص وذلك مثل اسم الاشياء فان هذا مثلا
موضوعه ومسماه اشارة الى الشخص بحيث لا يفاد
ما هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص الا بقرينة

معينة لاستواء نسبة الوضع الى الشخصيات

اللفظ مدلوله اما كلي او مخصص والا فاما اذا
وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة
وذلك اما ان يعتبر من طرف الذات وهو المشتق او
من طرف الحدث وهو الفعل فالوضع اما كلي او

تجزي

القبيلة

مشخص والثاني علم والاول مدلوله اما معنى في غيره
 تبعين بانضمام ذلك الغير اليه وهو المحرف والا
 فالقرينة ان كانت في الخطاب الضمير وان كانت في غيره
 فاما محسنة وهو اسم الانسان او عقلية وهو الموصول
 فتشمل على غيبتها الثلاثة مشتركة في ان مدلولها
 ليس معاني في غيرها وان كانت يحصل بالغير فهي اسماء
 الاشارة العقلية لا يفيد الشخص فان قيد الكل
 بالكل لا يفيد الجزئي بخلاف قرينة الخطاب المحسنة
 فذلك يكونان جزئين وهذا كليتا هذا
 الفرق بين العلم والمضمرة وفائدة تقسيم الجزئي اليه
 دون

دون الاشارة فلما ان ذلك اثنا تعين بقرينة الاشارة
 ومدلول الضمير بالوضع تبين لك من هذا
 ان معنى قول النحاة ندل على معنى في غيره انه لا
 بالمفهومية بخلاف الاسم والفعل عرفت من
 الفرق بين الفعل والاشتقاق ضاربا بالابرار على احد
 الفعل فانه ماد لا يحدث ونسبه الى الموضوع
 ومنه يعلم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس
 فان علم الجنس كاسمائه وضع ليعين مجموعا واسم
 وضع لغير معين ثم جاء التعيين وهو معنى فيه
 اللام الموصولة عكس الحرف فان الحرف يدل على معنى

في الغير وتحصله بما هو معنى فيه والموصول بهم
يتعين معنى فيه الفعل والحرف مشترك
في انما يدلان على معنى باعتبار كونه تابعا للغير
هذه الجهة لا يثبت له الغير فامتنع الحبر عنهما
الفعل مفهومه كل قد يتحقق في ذوات متعددة
فجاز نسبته الى خاص منها في خبره دون الحرف اذ
تحصل مدلوله انما هو بما يحصل له فلا يعقل الغير
في ضمير الغائب وكلية نظرا مثل
ذو وفوق مفهومهما كل لا تنهما بمعنى صا
وعلو وان كانا لا يستعملان الا في خبرتين نحو

لغروب

لعروض الاضافة لا يربك تعاود
الافاظ بعضها مكان بعض اذ المعبر الوض

تمت الرسالة بحمد الله
ومنه وبه
وكرمه

جستار به تحقیق جامع که میگوید بنده دارم که از این است
و بگویند با چنانکه منور است غلط است با آنکه صواب گویند
بیت و منع جهت مناسبه قدری است متخلف الفات



بسم الله الرحمن الرحيم
والمستعين

سپاس چو پارس ز خدای را که بسبب آنکه هیچ غمرا قوت اهل حق بر
حقیقت او نیست هیچ دانش را در وسیع احاطه کج معارف او نمی
چراست که از قوت او دور او کند و هر چنان که در وصف او بر زبان
رنده اگر نبوی باشد از شایسته پرست و در تصور نیاید و اگر غرض خود را
از خدا بفرستد از او بفرستد و ازین جهت میثاقی صفت و مقتضای
اولیا و خاتم النبیین محمد مصطفی است و بعد از آنکه گفت که تا چندی شاهد علیکم
است که انبیا و اولاد علیکم فوفی بعهود الله لکم و لکم من الله و لکم من الله
و صلوات الله برین و کلمات بر روی مصطفی و ارواح پاکان
و دوستان و کز یکسان و یاران او با و یکن ای حق محمد را بسپار
و مقرر این مقاله مجرب محمد طوسی را بعد از کج برکتی که موسوم است
با صدق امری و بی شک بر بیان احکام کرد و سیاست به حقیقت
بر طریقی که از پیش بود که مختصری در بیان سیاست اولیا و رسول اهل
پیش بر قاعده سالکان طریقت و طالبان حقیقت استی بر تو این

حق

خط و سعی نبوی از دو جانب نظری و عملی که نمیزد لب آن عسکت
و خداوند آن فن باشد مرتب کرده اند و متعالیان هم از سبب
شواغل و اندر زرد و موانع بی فایده میسر می شود و اطلع آنچه در ضمیر
بود از قوت بعضی است بخنداده تا در غفلت که اشاره نمانده
خداوند صاحب غلظت نظام و دست و در عالم و الیه السیف و الصلح قد تو
اکابر العرب و البعث است و الیه السلام و المسلمین الکلم
الوزراء فی العالمین صاحب لو ان الملک من غیر الاشراف و الاشراف
من غیر العدل الاحسان چنین و آنچنان و میثاق و مرجع ایران مهرین لیست
السید بهاء الدین محمد اجماعی غر الله الله و خداوند مقتدر و باری
این اندیش لغت و لغت بر روی که دست و او و وقت و حال مقتضا
کرد و بود و خلاص و فور عواقب آنچه خاطر را و آن مبارکست بخود
و موانع در تفریز آن مسامحت که در جهت انقیاد و امر بزرگوار
و امثال فزاد مطلع و دشمنان بر شمع و اخلاقی و ذکر آن و فانی
درین محض وضع کرد و در هر باب استی از تمیز محمد لایا تبه البطل
سین بین میر و لاس خلفه که بکشت شهادت و اولیو ابرار کرد و اگر اشراف
مبغض و مضر ضایع است بر آنچه بآن نزدیک بود و قصد کرد و آن را
و شاف نام نهاد و اگر بسپندید نظر اشراف است به مطلب حاصل
و الا چون نمیدانست تقدیم یافته است مکارم الاخلاق و محاسن
شیر ذرات شریف و این به خواست را بیل مغفرت پوشیده کرده اند

در
نمود

و گفته شد آنکه حالت باطن را بر وجهی که در وال نیز بود و باطن بر وجهی
 اعمال اینها را از میان این شایسته اند و هر روزی **فصل پنجم**
 در مبحث قالته که از آن مخلوقه و ملکوتی و حیاتی و معنوی و
 رجب العالمین است و معنی قصه است و قصه و مظهر است میان علم
 و علم و اولیای آنکه که کاری که در مبحث است و درستی ثابت است و قصه
 کردن آنکه که گفته و اگر قصه که آنکار از وی حاصل نشود و مبداء بر مکتوب
 قصه است و در هر مکتوب باید که قصه قصه ای می باشد و چون معصوم
 حصول امکان باشد از کمال عقلی پس مبحث باید که مظهر باشد بر طلب مبحث
 بتجلی که اوست کمال مطلق و چون چنین مظهر نیست شود از عمل شد بهر
 نیت المؤمنین غیر مظهر بر مبحث مبداء به حالت عمل مبداء برین و آنما
 الاغنیاء الشیخات یعنی از مکتوب که کمال است و کمال امر مانا و بی
 نفس کانت محو مکتوب الله و در مکتوب مکتوبه الی الله و در مکتوب و چون
 کانت محو مکتوبه الی دنیا بصیبه او امر و نیز و مکتوبه مکتوبه الی ما
 ها محو مکتوبه و عمل که مکتوبه از مکتوبه و در مکتوبه مکتوبه مکتوبه
 مکتوبه مکتوبه الی الله که کمال است و کمال امر مانا و بی
 الامن آنکه مکتوبه مکتوبه و مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه
 یفعل لک ابتغاه امر مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه
 عظیم **فصل ششم** در مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه
 الله و کوفه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه

و حدیث و درین موضع مراد از صفه قیاسی است هم در مکتوبه مکتوبه
 کردن و هم در مکتوبه مکتوبه و هم در مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه
 و هم در مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه
 بلکه باشد و الله جل و اف آنکه باشد در بابی و مکتوبه مکتوبه مکتوبه
 و نیز در مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه
 آنکه رجال صدقوا ما عاهدوا الله علیه در باب ایشان آمده است
 و حدیثان را با مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه
 مع الذین انعم الله علیهم من النبیین و الصدیقین و الشهداء
 الصالحین و غیر این بزرگواران در مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه
 آنکه کانت صدقوا ما عاهدوا الله علیه و جعلنا لهم لسان صدق
 علیها و چون مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه
 که بر مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه
 تعالی و اینها الی ربکم و اسئلو الله ان یتوب علیکم و یرحمکم
 کردن است و آن مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه
 و در مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه
 سلام و دیگر مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه
 نیز دیگر مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه
 که مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه
 نامه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه مکتوبه

سبعین مرتبه از قریب یا دور چشمه توقف و در شرط باشد شرط اول علم
باقیه افعال و آنکه اگر فعلی که رساننده اکتبالی بود و کمال آن بی شغلی
مستند بود و بعضی با انجامش از غایب بود و بعضی با حصول اثر و بعضی
چنانکه از دور یا قریب بود و کمال فعل رساننده بمقتضای است و
آنها را از کمال مقتد بود و کمال استحقاق غذا باشد یا حرمان از ثواب
یا عذاب آفریده کار و بعد از آنکه عبارت از آن است و شرط دوم علم
باعتبار بر غایت حصول رضای توحی و بر غایت حصول نقصان و عذاب است
پس علم آنکه این دو شرط در احوال باشد یا کنه کند و اگر کرده باشد
آن را درجه تمام است کند و توبه شغل بر سرچوب و یکی اینست باز مانع
و دیگر بعضی این باز مانع ظاهر و سیم باز مانع استقبل آید آنچه باز مانع باشد
به و قسم یکی پیش از آن کنه که در زمان کافی اند و صاف درسته باشد
و راست بر آن ماسی هر چه تفرقه و این قسم ستم در قسم دیگر باشد و یا سیم
که از انعام توبه و قسم دوم بر ملائکه آنچه وقت شریف و آن توبه پس از آن
باشد یکی به این باشد که نافرمانی او کرده است و دوم به اینست که نقصان
که نقصان خود را در معرض نقصان و حفظ خدای او کرده است سیم توبه پس از غیری
که مضرت توبه یا فتنه او در حاشیه است و آن غیر از این بود و سیم تا رکعت
مهورت نبوده و سیم آنی او باقی او در احوال باشد یا در و یا با فتنه او که فتنه
و بر عهد آنچه مقتضای رضای او باشد و در فعل توبه و حق او را عرض حق او باشد
یا او را که کسی که قائم مقام او باشد و یا فتنه او که فتنه او را از او را که کسی که از

۱۰۰
بعضی

فصل

قبلا باشد و محقق غایب که در آن کنه معین کرده باشد و اگر آن غیر معلوم باشد تحصیل اولیای و هم شرط باشد و تحقیق غایب و محال باشد و ممکن چون دیگر شرط اولیای به صاحب بود امیدوار باشد که در آخرت خداوند تعالی بر حسب واسطه خویش ثواب الهی مرعی کرده اند اما حق تعالی با مقتضای و با مقتضای و محقق عتقی یا تا قری که واجب باشد تا فایده باید و اما جانب الهی مقتضی و زاری و بر حق با حضرت و بعد از آن در ریاضت بعد از حصول رتبه حاجتی علیه او ای حق نفس امید باشد که مرعی شود و اما آنچه لازم بر آن شتم باشد بغیر از زمان حاضر و دیگر بود یکی که گفته اند که در حال مبارک است آن که باشد و قریه الهیه و دویم این که در بین کسی که آن گفته با وسعتی بود و در آن افغان که راجع بآن کسی بود و شاید و اما آنچه بعین زمان ممکن نیست هر دو در هر دو یکی غرض هر دو این که بدان که آن که معاودت کند و اگر محقق او را نگه داشته باشد تا بخواهد با جایی را بر منی شود و بلکه در میان آن که گفته دویم غرض هر دو ثبات آن باب باشد که عازم بر خود این نیستند و ثبات اندازی با گفته اند یا نوعی دیگر از طایفه خود بآن گفته آن غرض را بر خود داشته که در خود و او هم که میزد و باشد یا در وقت او خود در محال امکان باشد آن ثبات حاصل نمیشد و با بر این جمله لغت کتب اندیشا کند و در جهت اعتقاد او تا در آن جهت داخل باشد که آن از مصلحت کتب کتب که لازم است که در این جمله شرط اولیای باشد که از معاصی رقی اینهاست فرموده که یا ایها الذین آمنوا اتوا بالله الحی

توبه نصیحت علی بکرم ان کفر عکس شیا کم و نیز فرمود است
انما التوبه علی الله للذین یعملون السوء یجیبونهم
بیتوبون من قریب یا اولئک یتوبون علیکم واما توبه
خامس که از ترک و ایله باشد شرا و اواران سعاد که کرده شده
معلوم شود و درین باب فرمود است لقد ناکت علی العبدی
والمساجیرین و الاغفار الذین یتوبون فی ساعه العشره
و اما توبه اخصل از دو خبر بود یکی از القات کلمه بغیر مقصد و باین
که از ان الیمین و الشمال فقطه ان و دوم از خود بآن مرتبه که از
توبه که پیشه و بالقات یا توبه بر وجه رضای یا قامت را از توبه
یا توبه فی القامت مرتبه که از ان مرتبه توبه با یکدیگر بود و درین مرتبه
اشاره نکند و باشد و باین سکه که از خصال الایمان است
المقرین و ایش از ان کما بقوله و استغفار و ترک و صراط
و توبه بر فوات که شده و توبه با کفر که رباب باشد من باب
و احتضن متوجه فامد توبه ان انه کتب التوابین و تحت المظاہرین
از هر چه نه از هر تو که و مر توبه و درین توبه خودم از ان عمر توبه
و ان ترک بعد ازین برای تو کنم که بهتر از ان توان از ان توبه
پس عمر که بجز خودم خوشی فعلی از کرده خودم خودم خوشی
ای کاش مکرده بودی در هر عمر یکبار که از خودم خوشی
مصلح دوم در هر حال نه دعا و لا تمعنا صیغته

للمنا

للمنا متقنا به انواجا منهم زفره الحق الله نیا
لنقتسم فیہ و در حق تبارک خیر و انی توبه غرت شد
و از هر کسی بود که او را یا بچه لعل بدینا و از دمانه کامل و مشار
و لباس و مسکن و مشتیات و مده است دیگر با او جاده و در
توبه و قربت بکرم و نفا و امر و حصول هر مطلوب که بکرم از وجود
تواند شد غرت بود و از کسر عجز با از راه جمل آن و نه از جهت
غرضی یا از عوفی که راجع با او باشد و هر کسی که موصوف باشد باین
صفت زاهد باشد بر وجه مشهور اما زاهد حقیقی کسی بود که برزخ بود
طبع کجاست از عقوبت و زخ توبه است نه از روی عجز و بلکه صرف
لغنی از عجز و بچه بر سر دهم بعد از آنکه توبه و معاصی که کرده شده
او را عکس بود و توبه نماید با طبع با امیدی یا غرضی از اغراض
نه در دنیا و نه در آخرت بلکه در اندن این صفت لغنی را بر هر چه
از طلب تبتیات و را خدمت او نیا موصوفت یا ترک غرض
در روی راسخ شود و در حکایات نه بد آمد است که شخصی شای
سیر کو سفید چیده و بالوده فروخت که از آنکه ام هیچ وقت بکاشنی
نکردن از لب این ریاضت بر سید رکعت و فی نفس من آرد
این دو طعام کرد او را بمیاشرت این دو خصام با عدم وصول
بآن آرزو و لبش دادم تا دیگر میل هیچ مشتکی کند و شکی که در دنیا
زهد اختیار کند تبت طمع با تو اید با سبانه در آخرت مثل کسی باشد

سکینه

انما و

حق را تا بیکدیگر که در امکان باشد بسر فصل در محاسبه و مقیاس
 ثمال الله تعالی وان تبدا و اما الفلک او تعفوه بحاسبکم
 به الله محاسب است کسی حساب کند و در وقت کسی انعام نشان
 و در عین معصیت است که طاعات و معاصی را با هم حساب کنند
 تا که نامشروع است اگر طاعت بیشتر باشد باز منتهی طاعات او نیست
 یا غیره ای که خداوند در حق او کرده است به نسبت دارد اول و دوم
 و چندین حکمت در آفرینش اخلاقی و کمالی تشریح چندین کتب تشریح
 آنکه در فهم ایشان قریب است ساحتها را آنکه از محبت فطره و از
 فهم فطره اند و چندین غایب که در قوای نباتی حیوانه که در موجودات
 پیدا کرده است چندین قایم صفتی در نفس او که در کمال علم است و عقول
 نباتی و در درک محسوسات و بر قوی که به آلاء است که در او
 و در زری که از ابتدای فطرت تغیر کرده است اسباب پرورش او از
 علویات و سفلیات است و خداوند پس از آنکه فصل طاعت او بر معاصی ما
 این همه نعمتها و دیگر نعمتها که بر ایشان شمرده چنانکه فرموده است و ان
 تعدوا انعمه الله لا تحصوها و از آنست که بر فقیر خود در همه
 احوال اکتفا شود و اما اگر طاعت و معصیت او با هم باشد بر آنکه
 با زاء این نعمتها هیچ نمیدانند که قیام کرده است فقر خویش واضح تر باشد
 و اگر معاصی را بجا باشد خود و دل اندر عمل پس هرگاه طاعت بکمال این
 حساب خود کرده باشد از بر طاعت در وجود دنیا بدو خود را با آنکه

خداوند

خداوند است که مقصد دارد و ازین باب فرموده است حاسبوا انفسکم
 قبل ان تحاسبوا و الا اگر حساب خود نکنند در معصیت تمام می نماید و است
 آنکه و ان کان مشغول خیر من خود را ابتدا نماید و کفی بنا حساب بین
 حساب او کند و در عذاب بدو خسران عظیم افتد و حسیب نماید و آنکه
 منها عدل و لا تقبل منها شفاعت اعادنا الله من الک الیوم و اما فرات
 آنست که همیشه باطن و ظاهر هر خود را نگاه میدارد و تا از و چیزی در وجود
 نیاید که حسنه است که کرده باشد باطل کرده و بعضی ملاحظه احوال خود را
 میکند تا معصیتی قدیم نماید که آنکارا و در درختان و شاعلی
 او را از سلوک راه حق باز دارد و در قوی و در ضعیف و این معنی
 همیشه پیش خاطر خود میدارد که واعلموا ان الله یعلم ما فی الفلک
 فاحذروا تا آنکه که بر توبه و سوال بطلد رسد و آنست توفیق لمن
 یشاء من عباده ان یشاء و الا لطیف الخیر بسر فصل در تقوی
 ثمال الله تعالی ان اکرمکم عندنا اتقوا الله اتقوا الله
 تقوی بر خداوند است از معاصی از خیر شوم خداوند و در وری از و حیا
 چهار که طالب صحبت باشد از شاول آنچه در حضرت باشد و اقدام
 بر آنچه مقتضی بریزد جاری و بیشتر بریزد که در عالم با و در دست
 و در زمان جاری او هیچ آید که فضا که طالب کمال باشد از هر چه مناسبت
 کمال باشد یا مانع از حصول کمال باشد غل رسیه و سلوک در طرق کمال
 پر بریزد که در آنچه مقتضی و حصول باشد یا معاون در سلوک معین

و شوق پیش از وصول باشد و اگر وصول شد چنانچه چون از وصول اثری
 حاصل نشود و از آن محبت غایب باشد و محبت را مایل است بود و در مرتبه آخر وقت
 تمامی وصول است و محبت است و اگر از ادوات مقدارین سلوک باشد
 و بوجهی اعتباری محقق سلوک و طلب کمال نوعی از ارادت بود چون
 ارادت منقطع شود و بسبب حصول باطل و مشاع وصول سلوک نیز
 منقطع شود و این ارادت که مقدارین سلوک باشد باطل و نقصان حاصل
 بود و اما اهل کمال ارادت عین مراد بود و در حدیث آمده است
 که در اینست در خفی است که آنرا طوبی خوانند هر کس که از او و می بود
 مراد او یا از وی انحاء آن در حقیقت و در ساندی هیچ تأخیر و تخطا رود
 که آنکه بعضی مردم را بر طاعتی که در دنیا کند بواسطه آن وقت می دهند
 و بعضی اعیان اهل البین عین ثواب ایشان باشد و این سخن می گوید
 آن است که بعضی از ارادت عین مراد باشد و کسی که در سلوک
 مدبر بر نرسد و ارادت منتهی شود و کجا از بزرگان که طلب این
 مرتبه بود که گفته است لو قيل له ما تريد اخذ ان اريد ان لا اريد
فعل در شوق قال الله تعالى لي علم الذين اقبلوا العلم
 انه الحق من ربك فؤمنوا به فحببت له قلوبهم شوق باطن
 لذت محبتی باشد که لازم از ارادت بود و آنچه عالم مفارقت و در حد
 سلوک بعد از آنکه ارادت شوق منور می باشد و باشد که پیش
 از سلوک چنان شعور بکمال مطلوب حاصل شود و قدرت میر با آن
 منقسم باشد

منقسم باشد و صبر مفارقت نقصان پذیرد و شوق حاصل آید و سزا
 چند آنکه در سلوک ترقی بیشتر کند شوق او بیشتر شود و صبر کمتر آید و آنکه
 مطلوب است و بعد از آن لذت بن کمال حاصل شود و از شایسته عالم و شوق حاصل
 منتهی گردد و در باب طریقت باشد که مشاء محبوب را شوق خوانند
 و آن بآن اعتبار باشد که طالب آنگاه باشد و بآن مرتبه منور می باشد
فصل در محبت قال الله تعالى من اناس من يحبون دون الله
 انما اول الله يحبونهم حب الله والذين آمنوا الله محبة محبة است
 باشد که محبت کمال است و محبت منطوق باقیق که در شعور باشد و
 بوجهی که محبت میل نفس باشد آنچه در شعور بران لذت یا کمالی تعالی
 شعور باشد و چون لذت او را که محبت یعنی میل کمالی است
 از لذت کمال لذت عالم باشد و محبت تعالی باشد و ضعف است
 و اول مراتب و ارادت است و ارادت بی محبت نباشد و بعد از آن
 آنچه مقدار شوق بود و با وصول تمام که ارادت و شوق منتهی شود
 محبت غایت شود و ما دام که از مغایرت طالب و مطلوب شری باشد
 باشد محبت ثابت بود و عشق محبت مغرط بود و باشد که طالع مطلوب
 متعده باشد و با اعتبار مغایر و چون اعتبار از اهل شود محبت منتهی گردد
 پس از در نهایت محبت عشق است و باشد و حکما گفته اند محبت فطری
 باشد و کسی که محبت فطری در آن کانیات موجود باشد چه در ملکات
 محبتی منتهی حرکت است و در حدیث که طالب کمال طوبی که محبت

صبر لازم

مکان طبعی را و در کوه است و همین جهت دیگر افعال طبعی از وضع متعارف
 و فعل انفعالی در مرکبات چنانکه در مضاف طبعی این را و در مرکبات
 زیاد است بر آنچه در مرکبات باشد لیسب آنکه در مرکبات نموده اند
 و کفیل نیز در حفظ نوع و تخریب باشد و در حیوان زیاد است بر آنچه در نباتات
 مانند الف و الس و شایع است که در طبیعت تفرع و شغف بفرزند و بر انبای
 نوع و امانت کسی که اهل نوع انسان باشد و بسبب این یکی از سبب
 بود اول لذت و آن سبب باشد یا غیر حیوان و غیر نبات و این سبب
 یا حقیقی و دریم شغف و آن هم به مازنی باشد چنانکه محبت و شوق
 که شغف است از آن لذت باشد یا حقیقی آن با لذت باشد و سبب محبت
 جوهر و آن هم عام بود چنانکه میان دو کس که هم طبع باشد و هم خلق با حقیقی
 و شال و افعال یکدیگر متبع شوند و با خاص و میان اصل و فرع
 طالب کمال کامل طبع را و باشد که سبب محبت مرکب باشد و از این
 اسباب که در ترکیب شایع باشد و محبت سببی بر معرفت نیز باشد چنانکه
 عارف را با کمال لذت و شغف و غیره از کمال طبع با و در مدین
 او را محبت کامل مطلق اصل او به نسبت تر از دیگر محبتها و معنی والله
آمنوا الله سبحانه الله آنجا روشن کرد و اصل ذوق کمال که در حیا
 و خشت و شوق و انس و ایشا ط و توکل و رفاه و شمع و لذت از او محبت
 باشد بر محبت با تصور محبت محبوبه یا شغف کند و با تصور محبت او
 اشتهای نیست با عدم و مصلی اشتهای شوق و با استوار و مصلی

اقتضا

اقتضا پس و با و طبعش اقتضا ایشا ط و اشتهای نیست اقتضا انوکل
 و با استخوان بر اثر که از محبوب جدا شود و اقتضا درش و با تصور تصور و غیر
 خود و طبع ایشا ط قدرت و اقتضا با شمع و بر محبت حقیقی حقیقی
 با شمع دار و آنکه که حکم مطلق محبوب را و اند و مطلق خود را و عشق
 حقیقی حقیقی با خدا دار و که در مطلق را پسند و هیچ خود را و کل با سویی است
 نیز در یک اصل این مرتبه باشد سبب سبب سبب که از هر دو اشی
 غایب و تو به با و که و الله بر کمال مطلق در معرفت قال الله تعالی
انه لا اله الا هو و الملائکة و اولو العلم فاعلم انما بالقسط بر محبت
 شناخت باشد و اینجا مراد از معرفت مرتبه بلند ترین اهرم است خدا است
 به خدا شناسی را مراتب بسیار است مثل مراتب معرفت چنان است
 که ایشا ط بعضی چنان شناسد که شنیده باشد موجودی است که هر چه با و
 و غیر شود و از او در آنچه می داند و با شناسد هر که و و چند آنکه از او بر او
 هیچ نقصان در و نیاید و هر چه از او جدا شود برضه طبع او باشد و آن محبت
 ایشا ط خوانند و در معرفت با و سبب که کسی را که با این سبب باشد مطلق
 خوانند مانند کمال که سخن بزرگان نقدی کرده باشند درین سبب و معرفت
 بر حقیقی و بعضی به مرتبه بالای این محبت باشد که با شناسد که از ایشا ط دو دانست
 رسد و شناسد که این دو را از چیزی آید پس حکم کند محبوبی که در دو دانست
 اوست و در معرفت کسی که با این سبب باشد ایشا ط به کمال بران
 قاطع و نه که با این سبب است به از آثار قدر رسد و بر وجود او دلیل بازند

لا اله الا هو و الملائکة و اولو العلم فاعلم انما بالقسط
 خداوند است و ملائکه و اولو العلم فاعلم انما بالقسط

بر محبت

بر محبت

و بالای غیرت که نه باشند که از عوارض نفس بلکه محاذات از نفس
 گفته و باین مشغول شود و معرفت کسان که باین مشغول باشند مومنان
 بعین باشند و حاصل را شناسند و در آن مجامع بالای ای غیرت کسان باشند
 که از نفس مانی بسیار باشند و غیرت و خلق و غیر آن و این نیست
 بشکر که باشد که معرفت لذت معرفت در باقی باشد و این بسیار
 پیچیده شود و باین جا هر چه است اصل نفس باشد و بالای ای غیرت که باشد
 که نفس را مشغول کند و توسط نور آتش شعله ای است که مشغول شود
 که و آنچه است معرفت نفس به اصل نفس باشد و این را عارفان
 و معرفت حقیقی ایشان را باشد و کما یزید که در مرتبه دیگر باشد بالای ای غیرت
 هم از حد است ارفاق و در اندیشه و این را اصل یقین خوانند و در یقین بعد از آن
 آورده شود و از ایشان جماعتی باشند که معرفت ایمان از یاری عاقلیت
 باشد و ایشان را اهل حضور خوانند و پس از عاقلیت می آید و این باشد
 و نهایت معرفت آنجا باشد که عارف متشیق شود مانند کسی که آتش سوخته
 و ناپخته شود **فصل پنجم** در بیان حال استقامت و الاحضه هم یقینون
 و در حدیث است که استقامت از امان قلم است و یقین یقین و من اولی
 خطر منه که بیایا استقامت حاصل می شود و صوریه یقین
 در عرف اعتقادی باشد چاره مطبق نیست که زوایش ممکن بود و آن یقین
 مؤلف بود از علم معلوم و از عدم با کمال عارف آن علم اول محال باشد و این
 مرتبه است در تزلزل علم یقین و غیر یقین و غیر یقین که استقامت
 گوشت

در حدیث است که استقامت از امان قلم است و یقین یقین و من اولی خطر منه که بیایا استقامت حاصل می شود و صوریه یقین در عرف اعتقادی باشد چاره مطبق نیست که زوایش ممکن بود و آن یقین مؤلف بود از علم معلوم و از عدم با کمال عارف آن علم اول محال باشد و این مرتبه است در تزلزل علم یقین و غیر یقین و غیر یقین که استقامت گوشت

که نیست یقین و یقین است یقین از یقین و یقین از یقین
 یقین و دیگر که است و تعلیم حقیقی است که در این است
 یقین و در این است که در این است معرفت که در این است
 توسط نور آتش و شباهت علم یقین است و معاینه هر چه است
 به مرتبه قابل استقامت باشد و یقین از یقین است و در این است
 تا به یقین و گوشت و این است که در این است یقین و در این است
 نهایت حصول او و اشعار به یقین است و یقین است و در این است
 نزدیکی و دخول در درگاه استقامت و غیرت که باز این سر مرتبه باشد
 و استقامت و یقین و یقین است و در سکون حال استقامت است
 و در سکون قلوب هم یقین است که الله الا بدک الله نطق القلوب سکون
 و یقین بود و یکی از خواص این یقین و آن مقدم بر سکون بود که در حدیث
 از عاقلیت حال خبر باشد و از عاقلیت است و در این است سکون که از
 خواص این سکون است که یقین و یقین است و این سکون و یقین است
 که میان این دو سکون باشد حرکت و یقین سکون و حرکت از سکون
 محبت باشد که قبل الوصول باشد و سکون که از سکون معرفت که در حدیث
 و حصول باشد و این سکون است که از سکون است و سکون است
 هلاک و از این محبت است که از سکون است و سکون است
 هلاک و سکون محبت هلاک است که از سکون است و سکون است
 که در حدیث است و استقامت یقین و یقین است و در حدیث است که از سکون است

در حدیث است که استقامت از امان قلم است و یقین یقین و من اولی خطر منه که بیایا استقامت حاصل می شود و صوریه یقین در عرف اعتقادی باشد چاره مطبق نیست که زوایش ممکن بود و آن یقین مؤلف بود از علم معلوم و از عدم با کمال عارف آن علم اول محال باشد و این مرتبه است در تزلزل علم یقین و غیر یقین و غیر یقین که استقامت گوشت

در حدیث است که استقامت از امان قلم است و یقین یقین و من اولی خطر منه که بیایا استقامت حاصل می شود و صوریه یقین در عرف اعتقادی باشد چاره مطبق نیست که زوایش ممکن بود و آن یقین مؤلف بود از علم معلوم و از عدم با کمال عارف آن علم اول محال باشد و این مرتبه است در تزلزل علم یقین و غیر یقین و غیر یقین که استقامت گوشت

باشد و آن است بر حق و او را شایسته منزلت فاذا عرفت فتوجه
 الله ان الله يحب المتوكلين رضا مال الله لیکمالها سوا
 علی ما فاعلم ولا تقنحو ایما انکم رضا خوش بودی است
 و آن ثمره محبت است و مقتضی عدم انکار است چه بطایر و چه در باطن
 و چه در عمل و چه در قول اصل ظاهر در مظلوم است باشد که خدا ایضا از
 ایشان را صمیمی باشد و آن چنان بود که ایشان را هیچ حال از احوال
 مختلف مانده حرکت نرزد که بقا و فنا و رنج و جهت و سعادت و شقاوت
 و غنا و فقر مخالف طبع نباشد و یکی را بر دیگری ترجیح نهند و اینست
 که صد و در هر مرتبه تعالی است محبت صادقان در طبع ایشان را صمیم
 شده باشد پس بر او اوست و مراد او هیچ غم و غم نماند و بهر چه پیش ایشان
 آید رضای باشد از برای آنکه از هر گاه انحراف نماند که در هر سال عرفات
 و مدینه علم فعلی شیخ کان لایست که کان و لایست که کان و لایست که کان و لایست
 پرشیده اند که از رضا در خود و اثر یافت که است از هر مرتبه رضای بی سیر
 مع دلکش اگر از دست من بی بر و رنج سازند و خلافت از دین و اعراف را
 بدان می کنند نه در بهشت رشت و مراد شد در روزی که اند از اول
 من نیاید که هر اخلاص من شد نیست بکمال خلوص و دیگران و هر کس که
 به احوال مختلف می یابد که در آنکه در طبع است او را هیچ شود مراد از حقیقت
 آن باشد که واقع شود و از برای آنکه اند که هر کس که او را هر چه
 او را باید آید و چون تحقیق کند رضا و خدا از بند او شکا و محاسن شود

که رضا و بند

که رضا و بند از رضا محاسن شد به رضا الله عظیم و رضا عظم
 پس در ام که کسی را اخلاصی بر امری از امور واقع گایا من کان در ظاهر
 آید ممکن باشد که در ظاهر او را در مرتبه رضا بی نصیب شد و حسب
 مرتبه رضا عظم در دست پیش باشد و او را بایست که بایست او به بایست
 باشد و در قول الله عز وجل در بیان بهشت را در عنوان خوانند
 و کذا ان الله ان شاء بالقضاء بایست که الله عظیم چه هر کس که بر رضا رسید
 بهشت رسید و هر چه بنگاه کند نور رحمت الهی کرد و المؤمنین نظر خوانند
 بار خدایا که موجود همه موجود است اگر بر امری از امور انکار شد آن امر را
 وجود محال بود و چون بر پس او را انکار نباشد پس از هر راضی باشد
 پس بر هیچ غایت مناسف شود و در هر چه عادت میجو کرد آن دلکش
 من عزیم لامور **مسئل** در دستر حال آنکه فلا و ربك لا یؤمنون
 حتی یحکموا کتفها بنجر یلهم ثم لا یحیدوا فی الغنیم حرضا
 تمام حقیقت و بیکم اقتیالها انکم باز سیر در بهشت و در هر موضع مرا
 از رسیدن است که هر چه ساکت از آنکه و لایست که ده باشد از آنکه ای کس
 و این مرتبه بالای مرتبه توکل است چه در توکل کاری که با خدا می گذارد
 باشد است آنست که او را وکیل میکند پس تحقیق خود بدان کار باید اند و در
 نشیمن قطع آن توکل میکند تا هر امر که از آنکه و لایست که بیشتر در امر متعلق
 با و اند و این مرتبه بالای مرتبه رضا باشد چه در مرتبه رضا هر چه خدا
 کند خواهش جمع او بود و در این مرتبه طبع حق و موافق و مخالف طبع حق

و بایست

و اثبات نباشد و نفی نفی و اثبات اثبات هم نباشد از افنا شوند
که معاد خلق با فناء باشد اینجا که مبدأ از عدم که کمال کم بقعود
و معنی فناء را حدی با کثرت است كُلُّ مَنْ عَلِمَهَا فَإِنْ وَبِقِي
وَجْهِ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ فناء باین معنی هم نباشد
چهره در انطق آید و هر چه در و هم آید و هر چه عقل آن

كانت اودها في شبهه
باليد والاشمال واللات
من ان اللب اذ كان
بالبحر والفتح عجز
من ان الاشمال فلا فوجها
ويعضد نظام الدر في

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته وبرهانه

از کمال کمال

دارنده چه ترکیب طبایع اریست
از بهر چه او فکندش اندر کم و کما

خبر شد که نکستی به وجوه
در نظر نباید این عیب را

جوانشیر ابوسعید

نیام تفت بخیم ماند راست
جانه سلطانم که نرسدش دارم

فراش اجل زهر دیگر منزل
ایه خیمه بگشاید سلطان

ابو الحسن خرقانی

بشکنی آن روان دارد

چندی روی نازنینی در دست
از هر چه خشت از برای و شک

جواب شیخ احمد جام

جنج کوہ جانب در صدف
از اس حیرت کوہ این صدف

کود و تمام شد صرف تا نش
بر طرف کله کوش سلطان

اسم ای
حسن از خاندان
مطهران مبارک آن که

غیر از این حق را از این سید

السلام عليكم
رزق وانما اطلبه فطرا

فرد جا به جا جواب
کلمه بکلمه
البلدان و اما نیز انظار
فرد جا به جا جواب

این نکته در
شبهه ششم
که در جواب
سوال همام در جبل ام

علم ازلی علت عصیان
امام ماجر و عیادتش

عليه عندك واسمايه مبدك واغت
الذي نفعه لطفك وتسر خمتك اللهم

فصل على محمد وآله واجعل يارب رزقك لي

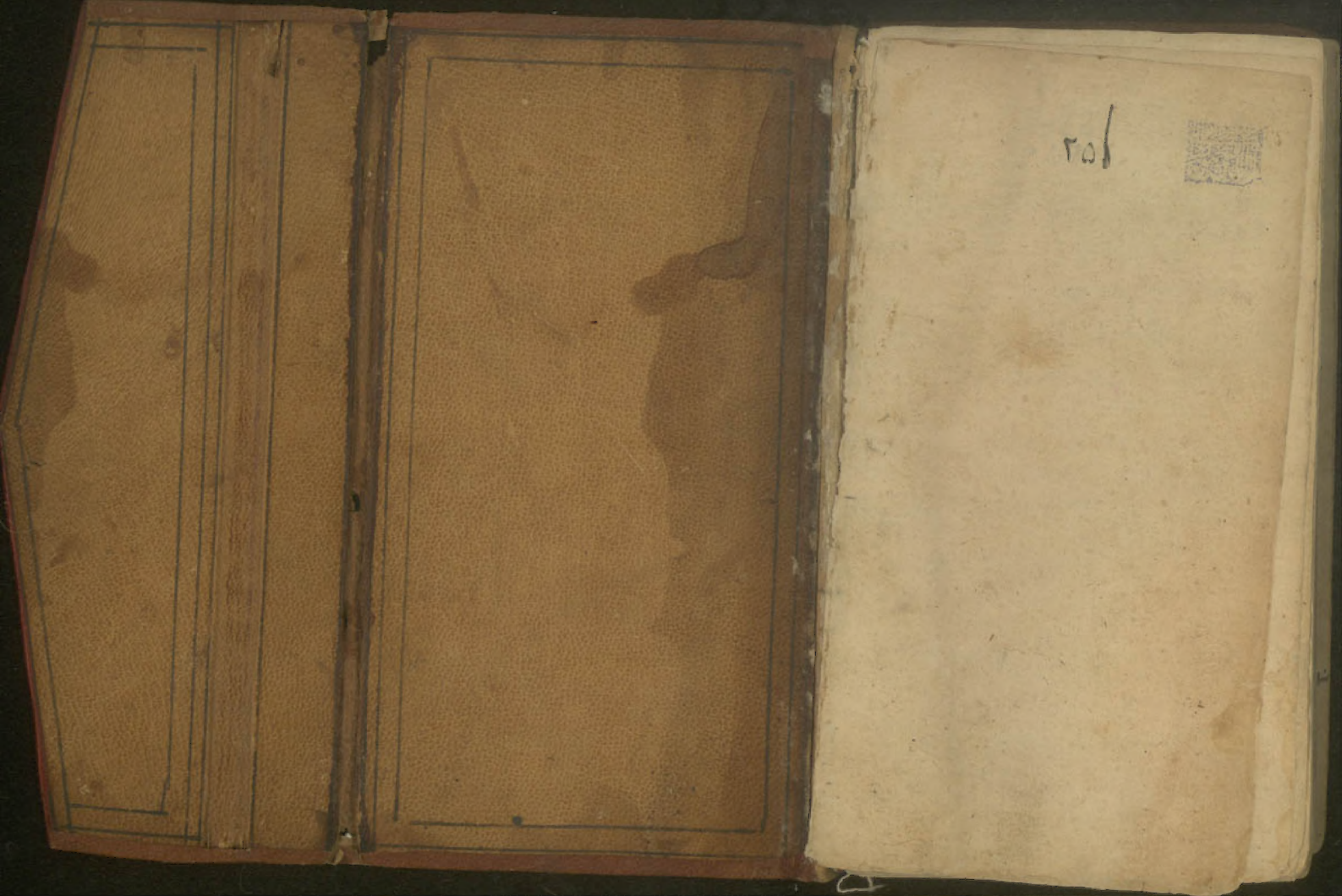
طلب الم تقدري فيه رزقا فالتفتي عن غدا لي

نہضک انک ذو فضل عظیم

شیت
۵۲

٢٥٠

٢٢٩



1770

۱۳۹

خمس